ارتريا

مستعمرة في مرحلة الإنتقال
١٩٤١ - ١٩٥٢

ج. ك. ن. تريفاسكيس

دار المسيرة - بيروت

اريتريا

مستعمرة في مرحلة الانتقال

١٩٤١ - ١٩٥٢

بقلم: ج. ك. ن. تريفاسكيس

ترجمة: جوزيف صفير

نشر الكتاب باللغة الانجليزية برعاية المؤسسة الملكية
للشؤون الدولية عام ١٩٦٠

دار المسيرة - بيروت



الطبعة الأولى بالعربية
بيروت - كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧

مقـــدّمة

شجعت البعثة الخارجية لجبهة التحرير الارترية ترجمة هـذا الكتاب من الانجليزية لكونه يعالج مرحلـة دقيقـة وهامـة من التاريخ الارتري المعاصر وبقلم كاتب بريطاني ساهم في صنـع تاريخ تلك المرحلة بما تضمنته من مؤامرات ودسائس وأحداث دامية أفرزت (الاتحاد الفدرالي) الذي كـان تمهيـدا لابتلاع ارتريا من قبل الامبراطورية الاثيوبية ، ونتج عنـه في نهايـة المطاف دفع الشعب الارتري الى أتون الثورة التحريرية المسلحة التي لا تزال مشتعلة منذ خمسة عشرة عاما بكل مآسيها المحزنة من قتل وتدمير ٠

والكاتب وهو السير كندي تريفاسكيس كان سكرتيرا سياسيـا للادارة البريطانية في ارتريا منذ بداية الاحتلال البريطاني في عام ١٩٤١ حتى عام ١٩٥٠ ، وهي الفترة التي تحدد فيها مصير ارتريا بعد ان تحولت البلاد الى مسرح للصراعات الدولية بـين القوى الكبرى ، ذاق أثناءها الشعـب الارتري ويلات العنـف الدموي والخراب الشامل للاقتصاد والانعدام التـام للامـن ٠ ودخلت أثيوبيا الجارة طرفا في ذلـك الصراع تحركها أطمـاع التوسع الامبراطورية ٠

ولم تكن الاصابع البريطانية بعيدة عن تلك الصراعات ، بل

انها كانت المدبر الاول والمحرك الاساسي لها ان على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي بغية فرض حل (التقسيم) مستغلة كل الوسائل الخبيثة لانجاحه كاثارة الخلافات الاقليمية والدينية بين أبناء البلد الواحد • و (التقسيم) كان يعني تصفية أرتريا كقطر بضم اقليمه الغربي الى السودان الذي كان حينذاك واقعا تحت الاحتلال البريطاني والحاق الاجزاء الباقية الى الامبراطورية الاثيوبية بما في ذلك مينائي أرتريا (مصوع وعصب) •

والمؤلف وهو أحد صانعي مشروع (التقسيم) يدافع في كتابه عن هذا المشروع وبالتالي فان تبريراته بعجز الاقتصاد الارتري وباعطاء حجم أكبر لحزب الرابطة الاسلامية للمديرية الغربية بزعامة علي موسى راداي الذي كان صنيعة بريطانية لا يمكن اعتبارها موضوعية أو نزيهة، بل هي في الواقع مغرضة ومتعمدة•

ومع اختلافنا مع كثير من الآراء والتحليلات التي أوردها الكاتب ، الا ان الكتاب عموما يتضمن معلومات هامة وقيمة عن مرحلة (فترة تقرير المصير) ـ على حد تعبيره ـ ويستحق اهتمام قراء العربية لفهم خلفية الصراع الارتري ـ الاثيوبي • وقد ترجم بحرفية مطلقة وبدون حذف أو تعديل الا ما كان من تعليقات هامشية عند الضرورة حتى يبقى الكتاب معبرا عن رأي كاتبه •

ولعل القاريء العربي يتذكر بأن السير كندي تريفاسكيس هو من صنع (اتحاد الجنوب العربي) المزيف عندما كان حاكما عاما لعدن والذي حطمته ارادة الشعب العربي اليمني بثورته المسلحة،



وخرج تريفاسكيس من عدن جريحا عندما ألقى عليه أحد الفدائيين قنبلة يدوية ٠

المعلق : عثمان صالح سبي

الناطق الرسمي باسم جبهة التحرير الارترية

بيروت في ١ـ١٠ـ١٩٧٥

المقـــدّمة

لم تخرج الزاوية الشمالية الشرقية لافريقيا من عزلتها كجزء شبه مجهول من القارة ، الا منذ زمن قصير . في أواخر القرن التاسع عشر ، لم يحصل الطليان والفرنسيون والبريطانيين الا على موطيء قدم صغير على مداخلها . وبقيت أثيوبيا ، تقاوم الضغوط الاوروبية ، حتى تعرضت للفتح الايطالي سنة ١٩٣٥، ايام الفاشست في ايطاليا .

منذ الحرب العالمية الثانية ، حصلت في تلك البقعة من افريقيا تغيرات كثيرة ، فبقيادة أمبراطورها برزت أثيوبيا ، كقوة مهمة في أفق افريقيا والشرق الاوسط . ولم تعد ارتريا مستعمرة ، بل أصبحت دولة تتمتع بالحكم الذاتي ، متحدة فدراليا مع أثيوبيا تحت سيادة التاج الاثيوبي . وسينال الصومال الايطالي استقلاله سنة ١٩٦٠ . اما في الصومال الانجليزي والفرنسي ، فان النزعة القومية تشتد . وهكذا ، بدأت افريقيا الشمالية الشرقية تسير مع افريقيا الغربية في طريق التقدم . فهي الان معروفة أكثر مما كانت عليه في الماضي ، ولم تعد منفصلة عن جيرانها وعن بقية العالم . كما ستلعب دورا قياديا بالنسبة لمستقبل افريقيا ، وربما مستقبل الشرق الاوسط .

هذا الوضع يعطي ارتريا جاذبية خاصة تثير الانتباه . كما

يستحق تاريخ احتلال بريطانيا لها من ابريل (نيسان) ١٩٤١ حتى سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ ، اهتماما خاصا · لقد كانت تلك فترة انتقال سريع من استعمار ايطاليا الفاشيستي الى شبه الاستقلال ، ضمن اتحاد فدرالي مع أثيوبيا ، كما كانت فترة تأرجحت فيها البلاد بين نزوات الحرب والسلم ، عندما واجه سكانها مرحلة الثورة المفاجئة والمقلقة ، وعندما سارت في ظل التخريب والعنف وباتت قريبة من الدمار ، جذبت انتباه العالم· تلك كانت فترة تبلور من المتوقع أن تترك آثارها على ارتريا ، وجيرانها ·

أثناء سرد تاريخ الاحتلال البريطاني لارتريا ، حاولت تسجيل ما حدث في هذه الفترة القصيرة · كان قد جيء بي الى ارتريا من الصومال الانجليزي كأسير حرب في نهاية سنة ١٩٤٠ وعندما أطلق سراحي أرسلت للمساعدة في الادارة البريطانية في ارتريا ، حيث بقيت في خدمتها حتى صيف ١٩٥٠ ، أي سنتين قبل انتهاء الاحتلال ·

أثناء بقائي في ارتريا كان لي حظ في العمل في أكثر مناطقها، كما كانت لي ارتباطات وثيقة مع بعثتين دوليتين جاءتا لدراسة أوضاعها والمساعدة على ايجاد حل لقضيتها وهكذا كنت في وضع ساعدني على رؤية الاحتلال ينكشف امامي · وما سجلته في هذا الصدد هو نتيجة اختباراتي الشخصية ، ومراسلاتي الخاصة وما أخذته من الوثائق الرسمية والقرارات التي صادفت من الاصدقاء والزملاء الكثيرين الذين مدوني بالمعلومات كان المغفور له الدكتور س·ف· نادل ، العالم المشهور ، الذي كان قد أكمل دراسته عن المجتمع الارتري وتقسيم الاراضي ، في

هذه الفترة القصيرة التي أمضاها في البلاد ، والسيد د٠ دانكنسون ، والمغفور له السيد ب٠ و٠ لي اللذان وفرا لي المعلومات التي تتعلق بالتاريخ المحلي والعادات والتقاليد الاجتماعية ، والسادة ج٠ت٠ كراوفورد ، وأ٠س٠ جامسون ، وج٠أ٠ي٠ مورلي ، الذين كانوا كمسؤولين اداريين أعمق معرفة بسكان البلاد ومشاكلهم ٠ لذلك جاءت تقاريري تعتمد كثيرا على ابحاثهم القيمة وملاحظاتهم الذكية ٠

كما انني أوجه شكرا خاصا الى البريغادير س٠هـ٠ لونغريغ، الذي كان يرأس الادارة البريطانية في ارتريا أثناء الفترة العصيبة في أوائل الاحتلال ، وقد أولاني كل تشجيع ومساعدة وأوجه امتناني ايضا الى السيد ف٠ي٠ ستافورد ، لارشاداته الكريمة وللمعلومات التي مدني بها عن السنتين الاخيرتين من الاحتلال ، وكنت أثناءها قد غادرت البلاد ٠

ج٠ك٠ن٠ تريفاسكيس

عدن ـ في الاول من مارس (آذار) ١٩٦٠



الفصل الأول



البلاد..
تاريخها وشعبها

تقع ارتريا على الشاطيء الغربي للبحر الاحمر ، وتتخذ شكل مثلث ملتصق بكل من أثيوبيا والسودان وبلاد الصومال الفرنسية • وفي قارة يعتاد فيها المسافر على الصحاري التي تمتد بدون توقف من أفق الى اخر ، والغابات ، أو السهول التي يغطيها الخضار الممل الذي لا يتغير والبحيرات والمستنقعات التي تمتد ميلا بعد ميل ـ تقدم ارتريا ، هذه البقعة الصغيرة من الارض التي لا تتجاوز مساحتها الـ ٥٠٫٠٠٠ ميل مربع ، تشكيلة رائعة من المنوعات الفريدة • فهي تضم معالم صغيرة من المرتفعات الاثيوبية وصحاري السودان الشمالي ، وغابات افريقيا الاستوائية والمجاهل البركانية للساحل الجنوبي العربي •

قلب ارتريا يتألف من سهل واسع تغطيه مساحات قاحلة ، تزينها من وقت الى آخر نتوءات من الصخور العارية ، وتقطعها

انهار قليلة المياه ، قوية أحيانا ، بحيث تكون خصبة الضفـاف كما تتخللها بعض التشققات الترابية العميقة • هنا تقـع قمم المرتفعات الاثيوبية ، التي يبلغ ارتفاعها بين ٦ر٠٠٠ و ٨ر٠٠٠ قدم فوق سطح البحر ، وهي تشارك « الهضبة الارترية » مناخا وصفه أحد الرحالة الانجليز : ـ بالربيع الدائم ـ • اما النباتات التي تقتصر على أشجار الـ (أوفوربيا ـ كاندبلابرا) والاشجار الدائمة الخضار وأشجار الزيتون البري ، فهي قليلة الانتشار ، مع ان المنطقة الشرقية للهضبة المعروفة بـ « البحري » كثيفـة الاشجار • كما توجد بعض الاعشاب والشجيرات في سهل هزمو الخصب نسبيا على الحدود الجنوبية • وتتحول الهضبة الى سهل ساحلي في الشرق حيث البحر الاحمر ، وفي الغرب يتحـول الى أراض منخفضة تتصل بالسودان • وأكبر الانهار الموسميـة : نهر « المأرب » (ويعرف بـ « الغاش » في الاراضي المنخفضة) ونهر « برقة » ونهر « الانسيبا » وكلها تجري الى السودان ، اما أكبر الانهر التي تصب في البحر الاحمر وهـي : الكومايلـة ، والهداس ، والاليغيد ، فهي صغيرة نسبيا •

ومن الهضبة تمتد سلسلة من الجبال الجافة الجرداء (مرتفعات ارتريا الشمالية) ، نحو الشمال لتقطـع الحدود السودانيـة ، والنباتات القليلة في هذا الجزء من البلاد موجودة في الوديـان الداخلية الضيقة المتعرجة داخل الجبال القاحلة الا ان هناك بضع بقع خصبة فوق هذه المرتفعات :

سهول صغيرة ـ الـ « رورا » كما تسمى محليـا ـ منتشرة فوق رؤوس الجبال على ارتفاع ٣٠٠٠ الى ٤٠٠٠ قدم فـوق الوديان • والمناخ في الـ « رورا » يشبه مناخ الهضبة ، ففـي

الوديان المنخفضة يتميز الطقس بالجفاف وارتفاع الحرارة ، وتقتصر النباتات على أشجار الاكاسيا المختلفة • اما « المرتفعات الشمالية » فتشكل أراضي يرويها غربا نهر « بركة » وشرقا ثلاثة أنهر صغيرة هي : « لبكا » و « لابا » و « فلكات » وهي تصب في الساحل الشرقي لارتريا •

وتنحدر الهضبة و « المرتفعات الشمالية » غربا حوالي ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ قدم باتجاه سهل صحراوي يمتد الى شمالي السودان• وتتخلل هذه السهول القاحلة بعض لمسات من الحياة حول نهر « بركة » الغزيرة روافده ، الذي يجري موسميا محملا بالتربة الناعمة الغنية ، من المرتفعات الى حقول القطن في « طوكر » في السودان • وتنبت على ضفافه وحول روافده اشجار بلح «الدوم» وبعيدا عن هذه الخيوط الرفيعة الخصبة ليس هناك سوى نبات الاكاسيا الضئيلة الحجم تظهر فوق الامتداد اللانهائي للرمال •

جنوبي شرقي أراضي « بركة » المنخفضة يشهد تغييرا مفاجئا من مناطق صحراوية الى ما يمكننا تسميته بالغابات • فهنا بين نهري الـ « الغاش » والـ « سقيت » (أو تكازي كما هو معروف في أثيوبيا) نجد التربة غنية وسوداء • فالنباتات كثيفة ، وفي موسم الامطار تكون الحشائش طرية وكثيرة • هذه الاراضي المنخفضة الحارة ، الرطبة التي تشكل مرتعا خصبا لمرض الملاريا، والتي تغطيها بكثافة أشجار الاكاسيا ، تمتد جنوبا وغربا نحو غربي أثيوبيا ، ومقاطعات السودان الجنوبية •

وفي الشرق تنحدر الهضبة والمرتفعات الشمالية انحدارا حادا جذابا الى السهل الساحلي على البحر الاحمر • ويبدأ هذا الساحل ضيقا رمليا في الشمال ثم يتسع تدريجيا ليصبح واسعا

في الجنوب حيث يمتد ليشمل الاراضي البركانية في شمال شرقي اثيوبيا وبلاد الصومال الفرنسي ، والطقس في هذه المنطقة شديد الحرارة ورطب صيفا ، باستثناء بعض المناطق الضيقة الغنية بالتربة البركانية التي تجرفها السيول الرئيسية • تبقى هذه البقعة من البلاد عبارة عن صحراء رملية فيها صخور بركانية ، تنبت في بعض أنحائها أشجار الميموزا القليلة •

في أرض تشمل كل هذه التنوعات الجغرافية ، لا يستغرب كون هطول الامطار يختلف كمية ومواسم بالنسبة للاقاليم المختلفة • هناك فصلان محددان :

من يونيو (حزيران) الى سبتمبر (ايلول) ، تهطل أمطار الصيف في كل أنحاء البلاد باستثناء السهول الساحلية • ومن نوفمبر (تشرين ثاني) الى يناير (كانون ثاني) تهطل « أمطار الشتاء » فوق السهل الساحلي ، وقليلا ما يصل المطر الى طرف الساحل الجنوبي • كما ان المناطق التي تغطيها أمطار الصيف تتمتع بزخات قليلة من المطر في شهر ابريل (نيسان) وعادة يكون المطر غزيرا في الجنوب ، اذ يحدث أن تصل نسبة كمية هطول الامطار من ٢٠ الى ٢٥ بوصة في مناطق الهضبة وأراضي الغاش ـ ستيت المنخفضة • وتقل هذه النسبة كلما اتجهنا شمالا ، حيث تتراوح بين سبع بوصات وعشرة بوصات في المرتفعات الشمالية ، وفي أراضي بركة المنخفضة ، الى أن تصل الى حوالي أربع بوصات في الامتداد الشمالي للسهل الساحلي • اما منطقة الـ « تجري » بسبب موقعها الجيد في شرقي الهضبة ، فانها تستفيد من الامطار الصيفية والشتوية ، وتبلغ نسبة هطول الامطار فيها أربعين بوصة أو أكثر في السنة •

الخلفيـــات التاريخية

فوق قطعة صغيرة من الارض ، على الشواطيء الغربية للبحر الاحمر ، أو البحر الارتري ، أنشأ الطليان أول مستعمرة لهم في أواخر القرن التاسع عشر ، وأطلقوا عليها اسم ارتريا ٠

قبل ذلك ، لم تكن ارتريا قد عرفت أي شكل من أشكال الوحدة ، وقام انشاء أول مستعمرة ايطالية ـ شأن سائر مغامرات العصر الاستعمارية ـ على أساس براعة الغزاة العسكرية ، ولم تؤخذ بعين الاعتبار جغرافية البلاد أو تاريخها أو مواصفات سكانها العنصرية والثقافية ٠

يعتقد ان سكان ارتريا الاوائل كانوا من شعوب ضفاف النيل سكان الغابات الزنوج ، نقلوا بيوتهم من الغابات جنوبي ـ شرقي السودان الكثيفة الى أراضي غاش ستيت المنخفضة ومنها الى الهضبة ، بعدهم غزت ارتريا القبائل الحامية من الرعاة نزلت اليها من صحاري شمالي السودان ، واحتلت المرتفعات الشمالية وأراضي بركة المنخفضة ، فأخضعت أو طردت سكانها ، وانتشرت من الصحراء الممتدة على طول الشاطيء الى الاراضي المنخفضة الممتدة شمالي شرقي اثيوبيا وبلاد الصومال ٠

تبعهم غزاة من بلاد مملكة سبأ ساميون ، قطعوا البحر الاحمر ليستعمروا الهضبة ، حيث لا يختلف الطقس والطبيعة عن مرتفعات جنوب شبه الجزيرة العربية التي جاؤوا منها ٠ وقد حملوا معهم معرفتهم في التنظيم السياسي وفنون الزراعة وتجاربهم وعلاقاتهم بالعالم الخارجي ٠

المعلومات المتوفرة عن ارتريي الزمن الاول قليلة ، وهذه



الفترة تستمر حتى أوائل القرن الاول الميلادي عندما قامت مملكة أكسوم ، القريبة من هضبة ارتريا • وكان العنصر البشري المسيطر فيها ، هو ذلك المزيج من الحاميين والسبأيين الساكنين الهضبة ، المعروفين فيما بعد « بالحبش » (وتعني الكلمة : مزيج) ومن هنا كلمة أبيسينا أو الحبشة • ومما ساعد في تقوية سلطتهم ، نضوجهم السياسي النسبي والثروة التي عرفوا أن يجمعوها من تجارتهم عبر مرفأ « عدوليس » (زولا المعاصرة) مع مصر ودول شرقي المتوسط والخليج العربي • وبالرغم من تأثر الملوك الاكسوميين الاوائل بثقافة يونانية ، ورثوها عن العصور اليونانية والرومانية في مصر ، وبالرغم من استعمالهم اليونانية كلغة رسمية ، فان الاكسوميين أو الاحباش الاوائل بقوا مرتبطين بثقافة أجدادهم السبأيين السامية • ثم ساهم مجيء موجات جديدة من المهاجرين من الجنوب العربي ، وعرفوا باسم الحميريين في تثبيت الثقافة السامية بين سكان الهضبة ومعهم لغة «GE'EZ» جعز الحبشية الاصلية •

عرفت مملكة أكسوم أوج سلطانها بين القرنين الرابع والسادس ، فبقايا المعابد والحمامات والمدن التي ما زالت منتشرة على طول الطريق بين أكسوم وزولا تشهد على انه كان يقوم في ذلك الوقت ، فوق الهضبة مجتمع منظم حقق لنفسه مستوى من الحياة لم يعرفه أي مجتمع « ارتري » أو حتى « أثيوبي » حتى زمن قريب •

وبالرغم من ان حضارة اكسوم كانت محصورة بالهضبة فان نفوذها وآثارها امتدت الى القبائل الحامية • وكانت النتيجة ان تخلت الاخيرة عن لغتها القاسية واعتمدت لغة الحاكم السامية

الاكثر طراوة (لغة الجعز) ومن أرض كانت توازي مساحة ارتريا اليوم ، وتشكل قلب امبراطوريتهم ، انطلق ملوك اكسوم المسيحيون غربا ، ليغزوا بلاد النوبة ويحطموا مملكة « مروى » • وبطلب من الامبراطور جوستيانوس تقدموا حتى البحر الاحمر ، لاخضاع ما كان معروفا باسم بلاد العرب السعيدة (اليمن) بحجة حماية مسيحيي الجنوب العربي من اضطهاد اليهود •

بعد القرن السادس بدأت سلطتهم تضمحل كنتيجة تلقائية لعملية فتح العرب لمصر • وكان تأثير الفتح قد تسبب في دفع القبائل الحامية ، وبصورة خاصة قبائل البجا المنتشرة شرقي مصر وشمالي السودان نحو الجنوب ، كما دفع قبائل البجا الاخرى التي كانت تستوطن المرتفعات الشمالية وأراضي بركة المنخفضة نحو الهضبة وراحت مدينة اكسوم تهتز تحت وطأة البرابرة الغزاة • وهكذا وجدت مملكة أكسوم نفسها محجوبة عن البحر بهذا الحاجز من القبائل الخارجة على القانون ، ومقطوعة بالتالي عن تلك التجارة التي كانت أساس ازدهارها وسلطانها • وكانت النتيجة اضطرار سكان اكسوم الاوائل الى الامتداد جنوبا ، يلفهم ظلام لم يخرجوا منه الا بعد حوالي سبعة قرون ليشكلوا العنصر الاساسي للامبراطورية الحبشية الاولى •

وتركت ارتريا تسبح في الفوضى : هضبتها والمرتفعات الشمالية وأراضي بركة المنخفضة تركت لقبائل البجا ، فيما قامت قبائل الدناكل (من الشعوب الحامية) باحتلال الصحراء الموازية للبحر في أقصى جنوبي ارتريا الجرداء البعيدة • ولقد بقيت تجمعات صغيرة من أبناء ضفاف النيل ، في غابات غاش ـ ستيت •



ولم يعرف المجتمع الارتري الا تغيرات طفيفة الى أن قام بغزو هضبة ارتريا مهاجرون من داخل اثيوبيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر • وكانت الدفعة الاولى مشكلةً من جماعة الـ « اجو » جاءت من « لاستا » وهي شعوب حامية الاصل ـ ومنها سلالة سطوي التي حكمت اثيوبيا بعد انهيار مملكة اكسوم بقليل حتى عودة سلالة « السلمانيين » سنة ١٢٧٠ ـ وتلتها جماعات من « دامبييا » و « التجري » واستولت على الهضبة بمساعدة الـ (الجو) ، اما باخضاع قبائل ـ البجا سكان الهضبة ـ أو بطردها ودفعها الى المرتفعات الشمالية وأراضي بركة المنخفضة • وهكذا، وبعد انقطاع دام عدة قرون ، عادت الهضبة مركزا للثقافة الحبشية والسلطة السياسية الحبشية • وقام الاحباش بغزو الاراضي المنخفضة ، في مناسبات عديدة ، لكنهم لم يبقوا فيها ولم يحكموها • كما ان طقس المرتفعات الشمالية لم يستهو سوى القليل من المستوطنين الاحباش الذين فضلوا الاندماج بجماعات البدو الذين كانوا يعيشون بينهم الى حد ان تراثهم الثقافي الحبشي ذاب في تيارات البجا الضاغطة ، وتحولت كنائسهم القبطية الى حطام ، ولم يبقوا من ماضيهم الحبشي الا على أسمائهم وروابطهم العائلية •

اما عجز الطلائع الحبشية عن السيطرة على قبائل البدو ، فقد كلفهم غاليا ، ذلك ان سماح أثيوبيا ببقاء الفراغ حول مواقعها المتقدمة في الشمال كان بمثابة دعوة لتدخل غرباء آخرين • وقد بدأت هذه الظاهرة بالفعل خلال القرن السادس عشر ، في الوقت الذي كانت فيه أثيوبيا المسيحية تخوض حربا ضروس وبلا أمل ، ضد مسلمي سواحل الصومال وفي السنة ١٥٥٧ ، جاء الاتراك

الى مصوع وفرضوا نوعا من الرقابة على الجزء الشمالي من سهول الساحل • وخلال القرن نفسه ، قامت جماعة من الزنوج العرب ـ معروفة باسم « الفونج » ـ في أواخر القرن الخامس عشر بالتوسع جنوبا • وكانت هذه الجماعة قد أقامت مملكة لها وسط السودان ، فأكسبها توسعها جنوبا نوعا من النفوذ ، لم يأخذ دائما شكل سلطة ، على مناطق « غاش ـ ستيت » وأراضي بركة المنخفضة •

وفي الوقت نفسه دخل «الدناكل» وغيرهم من القبائل الحامية، المقيمة شرقي أثيوبيا ، في وحدة متفككة مع سلاطين « أوسا » المعروفين بالعنصر ، من أتباع ملوك « عدل » في الصومال • اما شكل تقسيم ارتريا بين الاثيوبيين والاتراك والفونج وسلاطين أوسا ، بالرغم من ميوعة انطلاقه ، فقد تحول الى حقيقة متجسدة في دفء الشمس الاستعمارية التي سطعت فوق افريقيا في القرن التاسع عشر •

المصريون الذين غزوا شمالي السودان في أوائل القرن التاسع عشر ، كانوا أول المستعمرين فقد وسعوا سلطانهم على أراضي بركة المنخفضة ، كورثة سياسيين للفونج • وفتحت الانتصارات والفتوحات شهية المصريين •

شق قناة السويس سنة ١٨٦٩ ، جعل من البحر الاحمر احد أهم الطرقات البحرية في العالم ، بعد ان كان معزولا وبعيدا لفترة طويلة من الزمن • وتحولت الزاوية الشمالية الشرقية من افريقيا من ملجأ معزول لبربرية ظرفية ، الى سوق كبيرة تشكل مصدر ثروة وقوة • وتحرك المصريون بسرعة لاقامة قواعد لهم على طول شواطيء البحر الاحمر والصومال ، ثم حاكوا حول

شمالي وشرقي أثيوبيا اطارا أخضر بارزا ، ظهر على كل خرائط ذلك الزمن • سنة ١٨٧٢ ، ارتفع العلم المصري في مصوع مكان العلم التركي ، وامتدت السيطرة المصرية على كافة قبائل الساحل وأصبحت أراضي بركة المنخفضة والغاش ستيت مصرية •• ورابطت قوات مصرية في كرن مفتاح المرتفعات الشمالية ، ومدخل هضبة ارتريا ومرتفعات اثيوبيا البعيدة •

كل ذلك جعل المصريين في وضع ممتاز لغزو أثيوبيا واحتلالها، وقد يعود الرأي الراجح في قرار المصريين في التقدم نحو الداخل، لفرنر مونتزينغر ، وهو سويسري كان في خدمة الادارة المصرية ، ومن أشهر الخبراء بشؤون الشمال الاثيوبي • وكان في اعتقاد مونتزينغر ، ان اثيوبيا ستكون عاجزة عن الصمود بوجه عملية الغزو • وقد بنى رأيه على ضوء الاختبارات التي كسبها يوم كان يعمل مستشارا سياسيا للورد نابيرز ، يوم غزت قواته أثيوبيا سنة ١٨٦٧،وهزمت قوات الامبراطور تيودروس تيودور في ابريل (نيسان) ١٨٦٨ بخسائر لا تذكر • لكن ذلك الانتصار العسكري كان له في الحقيقة طابعا سياسيا لانه تحقق بفضل انحياز حاكم منطقة التجري يوهنس (جون) ، الذي أصبح امبراطورا لاثيوبيا بعد مقتل تيودور • وكان مونتزينغر يرى انه يمكن غزو أثيوبيا في أي وقت ، بواسطة قوات حسنة التجهيز وباستغلال ذكي لتركيبات البلاد الاقطاعية • وفي سنة ١٨٧٥ تحركت القوات المصرية باتجاه الهضبة بقيادة رئيس أركان اميركي وعرفت أول هزيمة لها في « قندت » خلال السنة نفسها، وآخر هزيمة في « قرع » سنة ١٨٧٦ • اما مونتزينغر فلقد كانت نظرته الى الروح الوطنية الاثيوبية ، مليئة بالشكوك •

والقصة ان يوهنس كان قد ساعد بالفعل اللورد نابيرز ، لكن من اجل ان يفوز بالعرش لنفسه ٠ وما كان ليخون تيودور لو شعر بأن في نية الانجليز احتلال اثيوبيا ٠ ولذا أخطأت تقديرات مونتزينغر ولم تقع انشقاقات في صفوف الاثيوبيين بل بالعكس فان مطامع مصر أدت الى التفاف شعب متراص مؤيد للامبراطور يوهنس ، ساعده على طرد الغزاة ٠ وهكذا خرج المصريون من الهضبة لكنهم تمكنوا بفضل ديبلوماسية الجنرال غوردن من البقاء في الولايات الارترية ٠

الحكم المصري انتهى باندلاع ثورة المهدي ٠ فمنذ سنة ١٨٨٢ وجدت القوات المصرية نفسها في وضع لا تحسد عليه : قوات الامبراطور يوهنس المعادية من جهة والمهديون الذين كانوا يسيطرون سيطرة كاملة على شمالي السودان من جهة ثانية ٠ مما جعلها عاجزة عن الاحتفاظ بمواقعها أو التقدم وحتى التراجع عنها ٠ ولم ينقذها من واقعها المحتوم سوى تدخل بريطاني ، تعهد الامبراطور يوهنس بنتيجته ، بالسماح بنقل القوات المصرية الى مصوع وبالمساعدة على خنق الثورة المهدية ٠ والتزم يوهنس بتعهداته وتم انقاذ خمس حاميات مصرية كما هزم الاحباش المهديين في معارك « كومنيت » و « متما » (حيث قتل الامبراطور) وخفف الاحباش الذين واجهوا قوات كبيرة من المهديين الضغط عن الانجليز والمصريين في الشمال ٠

لكن المكافأة ، لم تكن بالمقابل على المستوى ، فالامبراطور كان قد اعتقد ان الانجليز سيستعملون نفوذهم لمساعدته على التوسع من « مصوع » و « كرن » لفرض نفوذه على المرتفعات الشمالية والسهول الساحلية ٠ لكن الذي حدث كان ان الطليان هم الذين

احتلوا « مصوع سنة ١٨٨٥ ، وقيل ان ذلك تم بتشجيع من الانجليز ، الذين ارتأوا اقامة معادلة للوجود الفرنسي في جيبوتي عن طريق توسيع النفوذ الايطالي في البحر الاحمر . ولم يضيع الطليان أي وقت في سعيهم الى احتواء قبائل الساحل ، وفي مد يد المساعدة الى « منليك » مزاحم يوهنس على عرش اثيوبيا ، كمقدمة لمد نفوذهم الى داخل الاراضي الاثيوبية .

محاولاتهم الاولية،قاومتها بنجاح جيوش الامبراطور يوهنس التي كانت في نفس الوقت تقوم بمحاربة المهديين ، التزاما بتعهدات يوهنس للانجليز . لكن مقتل الامبراطور في معركة « متما » سنة ١٨٨٩ ، ترك العرش فارغا امام « منليك » فاستولى عليه ، وسمح للطليان ، مقابل مساعدتهم له بالتوغل في الهضبة بدون مقاومة . وهكذا حصل الطليان على أولى مستعمراتهم ، وخرجت ارتريا الى حيز الوجود . ولانهم استعملوا « منليك » للتقدم في الهضبة اعتقد الطليان ان بوسعهم الاستمرار في الاعتماد عليه ، وبسط نفوذهم داخل مناطق اثيوبيا الغنية وغير المستغلة . وقد غاب عنهم ان « منليك » نفسه استعملهم للوصول الى أهدافه ، وانه بعد ان يقبض ثمن أتعابه ، سيصبح أقل ليونة مما كان يوم طلب مساعدتهم للوصول الى العرش . واستغل « منليك » أول مناسبة ليثبت انه غير مستعد لان يكون دمية بين أيديهم .

الاثنان كانا قد وقعًا سنة ١٨٨٩ اتفاقية معروفة بمعاهدة « أوتشيالي » وقد فسر الطليان المعاهدة انها قبول جانب اثيوبيا بالحماية الايطالية ، وتنازل من جانبها عن اقامة اية علاقة مع دولة اجنبية ، الا بواسطة الحكومة الايطالية . في حين ان «منليك»

قال ان التزامه بالمعاهدة لا يتعدى ضرورة ابلاغ الدولة الحامية عن المخابرات التي يجريها مع تلك الدول • والقضية كانت تتلخص في كلمات مكتوبة بلغتين مختلفتين ، وكيفية تفسيرها • وعندما دخل « منليك » في مفاوضات مع الروس والفرنسيين لم يترك للطليان أي شك في تصميمه على تجسيد مفهومه لاتفاقية الحماية •

ووقع الطليان في الخطأ نفسه الذي وقع فيه المصريون من قبل • وردا على ما اعتبروه خيانة قرروا التخلي عن « منليك » وتحويل حمايتهم الى شخصية أكثر انصياعا •

في سعيهم هذا تذكر الطليان كره أبناء التجراي « لمنليك » ، لانه ليس منهم ، ولانه بدا كأنه اغتصب منهم العرش بعد مقتل الامبراطور يوهنس • ووجدوا ضالتهم في شخص « راس منقشا » حاكم بلاد تجراي الطموح ، الذي بدا على استعداد للتآمر على الامبراطور • وسريعا ما بدأت منطقة الحدود تشهد حوادث أعطت الطليان حجة كافية للتدخل واحتلال الجزء الاكبر من التجراي بين سنة ١٨٩٤ و١٨٩٥ • لكن النتيجة كانت تبدل مشاعر « راس منقشا » وأتباعه ولو متأخرا ، الى اخلاص فعال تجاه اثيوبيا وامبراطورها •

وفي ديسمبر (كانون أول) ١٨٩٥ ، هزم الاثيوبيون الطليان في معركة امبالاجي (AMBAALAGI) وفي يناير (كانون ثاني) ١٨٩٦ ، اضطرت الحامية الايطالية في مقلى (MAKALLE) الى الاستسلام • ولم يطل شهر فبراير (شباط) حتى كان الطليان قد خرجوا من بلاد التجراي كلها • وفي محاولة يائسة لاستعادة سلطتهم شن الطليان هجوما مفاجئا على مدينة عدوا الحدودية

خرجوا منه في أول مارس (آذار) بأسوأ هزيمة عرفوها • ومرة جديدة انتصر كره الاحباش للاجنبي على انقساماتهم الداخلية ، ومرة جديدة أظهر الغزاة الاجانب جهلهم للقوة الوطنية الحبشية المستترة •

ذكرى عدوا بقيت تتفاعل في نفوس الطليان حتى بعد اتفاقية الصلح واعتراف أثيوبيا بحدود المستعمرة الارترية وقد بقيت رغبة الانتقام حية في نفوس الطليان حتى تجسدت في الاجواء السياسية والاقتصادية التي أوجدها الفاشست في الثلاثينيات ، فتحولت الى عطش للسلطة والفتح الاستعماري • وكان الغزو الايطالي الجديد عامي ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ ، الذي انتهى سنة ١٩٣٦ باعلان وحدة أثيوبيا وارتريا والصومال ضمن الامبراطورية الايطالية في افريقيا الشرقية • وكان ذلك قمة الانجاز الايطالي الذي لا يجد سابقة له في التاريخ • فقد أوجدت ايطاليا ارتريا ووحدتها فعليا مع أثيوبيا والقسم الاكبر من الاراضي الصومالية •

واليوم أصبح موضوع الاستعمار يثير السخرية ، واعتاد الناس الاشارة اليه بـ « الاستعمار الغربي » كما لو ان الدور الاستعماري اقتصر على استغلال بشع لشعوب المستعمرات لاثراء حكامها الغرباء ، وفي نطاق المفهوم العصري بأن « الحكم الجديد لا يشكل بديلا للحكم الذاتي » تجد مثل هذه الاحكام الجزئية تربة خصبة لتصديقها ، أكثر مما يجد أي دفاع عن الحكم الاستعماري • لكنه من الافضل للباحث الايجابي أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف المحلية في البلاد ساعة وقوعها تحت الحكم الاستعماري • ويكفي التشبيه في هذا المجال بين واقع اليوم في

البلاد مثل العربية السعودية واليمن ، لم تعرف الاستعمار في ماضيها ، وبين البلاد العربية الاخرى التي عاشت في ظله فترة من الوقت • ولا بد من ان يجد ذلك الدارس الواقعي ، ان الدول الاستعمارية وقعت في بعض الاخطاء وربما تكون قد سعت في أكثر الاحيان وراء مصالح ذاتية ، لكن الكثير منها قد أعطي بالمقابل •

هذا الواقع صحيح بصورة خاصة في ما يتعلق بحكم الطليان في ارتريا • لقد كانت سياستهم ــ كما سنرى ــ أنانية وحاقدة وشكاكة في بعض المجالات ، لكنها في الوقت نفسه أعطت الارتريين فوائد لم يعرفها أجدادهم ، وما كانوا هم ليعرفوها ، فالسلام عم البلاد وأعطى قيمة جديدة لحياة الانسان فيها بعد أن أضنتها النزاعات الفردية والقبلية لقرون طويلة • وأنشئت محاكم تعطي عدل القوانين لشعب معتاد على تسلط القوي على الضعيف • ومنعت تجارة الرقيق التي كانت كابوسا بالنسبة لابناء « الغاش ــ ستيت » الزنوج • كما ان الدولة سيطرت على الامراض التي قضت على آلاف المواشي وشتت مئات العائلات وعشرات القبائل . بحيث لم يعد الجوع سوى ذكرى أليمة في ذاكرة شعب عاش طوال عمره في خوف مستمر منه • واستقر الشعب مرتاحا في ظل دفء حكومة متمدنة غربية •

بوسع الطليان الافتخار بذلك لكن مساهمة ايطاليا في سعادة ذلك البلد الصغير ، لا يحتم علينا التغاضي عن الطابع الحقيقي للنظام الذي أوجدته • فايطاليا أنشأت ارتريا بمجرد عملية جراحية ، فصلت أثناءها بين شعوبها وبين من كانت تشد اليهم روابط الماضي ، وربطت الاجزاء الباقية تحت اسم الارتريين •

الشعب

الطريقة المزاجية التي خلقت بها ارتريا ، وتاريخها الطويل مع الهجرة والغزو وتقسيمها بين الحكام الغرباء ، وتنوع طبيعة ارضها ، كل هذه العوامل تركت آثارها على السكان · اذ ليس في ارتريا شعب واحد بالمعنى المقبول · بل يمكن الحديث عن جماعات مختلفة ، لاكثريتها روابط دم وثقافة مع جيرانها في اثيوبيا والسودان والصومال الفرنسي ·

أكبر هذه الجماعات تعيش على الهضبة وهي تمثل أحد فروع الاحباش المقيمين في « التجراي » (١) ومن اصل ١٥٠٠٠٠٠ تجريني هناك ٥٢٤٠٠٠ يعيشون في ارتريا ، وهم في اكثريتهم الساحقة من الارثوذكس المسيحيين ، اذ يبلغ عدد المسيحيين بينهم ٤٨٧٠٠٠ (٢) مسيحي مقابل ٣٧٠٠٠ مسلم (٣) ·

المجتمع التجريني في ارتريا مؤلف من مجموعتين من العائلات· الاولى تدعي انها تنحدر من ثلاثة أبناء « فالوك وشالوك ومالوك » من سلالة جد واحد يدعى ميروني ··· والثانية منحدرة من سلالة آل « أخو » المعروفة باسم عدكمة ملقا ، وتعيش المجموعة الاولى مع الذين انضموا اليها في « الحماسين » و « اكلي قوزاي »

---

(١) كلمة الحبشي مستعملة للدلالة على المجتمع العنصري الاكبر في اثيوبيا والذي يعيش في ولايات «الامهرا» و «التجراي» Gojam و Shoa (المؤلف) ·

(٢) راجع الملحق ·

(٣) الارقام الواردة هنا وفق تقديرات قديمة وعلى اساس ان سكان ارتريا مليون نسمة علما ان سكان ارتريا الان اكثر من ثلاثة ملايين نسمة (المترجم) ·

في مناطق الهضبة ، فيما تعيش المجموعة الثانية في مقاطعة « سيراي » ٠

ويتميز التجرينيون بأنهم من المزارعين المستوطنين في تجمعات قروية مؤلفة من عدد من العائلات اكثر مما يشكل سكان الارض الاوائل وبالتالي الملاكين ، وهؤلاء يعرفون باسم « رستنيا » في حين ان العائلات التي جاءت تقيم معها فيما بعد تعرف باسم « ماكالاي عايلت » كلتا الطبقتين من العائلات كانت تتمتع بنفس الحقوق كمستغلة للارض لكن « الرستينيا » وحدهم كان لهم حق ادارة شؤون القرية ٠ وتشرف على الشؤون الادارية لجنة من اكبر ممثلي « الرستينيا سنا » اما الشؤون التنفيذية فكانت بادارة رئيس يدعى شقا ، وينتمي الى احدى العائلات ٠

تسهيلا لادارة شؤونها ، قسمت مناطق الهضبة الى عدة أقاليم، كان يديرها في الماضي ، باسم الامبراطور ضباط عرفوا باسم « فرسنيا أي الفارس » وزعماء تقليديون (١) ٠ وكانت العائلات اما تتوارث المراكز او تتبادلها طواعية ٠ وجاء الطليان ، فوحدوا النظام بانتقاء زعماء مسؤولين عن الاقاليم ، وفي بعض الاحيان، خارج نطاق العائلات المتزعمة تقليديا ٠ وعمدوا كذلك الى تعيين جماعاتهم لادارة شؤون القرى ، متجاهلين في كثير من الحالات حقوق العائلات التي كان الانتقاء يجري تقليديا بين أبنائها ٠

لغتهم التجرينية الواحدة ، وثقافتهم الحبشية ، وربما اكثر من أي شيء آخر ، انتماء اكثرية التجرينيين الاسمي للكنيسة

---

(١) كان هؤلاء يعرفون باسم « شومانيا » ٠ وكان هناك كذلك ممثلون عرفوا باسم شماقلي ٠



القبطية ٠ كل هذه العوامل تشكل ترابطا ثقافيا مع سائر الشعوب الحبشية في اثيوبيا ٠ ان نفوذ الكنيسة القبطية على حياة ومواقف التجرينيين الارتريين لا حد له ٠ وارتريا كانت تابعة دينيا لادارة « ابونا » أو مطران التجري،يشرف على شؤونها الدينية بين ٢٠ و٣٠ رجل دين ، بالاضافة الى العديد من الرهبان والراهبات الموزعين في الاديرة المنتشرة على الهضبة ، يزاولون كلهم سلطة قوية ذات اثر رجعي على الرعايا ٠

وتظهر ذيول هذا الواقع في العلاقات السيئة السائدة بين الاكثرية المسيحية والاقلية المسلمة ٠ لذلك نرى انه لا يعترف « للجيبرتيين » أو « المختارين » ـ كما يعرف المسلمون هنا ـ بأي حق في ملكية الاراضي ، باستثناء أقلية ضئيلة منهم ، ويعاملون كمنبوذين ، وهم يعيشون من التجارة والصناعة ، وقد يكون هذا سبب تحول أكثريتهم الى مجتمع المدن الاكثر تسامحا ٠

في الشمال والغرب ، وعلى طول الامتداد الشمالي للشواطيء الساحلية وحول المرتفعات الشمالية وأراضي بركة الواطئة ، تستوطن قبائل تتكلم التجري ، وهي الاقرب الى الاصل بين اللغات المنحدرة من الجئز : اللغة الحبشية الكلاسيكية ٠ ويبلغ عدد افراد هذه القبائل في ارتريا ٣٢٩٠٠٠ (١) وهناك ٢٣٠٠٠ غيرهم يعيشون في منطقة طوكر السودانية القريبة ٠ وهناك تشابه ثقافي كبير بينهم وبين البجة « المختلطي السلالات » السودانيين ، الاقرب مظهرا وتكوينا جسديا ٠ وهم مثلهم

(١) هذه الارقام وفق الاحصاء الايطالي وعلى اساس ان سكان ارتريا مليون نسمة فقط ، الان هم ثلاثة ملايين ٠ (المترجم) ٠



مسلمون ختميون (١) وأكثرهم من الرعاة البدو وعاداتهم نصف بدوية على الاقل (٢) ٠

وبالرغم من ادعائهم الانتماء الى أصول عربية ، فانه ربما كان الكثير من العائلات التجرية ينحدر بالفعل من مهاجري البجة والسبئيين والحميريين (٣) ٠

الافواج الاولى لهذه القبائل ، وقعت تحت سلطة عائلات كانت تتمتع بعطف ملوك الفونج والاباطرة الاثيوبيين ، في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ٠ وهكذا كان الجزء الاكبر من المرتفعات الشمالية تحت سيادة جماعات « بيت اسجدي » والماريا والمنسع والساهو ، التي كانت تحظى برضى امبراطور اثيوبيا ، فيما حكم أراضي بركة المنخفضة ، عائلات بني عامر والجعلين السودانية ، برضى ملوك الفونج ٠

وكانت النتيجة ان العائلات (٤) التي برزت داخل هذا

---

(١) الختمية : مذهب أسسه السيد محمد عثمان الميرغني الذي توفي في سنة ١٨٥٣ ٠

(٢) كثيرون من أبناء قبائل التجري في المرتفعات الشمالية انصرفوا الى الزراعة خلال الخمسين سنة الماضية واذا كان الكثيرون منهم ما زالوا ينتقلون موسميا مع قطعانهم فان بعضهم يبقى غرب أرضه في مواقع شبه دائمة ٠

(٣) الحميريين : أحد شعوب الجزيرة العربية الجنوبية القدامى ، سيطروا طويلا على هذا الجزء وعلى قسم من افريقيا الشرقية ٠ وكانت عاصمتهم « ظفار » ٠

(٤) اكبر ثلاث عائلات بين جماعة بيت اسجدي شكلت قبائل معروفة باسم الحباب وعدتكليس وعت ماريام « عطيت مريم » فيما شكل احد الاحباش من اتباعهم أسمه « غابيب روك » قبيلة اخرى مع عائلته اطلق عليها فيما بعد اسم « بيت جوك » وانقسم الماريا ليشكلوا قبيلتين : البيض والسود ، وهكذا شأن المنسع الذين تشعبوا الى قبيلتي « منسع بيت اشحقن » و « منسع بيت ابرهي » بنو عامر وحدهم حافظوا على وحدتهم ٠



التنظيم القبلي ، أصبحت طبقة ارستقراطية فرضت على اتباعها من التجري دفع الجزية وتقديم الخدمات • وفي الوقت نفسه تحول زعماء العائلات الارستقراطية الى زعماء قبائل نافذين •

وكان من الطبيعي ان يسعى التجري الذين كانوا قد تحولوا الى مجرد عبيد لدى الطليان ليحرروهم من الفروض والضرائب المتوجبة عليهم • وقد عمد الطليان بالفعل الى اعفاء أبناء التجري من القروض الاقل احتمالا ، لكنهم رأوا ان النظام القبلي القائم يلائمهم ، ولم يريدوا اضعافه عن طريق تعديله ، فأبقوا عليه ، وأيدوا سلطة الزعماء التقليديين وحافظوا على النظام الاجتماعي الذي كان يتسلط عليه هؤلاء •

اما الامتداد الجنوبي للسهول الساحلية والصحراء المحيطة بها في اثيوبيا والصومال الفرنسي ، فهو غير كثيف السكان يقطنه الدناكل ودينهم الاسلام ، وهم قريبون ثقافيا من سائر الشعوب الحامية الشرقية وشعوب الغالا والصومال • وعدد الدناكل في ارتريا ٣٣ الفا (١) ، وفي اثيوبيا حوالي السبعين الفا •

ويتوزع الدناكل على عائلات صغيرة تقع تحت سلطة عدد من الشيوخ حمل بعضهم في بعض الفترات لقب « سلطان » ، يمارسون سلطة ضعيفة في المراكز السكنية الدائمة ، التي تطورت في تلك المناطق • وهم مدينون تقليديا بالولاء الى سلطان الغير المضافة ، أو سلطان أوسا في اثيوبيا • هنا ايضا ، لم يسع الطليان اضعاف او تغيير هذا الوضع •

---

(١) يزيد عدد الدناكل في أرتريا عن مائة الف • اما عددهم في أثيوبيا فيقدر بنحو ٥٠٠ الف الى ٧٥٠ الف • (المترجم) •



بين الدناكل والتجري يتوزع « الساهو » على تلال وسهول الطرف الشرقي من الهضبة · ويبلغ عددهم في ارتريا ٦٦ الفا (١) ، في حين يعيش ٤٠ الفا منهم عبر الحدود في اثيوبيا · وأكثرية الساهو ـ الارتريون الساحقة من المسلمين ، اما أقاربهم في اثيوبيا فهم من المسيحيين ، وأكثريتهم من البدو الرحل أو نصف الرحل ، والقليل منهم استقر على الهضبة ليعمل في الزراعة ·

اما أصل الساهو فهو غامض ، بينما تشير لغتهم الحامية الاصل والقريبة جدا من عفر الى انهم من الحاميين الشرقيين · الا ان عيشهم القريب من تجرينيي الهضبة وتجري السواحل ، جعلهم يقتبسون الكثير من عادات الاحباش والتجري الى حد انها طغت على العادات التي يتقاسمونها مع الدناكل · اما من حيث المظهر فهم قريبون من التجري ·

واتحدت عائلات الساهو ضمن خمس قبائل هي : اساورتا ، حزو ومنغري ودبرميلا وصنعفي ·

قبل مجيء الطليان لم يكن عندهم زعماء ، وكانت تدير شؤونهم مجالس موسمية من كبارهم · لكن هذا الوضع لم يكن ليلائم حاجة الحكم الايطالي لرقابة صارمة للاوضاع ، فعدلوه وعينوا رئيسا لكل قبيلة يتولى شؤونها وكان من شأن هذا التدبير ضبط الادارة واكتساب بعض الشعبية ·

في ظلال الهضبة وعلى الطرف الجنوبي للمرتفعات الشمالية تقع منطقة تعرف باسم البقوس ، عاصمتها « كرن » ويدعى

(١) لا يقل عدد الساهو في ارتريا عن ٢٠٠ الف في الوقت الحاضر (المترجم) ·



سكانها « البلين » (١) وهم ٢٧ الف مسلم و١١ الف مسيحي ، اكثرهم من اصل حبشي أو تجري ، كانوا في القرن السادس عشر تحت سيطرة « بيت طرقي » و « بيت توقي » القويين • بيت طوقي من الحاميين جاءوا من بلاد اغو في اثيوبيا •

اما جماعة « بيت توقي » فهم من التجري وقد هاجروا من الهضبة وحمل أبناء بيت توقي معهم اللهجة الحامية المستعملة في بلاد اغو فاقتبسها عنهم جماعة « بيت توقي » وتطورت الى أن أصبحت لهجة مستقلة •

في تنظيم القبيلتين ، يبرز أبناء الطبقة السيدة ويعرفون باسم « شماقلي » ويعرف أبناء العائلات الاخرى بآل « ميكيدو » والعلاقة بينهم تشبه العلاقة القائمة بين « الدستينيا » و « المكالاي عايليت » عند المتحدثين بالتجرينية • قبل وصول الطليان ، كانت سلطة آل «الشماقلي» أو زعماء عائلات القبيلتين تقتصر على أبناء العائلة وآل « ميكيدو » المرتبطين بها ، من دون ان يكون هناك زعماء تمتد سلطتهم على القبيلة كلها ، كما كان الحال عند « الساهو » لدى مجيء الطليان سنة ١٩٣٢ ، والذين عينوا رئيسا لكل قبيلة •

بالرغم من وحدة اللغة وتقارب العادات ، عرفت القبيلتان تطورا ثقافيا منفصلا • « بيت طوقي » وهم الجيران الاقرب الى التجري ــ أكثريتهم مسيحية ــ فبالرغم من انهم يعيشون حياة نصف بداوة ، تحول الكثيرون منهم الى الزراعة وراح بعضهم

(١) لا يقل عدد « البلين » عن مائة الف في الوقت الحاضر • الرقم المذكور هو وفق الاحصاء الايطالي القديم وعلى اعتبار سكان ارتريا مليون نسمة • (المترجم) •



يعيش في قرى شبيهة بالتجمعات القائمة في الهضبة ٠ وكان من نتيجة التزاوج بينهم وبين التجري ، والعلاقات التي قامت بينهم، انهم اعتمدوا عادات الاحباش وفضلوا ثقافتهم ٠في حين مال أبناء « بيت طرقي » المسلمون والذين يمارسون حياة بداوة أو شبه بداوة الى اقتباس الثقافة التجرية ٠

أخيرا في أراضي « غاش ستيت » المنخفضة البعيدة ، يعيش أبناء « الباريا » وآل « كوناما » وهم فرع من شعوب ضفاف النيل ، يعملون بالزراعة وعددهم حوالي ٤١ ألفا (١) ٠ في البدء كانوا جميعا من الوثنيين ، اما اليوم فقد تحول ثلاثة آلاف شخص منهم الى المسيحية ، فيما اعتنق ٣١ الفا منهم الاسلام ، وما تبقى منهم لم يتخلى عن وثنيته ، يعبدون أجدادهم ويؤمنون بعدد من الارواح ٠

وبالرغم من وجود بقايا ترسبات قبلية بين الكوناما فانهم والباريا يعيشون في قرى موزعة على مناطق يطلقون عليها اسم « قبيلة » ٠ لكنه يوجد فارق بارز في تنظيمهم الاجتماعي ٠فنظام الامومة هو السائد عند الكوناما في حين ان نظام الابوة هو السائد عند الباريا ، شأنه عند سائر شعوب ارتريا ٠ وقد حال نظام الامومة عند الكوناما دون قيام نظام عائلي صحيح ، بعكس ما هو سائد عند الباريا ٠

اما شؤون الباريا والكوناما ، فتديرها تقليديا اجتماعات عارضة لكبارهم ٠ لكنه بالرغم من بروز البعض بينهم ، لم يعرف مجتمعهم ما هو معروف بالزعامات الى ان عين المصريون

---

(١) وفق الاحصاء الايطالي القديم ٠ اما عددهم اليوم فيزيد عن ثلاثة اضعاف هذا الرقم (المترجم) ٠



أحد البارزين من الباريا واسمه « توتيل » مفوضا يجمع الضرائب وينفذ أوامرهم . ثم جاء الطليان فطوروا الوضع بتحويل المركز الذي كان يحتله « توتيل » الى زعامة وراثية تشمل الباريا والكوناما . وقد أزعج هذا التدبير جماعة الكوناما ، الذين هم اليوم بعيدون ثقافيا عن الباريا . وهم في الاساس من شعوب ضفاف النيل وما زالوا على رباط وثيق بتقاليدهم الوثنية ايا كانت الديانة التي اعتنقوا . وقد اعتنق جميع أبناء الباريا الاسلام واندمجوا كليا بجيرانهم التجري ، واعتمدوا عاداتهم .

وهكذا ، تضم ارتريا مزيجا طريفا من الشعوب لها جذور مختلفة ، كما لها روابط مع سائر المجتمعات المتواجدة وراء حدود ارتريا . بعضهم من المسيحيين والبعض الاخر من المسلمين ، وقليلهم من الوثنيين بعضهم استقر مزارعا ، وبعضهم يمارس البداوة المتنقلة بحثا عن المرعى . أشياء قليلة تجمع في ما بينهم ... ما عدا كونهم وجدوا على أرض احتلتها ايطاليا وأطلقت عليها اسم ارتريا (١) .

---

(١) نادرا ما يوجد في اقطار العالم اليوم شعب من سلالات واحدة وذي لغة واحدة،لكن الارتريين عكس ادعاء المؤلف ينتمي معظمهم (المتحدثون بالتجري والتجرينية) مثلا الذين يؤلفون أغلبية السكان الى التزاوج التاريخي للعنصرين الحامي والسامي والى ثقافة سامية مشتركة علاوة على كون سكان ارتريا يرتبطون ببعضهم بعضا بروابط اقتصادية متينة منذ عهود سحيقة في التاريخ (المترجم) . لمعرفة المزيد عن تاريخ ارتريا راجع كتاب « تاريخ ارتريا » لمؤلفه عثمان صالح سبي .



الفصل الثاني

١٩٤١ - ١٩٥٠

من الحكم الايطالي الى الحكم الانكليزي

بعد أقل من سنة من اعلان ايطاليا الحرب على انكلترة كانت امبراطورية موسوليني في افريقيا الشرقية تندثر تحت وطأة هزيمة سريعة ومشينة • ففي العاشر من شهر يونيو (حزيران) ١٩٤٠ دخلت ايطاليا الحرب وفي مايو (ايار) ١٩٤١ ، كانت القوات الانكليزية تحتل ارتريا والصومال الايطالي والجزء الاكبر من اثيوبيا ، ما عدا مرتفع « قندر » البعيد والمنعزل حيث تجمعت بقايا جيش « دوك أووستا » (١) في محاولة أخيرة يائسة لوقف الزحف البريطاني • وكانت القوات الانكليزية القادمة من السودان بعد اكتساح سريع عبر السهول لاراضي اثيوبيين وصوماليين • كما ان شلل الادارة المدنية الايطالية من

(١) نائب الملك في افريقيا الشرقية الايطالية ، وقد مات في أسمرا •



بركة المنخفضة ، قد أوقفت امام جدار الجبال الضخم الذي يحمي « كرن » مفتاح الهضبة الارترية وأسمرا العاصمة • لكن بعد وصول الامدادات تابعت القوات البريطانية تقدمها ، فسقطت مرتفعات « كرن » بعد المعركة الاولى والوحيدة التي خاضتها في هذه الحملة ، وفي اليوم الاول من ابريل (نيسان) ١٩٤١ ، دخلت الجيوش البريطانية أسمرا • وفي اليوم الثامن من ابريل (نيسان) سقطت « مصوع » ووقعت ارتريا كلها تحت الاحتلال البريطاني • وبعد اربعة ايام كان قائد الحملة البريطاني ، الجنرال بلات ، يحتل مكانه في قصر الحاكم الايطالي السابق في أسمرا •

وبالرغم من ضيق نطاق هذه الحروب نسبيا ، فقد تركت ذيولها العادية من الفوضى والعذابات الانسانية • وغرقت أسمرا وسائر المدن الكبرى باللاجئين المدنيين الطليان والجنود الهاربين • وفي الداخل ازدحم الجوع والهلع والجنود المحليون المسلحون من جهة ، ووجود الانكليز في وضع غير مؤهل لتسلم هذه المسؤوليات مباشرة ، من جهة ثانية ، عرّض البلاد للوقوع في حالة فوضى واسعة فالمؤن لم تكن كافية ، وبات خطر الامراض والفوضى والجوع يهدد ارتريا بسبب الهزيمة الايطالية •

لكن الطليان لم يفقدوا شجاعتهم بالرغم من الهزة التي تعرضوا لها من جراء الهزيمة • ولم يكن الانتصار البريطاني كافيا لانتزاع ثقة الطليان بمصير حرب موسوليني ، ولم يسبب سوى تراجعات قليلة في صفوف الولاء لموسوليني • ايطاليون كثيرون فرحوا بنهاية الحرب المحلية ، لكنهم ظلوا منفتحين للدعاية الفاشستية بأن بريطانيا ستخسر الحرب بالرغم من

انتصاراتها في افريقيا الشرقية الايطالية فأكثرهم تفاؤلا تنبأ بهزيمة بريطانية في ارتريا قبل نهاية العام . لكن القليل كان يشك بأن « المحور » لن يستعيد ارتريا بعد موسم امطار الشتاء لخسارة معركة لا تعني خسارة الحرب .

ولم ينفع الانتصار البريطاني كذلك في استمالة الارتريين بسرعة نحو بريطانيا . كانوا غارقين بولاء عميق أعمى للطليان الكثير من الجنود ظل يقاتل حتى الهزيمة النهائية ، في حين بقي السكان المدنيون على طاعتهم التامة للسلطات الايطالية . صحيح انهم اليوم قد فصلوا عن حكامهم القدامى الا انهم لم يقيموا آية روابط مع الانكليز . فتبدل السلطة لم يعرضهم اجمالا لمشكلة ولاء . التغيير كان يعني بالنسبة للكثيرين شيئا آخر . ذلك ان انتقال السلطة من المصريين الى الطليان ، رافقه تغيير خطوط حدود متنازع عليها ، وتصفية حسابات قديمة ، وانتقال زعامات من عائلة الى اخرى . في بعض الحالات جرى ذلك بواسطة العنف . لكن اكثر الاستفادات جرت بمساعدة السلطة الجديدة . لذلك دفعت الهزيمة الايطالية الارتريين الى التفكير بحقوق تستعاد أو يحافظ عليها ، وبمساوىء ينتقم لها . وكان الضباط البريطانيون ، يواجهون في كل مكان بعرائض تطالب باستعادة أرض ، واعادة النظر في احكام ، بعزل أو مكافأة زعيم أو مسؤول محلي . اما القانون فلم يتوقفوا عنده الا نادرا .

لسوء حظ الانكليز ، كان عليهم مواجهة هذا الالتزام الارتري الصعب ، في وقت كانوا يواجهون فيه حالات صعبة وانهزامات عسكرية في الشرق الاوسط والادنى . ففي الواحد والثلاثين من مارس (آذار) سنة ١٩٤١ ، أي عشية سقوط أسمرا ، شن

رومل هجومه الذي أخرج الانكليز من برقة وترك قواتهم محاصرة في طبرق · في ابريل (نيسان) ومايو (ايار) اجتاح الالمان اليونان وكريت · ولولا خنق ثورة رشيد علي الكيلاني في بغداد وغزو سوريا السريع في شهر يونيو (حزيران) لكانت قوات المحور قد احتلت الشرق ايضا · وكان من شأن ذلك ان يشجع مقاومة الطليان للسلطات الانكليزية في ارتريا في وقت كان عليها تخفيض عدد رجال حاميتها لمواجهة الموقف في مناطق اخرى ·

كان الانكليز غير مستعدين لمواجهة مسؤولياتهم في ارتريا · فالقيادة اعتقدت أن الجنرال بلات لن يتمكن من التقدم عبر مرتفعات « كرن » ، فلم تتخذ بالتالي سوى تدابير لادارة أراضي بركة وغاش ـ ستيت المنخفضة التي كانت تقع آنذاك ضمن وحدة اغوردات الادارية · وكانت الخطة الاساسية الاستعانة بضباط من السودان ، وادارتها ملحقة بمقاطعة كسلا السودانية الموازية لها · لذلك لم يكن برفقة الجنرال بلات يوم دخل أسمرا اكثر من حاكم كسلا السابق البريغادير ب · كندي ـ كوك وثمانية ضباط انكليز وتسعة رجال شرطة سودانيين ، قدموا لتسلم الادارة المدنية في ارتريا · ووردت فكرة الاستعانة باداريين اضافيين من افريقيا الشرقية والشرق الاوسط ، لكنه بدا من غير المعقول ايجاد العدد الكافي لملء المراكز الشاغرة العليا ·

لذلك بدا ان الحل العملي الافضل هو الاستعانة بالاداريين الطليان ، الذين بقوا في مراكزهم منتظرين التطورات ·

ونجحت التجربة · اما الدائرة الوحيدة التي كانت تتطلب اجراءات سريعة لابعاد الطليان عن ادارتها فكانت دائرة الشرطة ·

وكان من المستبعد ان يولي الانكليز ثقتهم لجهازيها : « الكارابينيري » الملكي و « بوليتيسيا افريقانا ايطاليانا » الجهاز الشديد الولاء للفاشيست ، فتم تسريح رجالهما وأنشيء جهاز جديد للشرطة للاشراف على الامن ٠

وربما كان لهذا الحل بعض مساوئه ، لكنه ساعد على تأمين استمرارية الحكومة خلال الفترة الانتقالية الصعبة من الحكم الايطالي الى الحكم الانكليزي ٠ وكان للتشابه بين النظامين تأثيره العملي المغيّر لعودة الاحوال الطبيعية ٠ وأدى بقاء الاجهزة الادارية القائمة الى التخفيف من حدة قلق الطليان المقيمين ، من جهة وتهدئة انفعالات ارتريةالسهلةالانفجار ، من جهة ثانية ٠

وكان نجاح التجربة الانجليزية مدين لموقف الاداريين الطليان لان تركهم لمراكزهم كان يعني عجز القيادة البريطانية عن نقل المساعدات اللازمة للدفاع عن مصر ، علما انه بالرغم منمساعدة موقف الطليان هذا على تثبيت سلطة الانجليز سلميا وبهدوء ، فانه جعل منهم رهينة لانفعالاتهم ومواقفهم المستقبلية ٠٠٠ بالاضافة الى انه كان بوسع الكثيرين من الطليان ، الوصول الى مخابيء الذخيرة والسلاح وأنهم كانوا يمسكون بأهم المراكز التنفيذية في الادارات العامة ، في حين ان عددا من المتطرفين الفاشيست كانوا لا يزالون فارين من وجه العدالة ٠

في مثل هذا الوضع كان امام الانكليز حلان للحصول على نتائج سريعة : الحل الاول كان اللجوء الى وسائل العنف لاخضاع الطليان المتمردين ، خاصة وان أكثريتهم تعلمت احترام القوة في ظل النظام الفاشيستي ٠ والحل الثاني كان يقول باعتماد الصرامة الى جانب المعاملة الحسنة ٠ ومن شأن هذا الحل تأمين

نتائج أضمن وأرسخ وبثمن أقل • ومن الواضح ان كلتا الخطتين لهما مخاطرهما • فالقمع قد يعطي نتائج سريعة لكنه يشعل كره الطليان للانكليز • اما الخطة الثانية فقد تفشل في اعطاء النتائج المرجوة في الوقت اللازم • وبالرغم من آراء الكثير من العسكريين الضاغطة لاعتماد الحل الاول ، واجه البريغادير كندي ـ كوك المسؤول الاداري البريطاني الجديد ، الوضع بواقعية وبعيدا عن أي انفعال • فسعى الى كسب قبول المدنيين الطليان بالسلطة الانكليزية ، بالمعاملة الحسنة الكريمة ، وبعرض ذكي لوجهة النظر البريطانية تجاه الدعاية الفاشستية •

فكثير من الطليان كان يعيش في ظروف سيئة تدعو الى اليأس فوصول اللاجئين والجنود الهاربين ، أدى الى ازدياد عدد السكان الطليان من ٤٠ الفا الى ٧٠ الفا ، بين رجال ونساء وأطفال ، كان أكثرهم يعيش في أسمرا حيث الاوضاع الصحية سيئة ، وتأمين المياه غير كاف ، فانتشر الفقر بينهم ، أما سبب البطالة ، وهي الحال العامة بالنسبة لآلاف النساء والاطفال : فهو مقتل رب العائلة أو الاسرة • وكانت كميات الطعام قليلة ، كما كانت الاسعار بارتفاع مستمر • ثم نقل آلاف اللاجئين الى مدن أصغر فيما كانت الادارة تسعى الى ايجاد ظروف عمل جديدة ، وزيادة وسائل ايوائهم باصلاح المنازل التي تهدمت خلال الحملة • وقام جهاز الهندسة بتقوية شبكة مياه أسمرا ، فيما استحدث السلاح الطبي جهازا مهمته الاشراف على نظافة المدينة وتقوية أجهزتها الصحية وفي الوقت نفسه زيدت امكانات اعاشة السكان المدنيين ووضعت لوائح بأسماء المعوزين والعاطلين عن العمل ، ودفعت لهم مساعدات مالية •

وربما كانت هذه التدابير غير كافية لابعاد اليأس وتأمين راحة البال لكنها ساعدت على كل حال على حماية الطليان من الامراض والجوع ٠

بمثل هذه الوسائل الانسانية والكريمة ـ نسبة للظروف ـ سعى البريغادير كندي كوك الى محاربة النفوذ الفاشستي ، لاعطاء الوجود البريطاني طابع المساعد وليس الغازي ٠ وشجع ما أسماه « بالتآخي » فكان ينظم مباريات لكرة القدم بين فرق انكليزية وايطالية ، وكان ضباط انكليز وطليان يلتقون في نادي رسمي لكرة المضرب ٠ فالطليان بالرغم من عاطفتهم ، كانوا عاجزين عن الشعور بكره طويل الامد ، والانكليز بالرغم من برودتهم واستعلائهم أحيانا ، لم تكن لديهم المناعة الكافية امام اغراءات مجتمع متحضر ٠ ولم يمض وقت طويل حتى كانت حرارة الطليان وبرودة الانكليز تبدآن بالذوبان ٠

لكن لم يكن من شأن التآخي وحده اضعاف النفوذ الفاشستي بما فيه الكفاية ٠ لقد كانت هناك حاجة لمحاربة الافكار الفاشستية واقناع الناس بصحة وجهة النظر البريطانية ٠ لذلك أصدرت سلطات الاحتلال جريدة يومية اسمها « كوتيديانو ارتريو » أو « ارتريا دايلي نيوز » ولقد أتاح الغاء الصحف التي كانت تصدر ايام الطليان مجال الانتشار الواسع للجريدة الجديدة ٠ لكن فعالية تأثيرها سببه الاعتدال الذي اعتمده ناشروها في ابراز وجهات نظرهم وحرصهم على احترام مشاعر وحساسيات الطليان ٠ فقد قاوموا الميل السهل لمواجهة خساسة الدعاية الفاشستية بهجمات فظة على الفاشستية وزعمائها ، وفضلوا فصل الشموخ الوطني الايطالي عن ايمان الطليان

بالفاشستية • ففي الوقت الذي كان فيه الاخلاص للدوتشة والوطنية لا يزالان مترادفين ، كان من شأن الهجوم المفتوح على الفاشستية ، الاساءة الى الشعور الوطني الايطالي ، بالاضافة الى احياء شعلة الايمان بها لذلك لم تكن جريدة «كوتيديانو ارتريو» تنشر أي شيء من شأنه الاساءة للشعور الوطني الايطالي • ولقد تركت الفاشيست يسيئون الى أنفسهم بادعاءاتهم ، عن طريق ابرازها الاحداث بدقة وبدون تفاصيل غير لازمة •

وكان من نتيجة ذلك ، ان بدأ الطليان يتقبلون السلطة الانكليزية بهدوء ، ويميلون الى النظر الى الدعاية الفاشستية ، ان لم يكن بعدم ثقة تامة ، فعلى الاقل بعدم اكتراث متزايد •

لكن ذلك لم يمنع بقاء ، فريق من غلاة الفاشيست ، كانوا يشكلون تهديدا للامن والسلامة العامة وتطلب التعرف اليهم مجهودا صبورا دام عدة أشهر من قبل ادارة الاستخبارات • وعندما انكشف أمرهم ادخل الخطرون منهم السجن فيما أرجيء أمر اتخاذ التدابير بحق أكثرهم لوقت ملائم اكثر ، يكون فيه المستوطنون الطليان قد بلغوا درجة أعلى من التكيف والتطور • فتوقيف ثلاثة آلاف غير مرغوب فيهم في شهر نوفمبر (تشرين ثاني) عام ١٩٤١ ، بعد سبعة أشهر من بدء الاحتلال أثار بعض الاهتمام ، لكنه لم يحرك الناس •

ومع نهاية سنة ١٩٤١ ، كان قد زال خطر امكانية كون ارتريا مغامرة عسكرية مكلفة • وبالرغم من ان الادارة لم تكن تعمل بالدقة اللازمة ، فان الاعمال الحكومية الاساسية كانت تنجز • كما ان السهولة الظاهرة التي فرضت بها الادارة البريطانية نفسها ، تكذب ضيق الفسحة بين الذي كان انتصارا

قليل التكاليف نسبيا ، وبين ما كان يمكن ان يكون فشلا باهظ الثمن • ومن حسن الحظ ان رجلا مثل البريغادير كندي ـ كوك كلف بشؤون الادارة • كما انه من حسن الحظ ايضا كونه استطاع الاعتماد ، في الفترة الانتقالية الصعبة ، على خدمات عدد قليل من الضباط ، لا تقدر قيمتهم ، كان قد جاء بهم من السودان لمساعدته • وكان لليونتهم ورباطة جأشهم ومزاياهم العديدة ، الفضل الكبير في تأمين استتباب السلطة البريطانية بثمن قليل •

نظام الحكم

هناك فوارق أساسية بين السلطتين الايطالية والانكليزية في ارتريا • السلطة الايطالية كانت ترتكز على سدة العرش الايطالي ، بينما كانت السلطة الانجليزية ترتكز على القوانين الدولية التي تشكل سياسة احتلال أراضي العدو أيام الحرب • كانت السلطة الايطالية في ارتريا قد وجدت لتحكم مستعمرة كان من المفروض أن تبقى ايطالية الى ما لا نهاية ، في حين ان السلطة الانكليزية كانت مؤقتة الطابع ، تتوقف مدة بقائها على مصير الحرب ، وبعدها على شروط اتفاقية السلام ، لذلك كانت السياسة الايطالية تختلف كثيرا عن وجهة نظر الحكومةالبريطانية في كيفية حكم المستعمرة •

بسبب هذه الفوارق لم يكن نظام الحكم الذي اوجده الانكليز قائما لدى وصولهم كامل الملائمة بالنسبة لاهدافهم • فبعض نواحيه كان غير مناسب ، والبعض الاخر غير مقبول • الا انه بصرف النظر عن رغبات الانكليز ، فانهم كانوا مرغمين على

التقيد بشروط اتفاقية لاهاي عام ١٩٠٧ ، التي تمنع تغيير المؤسسات والقوانين القائمة في البلاد المحتلة أثناء الحرب الا لضرورات عسكرية أو انسانية أو ضميرية • ولم يكن لدى الانكليز الا مقدار قليل من حرية التصرف لادخال تعديلات تتوافق ونظرياتهم أو مصالحهم ، قبل انتهاء الحرب • وحتى في ذلك الوقت•، اصطدمت مبادراتهم بمشاكل السلم نفسها •

فبالرغم من ان الحاكم الانجليزي (١) أخذ منصب الحاكم الايطالي فان سلطته ومركزه كانا أقل ، لان الحاكم الايطالي كان ممثلا للتاج الايطالي ، في حين ان البريطاني لم يمثل العرش البريطاني •

ولم يخوله القانون حق الاتصال بوزارة الخارجية البريطانية حتى في السنوات القليلة الاخيرة من الاحتلال • وكان وضعه يتبدل بين زمن الحرب وزمن السلم • فطالما كانت ارتريا ، من الناحية التكنيكية ، داخلة ضمن مسرح العمليات العسكرية ، لم يكن حاكمها اكثر من ضابط في أركان حرب القائد العسكري الاعلى في ارتريا ، والمسؤول مباشرة عن الحكم المدني فيها، امام القائد الاعلى في الشرق الاوسط • وفيما بعد ، تسلم الحكم المدني تحت اسم الضابط الاعلى للشؤون المدنية (٢) في اركان حرب القائد الاعلى • ولم يتمكن الحاكم الاداري من اقامة اتصال مباشر مع أي من الوزارات المركزية الانكليزية ، الا سنة

---

(١) حتى أغسطس « آب » ١٩٤١ ، كان يعرف بنائب الضابط السياسي الاعلى وبقي حتى مارس « اذار » ١٩٤٣ يسمى بالحاكم العسكري ، اطلق عليه من بعدها لقب الحاكم •

(٢) حتى شهر مارس « اذار » ١٩٤٣ عرف باسم الضابط السياسي الاعلى ، ثم باسم الضابط الاعلى للشؤون المدنية •



١٩٤٩ ، عندما انتقلت مسؤولية المستعمرات الايطالية المحتلة الى وزارة الخارجية البريطانية ، وألغي منصب الضابط الاعلى للشؤون المدنية ٠

حمل انتقال المسؤولية الى وزارة الخارجية معه التبدل المرتجى في طابع الادارة البريطانية الذي كان حتى ذلك الوقت عسكريا ، يخضع رئيس الادارة وضباطه للجيش ٠ وكان قد نتج عن ذلك علاقة صعبة بين الحاكم الاداري وقائد الحامية العسكرية (١) ، فكلاهما كان يحمل رتبة بريغادير ، وشاءت الصدف ان يكون القائد العسكري متقدما بصورة دائمة من حيث الاقدمية ومما زاد الطين بلة انه كانت له سلطات تأديبية على جميع الضباط في المستعمرة بما فيهم الحاكم الاداري وضباطه ولم يكن الوضع بحاجة الى تدابير أسوأ لزيادة العلاقات والاوضاع توترا ٠ لكن بانتقال المسؤولية الى وزارة الخارجية فقدت الادارة طابعها العسكري ، وتخلى ضباطها عن تبعيتهم العسكرية وبواسطة اتفاق ثنائي وافق القائد العسكري على ان يتقدمه الحاكم الاداري ٠

وكان من شأن هذا الانتقال تقوية مركز الحاكم الاداري بحيث أصبح المسؤول المباشر عن ادارتين كانتا قد بقيتا بعيدا عن سلطته منذ بدء الاحتلال هما : ادارة الشؤون المالية والاقتصادية ، وادارة الشؤون القانونية ، وكان الوضع شبه المستقل لهاتين الدائرتين اللتين كانتا تابعتين لقيادة الشرق الاوسط العسكرية اولا ، ثم لوزارة الحرب ، قد حرم مساعد الحاكم الاداري من

---

(١) في شهر اغسطس « أب » ١٩٤١ استبدل القائد الاعلي بقائد منطقة ٠ وفي سنة ١٩٤٩ استبدل بلقب قائد مقاطعة ٠



صلاحيات كانت تعتبر ضمن سلطة زميله الايطالي • وكانت دوائر المالية والمحاسبة والتجارة والتموين والجمارك ومداخيل أملاك الدولة ، تابعة لنائب مراقب الشؤون المالية والمحاسبة ، في حين كانت الدائرة القضائية تابعة للمستشار القضائي الذي كان مسؤولا كذلك عن رعاية أملاك العدو • وفي ما عدا ذلك كانت سائر دوائر الادارة تابعة لسلطته المباشرة • وكان تنظيم امانة الحاكمية والمناطق يشبه التنظيم الايطالي لها ، وفي كثير من الاحيان أبقى الانكليز على التنظيم الايطالي بدون تغيير •

كنا قد أشرنا سابقا الى تسريح جهازي الشرطة اللذين كانا يعملان تحت أمرة الحكم الايطالي • اما الشرطة الارترية التي حلت محلها فكانت بادارة ضباط انكليز يشرف عليها مفتشون انكليز ايضا ، انضم اليهم فيما بعد جهاز ارتري ، وأدت كثرة الطليان بين السكان الى صعوبة عمل الشرطة بدون كوادر منهم ، فجرى تجنيد رجال « الكارابينيري » السابقين في نطاق دائرة خاصة ألحقت بالجهاز •

اما تنظيم المناطق فبقي على حاله ، كما كان تحت الادارة الايطالية ، ولم يعدل الا حيث اقتضت الاوضاع بسبب نقص في العنصر البشري • وكان الطليان قد قسموا البلاد الى سبع مناطق ادارية معروفة باسم « كوميسارياتي » (مفوضيات) وهي : حماسين ، واكلي قوزاي ، وسراي ، وكرن ، واغوردات ، مصوع ، وعصب • وهذه المناطق كانت بدورها مقسمة الى دوائر أو «رزيدنسة» ، كان البعض منها مقسما الى «فيتشة ريزدنتسة» (١)

(١) حمل حكامها على التوالي لقب : كوميساري رزيدانتة « مفوض مقيم » وفيتشة رزيدانتة « نائب مقيم » •



وكان من شأن هذا التقسيم الاستجابة لحاجة الطليان الى رقابة شديدة ومباشرة على الادارة ، مما كان يتطلب ضعف عدد الضباط الذي يتطلبه التنظيم الاداري في المستعمرات الانكليزية ٠لذلك عمد الانكليز بعد تسريح بعض الضباط الطليان من مناصبهم الادارية ، لاسباب سنشرحها فيما بعد ، الى تخفيض الجهاز حسب لامكانات الانكليزية باللجوء الى الغاء كل تقسيمات الـ « فيتشة رزيدانتسه » ومنطقتين من « الكوميسيرياتي » السبع الكبيرة (١) ٠

ولم ينشيء الطليان نظاما للحكم المحلي بالمعنى المعروف ، لكنهم أنشأوا ما يمكن وصفه بالبلديات في مدنها السبع الكبرى : أسمرا ، مصوع ، كرن ، ديكامير ، ادي أوغري ، ادي غايتش ، عصب ، وكانت الادارة المحلية في كل من هذه المدن برعاية « بوغستا » أو محافظ ، يعينه الحاكم العام ويكون مسؤولا امامه ٠ ولم يتضمن التنظيم أي مجلس تمثيلي ، والشيء الوحيد الذي كان يميز البلديات من الدوائر الحكومية ، حقها في جمع المداخيل وادارة ميزانيات مستقلة ٠ اما الانكليز فقد ألغوا البلديات في مختلف انحاء البلاد ، بحجة عجزها المالي وضمت الى الادارة المركزية ما عدا أكبر مدينتين في ارتريا أسمراومصوع ٠ كانت تطبق في أرتريا ايام الحكم الايطالي أربعة قوانين : الجزاء الايطالي الذي كان يشمل كافة سكان ارتريا ، والقانون المدني الايطالي الذي يشمل كل القضايا المدنية التي يكون أحد أطرافها ايطاليا ٠ والشريعة : التي تشمل القضايا المدنية التي

(١) منطقتا مصوع وعصب دمجتا سنة ١٩٤٣ تحت اسم « ادارة البحر الاحمر » وكذلك اغوردات وكرن سنة ١٩٤٧ ، دمجتا تحت اسم « المنطقة الغربية » ٠

يكون اطرافها من المسلمين وأخيرا قانون العرف الارتري الذي يشغل القضايا المدنية المتعلقة بالارتريين ٠

وكانت السلطة القضائية الجزائية تقوم على خمس محاكم ٠ أولا : « ايل دوجوديتشة دبللاكولونيا » أو قاضي المستعمرة ، وهذه المخكمة تنظر في كل القضايا المرتبطة بالاوروبيين ٠ ثانيا : محاكم « الكوميساري » و « الرزيدانتي » وهذه المحاكم كانت تنظر في القضايا الجزائية العادية المتعلقة بالارتريين وسائر المواطنين غير الاوروبيين ٠ ثالثا : محمكة الكوميساريا أو محكمة « تريبوناله ـ دل كوميسارياتو » التي كانت تنظر بالقضايا المتعلقة بغير الاوروبيين ٠

اما القضايا الاهم في هذا الباب فكانت من صلاحيات محكمة الجنايات أو « كورته دي اسيزة » ٠ وكان من حق الاوروبيين استئناف الاحكام امام محكمة استئناف خاصة لافريقيا الشرقية الايطالية ، مركزها « أديس أبابا » ٠ اما استئناف غير الاوروبيين فكانت ترفع الى الحاكم ٠

القضاء المدني تقاسمته عدة سلطات ٠ وكان يحق للحاكم العام فقط الفصل في « الخلافات الجماعية » التي كانت تقع بين القرى أو عائلات ارترية ٠ اما الخلافات المدنية بين أفراد من ديانة واحدة ومجتمع واحد ، فكانت من صلاحية زعماء القرى والعائلات ، يعملون كقضاة الدرجة الاولى ٠ وكان زعماء القبائل وحكام الدوائر يمثلون قضاة الاستئناف ٠ و « الكوميساري » أو « الرزيدانتي » يمثلون القضاء الاعلى ٠ اما الخلافات بين الافراد الارتريين من الديانات المختلفة ، أو المجتمعات العائلية المختلفة فكانت من ضمن صلاحيات الكوميساري أو الرزيدانتي ٠

والخلافات بين الارتريين المسلمين كانت ضمن صلاحيات المحاكم الدينية الاسلامية • أما الخلافات المدنية مع الاوروبيين ، فكانت تابعة لحاكم المستعمرة وتستأنف احكامه امام محكمة استئناف افريقيا الشرقية الايطالية • اما استئناف قضايا الارتريين ـ ما عدا تلك الواقعة تحت سلطة المحاكم الشرعية ، التي كانت من صلاحيات محكمة استئناف شرعية ـ فكان يتم امام الحاكم الاداري مباشرة •

ولم يكن هذا النظام القضائي المعقد يتناسب وظروف الاحتلال الجديد ، وبالرغم من انه كان بوسع المحاكم الايطالية النظر في كثير من القضايا الناتجة عن تطبيق ـ قانون الاعلان البريطاني ـ الا انه كان من غير المنطقي اللجوء اليها وقت الحرب للنظر في قضايا مرتبطة بأعمال السلطة البريطانية • من أجل تخطي هذه المصاعب أنشأت سلطات الاحتلال « المحكمة العسكرية الدائمة » ثم تغير اسمها الى « المحكمة البريطانية » سنة ١٩٤٩ تشمل صلاحياتها كافة القضايا الجزائية الواقعة ضمن نطاق القانون البريطاني او الايطالي ، على حد سواء • وكانت هيئة المحكمة مؤلفة من ضباط انكليز ، مخولين صلاحية الجلوس في كافة أنحاء البلاد ، كقضاة منفردين ، الا في القضايا الهامة ، التي كان يتحتم على المحكمة النظر فيها بهيئة مؤلفة من ثلاثة أعضاء • بعد ذلك أنشئت محاكم محلية اشتملت على أعضاء من الوجهاء والزعماء الارتريين مهمتها النظر في القضايا المدنية التي كانت تقع تحت صلاحيات « الكوميساري » و« الرزيدانتي » • وكانت لهذه المحاكم صلاحيات النظر في القضايا الجزائية المحددة • وقد عملت « المحكمة العسكرية الدائمة » و « المحاكم المحلية » جنبا الى جنب مع السلطات القضائية الايطالية القائمة وهي : قاضي المستعمرة ،

محكمة الكوميساريا ، ومحكمة الجنايات • وباستثناء القليل من الحالات الخاصة ، اقتصرت صلاحيات المحاكم الايطالية على قضايا الاوروبيين ، فيما شملت المحاكم البريطانية والمحلية أكثرية قضايا الارتريين ايضا •

وكان من شأن الغاء « محكمة استئناف افريقيا الشرقية الايطالية » فرض ادخال تعديلات جديدة على التنظيم العدلي الايطالي ، فأنشئت بدلا عنها « المحكمة الايطالية للاستئناف المدني والجزائي » التي كانت تنظر في شتى استئنافات الاوروبيين اما استئنافات غير الاوروبيين ، فكانت ترفع الى الحاكم الاداري ، الذي ورث في هذا المجال وفي غيره صلاحيات الحاكم الايطالي السابق •

نظام الحكم الذي أدخله الانكليز ، كان في كثير من المجالات منحرفا ومعقدا • فاعتماد « الحاكم الاداري » الطويل الامد على « ضباط الشؤون المدنية » وصعوبة العلاقات التي كانت قائمة بينه وبين الحاكم العسكري ، والوضع شبه المستقل الذي كان لـ « نائب المفتش المالي والحسابي » أو « للمستشار القضائي » ، والدمج الذي كان قائما بين الصلاحيات التنفيذية والقضائية ، وتعدد السلطات القضائية واتساع صلاحياتها ، ومزيج جنسيات رجال الادارة من انكليز وطليان وارتريين ، كل ذلك اوجد سلسلة من المشاكل والصعوبات • فمثل هذا النظام لم يكن ليتلاءم مع أي تخطيط ، لكنه كان يسير بواسطة مبادرات وحلول تعتمد لمواجهة أي وضع طاريء ومستجد • ولم يكن بوسع أي تخطيط أن يتنبأ بما ستكون عليه ظروف الاحتلال ، وما اذا كانت ستتبدل ومتى وكيف • وكان عليه أن يخضع

للممكن في ظروف لا تترك مجالا لمعرفة الافضل والمناسب للظرف الطاريء • وبالرغم من كون النظام الانكليزي غير ملائم في كثير من نواحيه ، فانه خدم الاهداف التي وضع من اجلها •

وبالنسبة لسكان إرتريا ، لم يأت النظام بشيء جديد فالتغيير الذي حصل كان سطحيا ، اذ استمرت اعمال الحكومة بأشكالها المختلفة ، كما كانت عليه دائما • فالحواجز التي تضعها معاهدة لاهاي ، وصعوبة ايجاد جهاز حكم انكليزي ملائم ، والعديد من الاعتبارات السياسية ، وقفت كلها في وجه أي اصلاح جذري • ولم تكن التعديلات التي أدخلها الانكليز جذرية بأي شكل من الاشكال ، فهي لم تطل نظام الحكم أو جهاز الحكومة ، انما استطاعت تغيير الهدف الذي كان نظام الحكم والحكومة يعملان من أجله •

التطور السياسي والاجتماعي

قبل الحرب العالمية الاولى ، لم تكن السياسة الايطالية في مستعمراتها تختلف عن سياسة سائر الدول المستعمرة • لكنها ، عندما أصبحت اكثر ليبرالية جاء النظام الفاشستي ليجعلها اكثر رجعية • ففي ارتريا كان الايطالي هو الاساس ، والارتري يعتبر مواطنا من الدرجة الثانية • ومن حيث مجالات العمل ، كان الارتري يطلب لانتاج مواد خام للصناعة الايطالية ، كما كان يؤمن اليد العاملة الرخيصة للمؤسسات الايطالية ، وكان يشكل المرتزقة في خدمة القوات الايطالية بأجر بخس زهيد • كما ان التمييز في القوانين جعل منه ضحية ، ولم يكن له صوت في ادارة بلاده وشؤونها • واقتصر اشتراكه في الادارة الايطالية

على المراكز الدنيا · وكل ما حصل عليه من خدمات عامة واجتماعية ، جاء دون ما يستحق · ومع ذلك لم يصدر عن الارتريين أي بادرة انزعاج · فقد كانوا يسكتونهم بسياسة « الخبز والسلوى » ، فالطعام وسائر المواد الاستهلاكية كانت متوفرة ورخيصة ، والضرائب كانت رمزية ، كما كان الكرم عامرا يعبر عنه باستعراضات غنية من الهدايا والمنح للعاطلين عن العمل · كما عمت مظاهر التكريم ومنح الكثيرون فرص العمل السهل · لقد بقي الشعب الارتري في حالة بسط وانشراح طيلة مدة الحكم الايطالي ، وبالتالي بقي طائعا لحكامه ·

لذلك كان للانجليز اسبابهم الوجيهة لتبديل اجراءاتوسياسة تتناقض بوضوح مع المباديء التي يؤمنون بها · وأهم عائق امام الاصلاح كان رجال الادارة الطليان · فقد كان من غير المعقول ان يشارك « الرزيدانتي » (المقيمون) و «الكوميساري» (المفوضون)في الحملة الاصلاحية ضد الاساليب الايطالية وهم معتادون عليها · وكان على السلطة الانكليزية بعد توطيد سلطانها في ارتريا ، ان تقوم بمجهود حسي لحصر مسؤوليات الادارة في أيد انكليزية · وفي سنة ١٩٤١ ، كان تجنيد الضباط الانكليز للعمل هناك بطيئا الى حد عرقل سرعة الاصلاح · لكن الانتصارات الالمانية خلال السنوات التالية ، وضعت تحت تصرف الادارة الانكليزية في ارتريا ولو بصورة مؤقتة ضباط الادارة في برقة وبالرغم من « الرزيدانتي » الطليان استمروا يمارسون السلطات القضائية في دوائر الهضبة الارترية حتى عام ١٩٤٦ وفي أسمرا حتى عام ١٩٤٩ ، الا ان المسؤولية المباشرة للادارة

في ارتريا انتقلت كليا الى الضباط الانكليز خلال سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٤ ٠

وكانت أول قضية جدية واجهتها الادارة الانكليزية مع القانون « العنصري » ، وسلسلة قوانين هدفها تقوية التمييز العنصري ، واعطاء المواطنين الطليان امتيازات اجتماعية واقتصادية تؤكد بصورة عامة نظرية التفوق الابيض ٠٠ كل هذه العناصر شكلت مبررا للالغاء المباشر لهذه القوانين الجائرة٠ لكن الادارة حرصت على ابقاء الاشياء على حالها محافظة منها لمشاعر المقيمين الطليان فاعتمدت سياسة حذرة وفطنة حول الموضوع ، فأعطت التعليمات بعدم تطبيق قانون التمييز العنصري ، الى ان يصبح حبرا على ورق فتعمد الى الغائه كليا ٠

ورافق الغاء التمييز العنصري التدريجي سلسلة تدابير لاشتراك الارتريين في ادارة شؤون بلادهم ، مع انه من عادة السلطات الاستعمارية ان تكون حذرة في مجال تسليم المسؤوليات لابناء البلاد ٠ وكان المجال واسعا في ارتريا لمثل هذا الحذر لاسباب عديدة أهمها: قلة تجربة الارتريين وأمية الكثيرين منهم، وجهلهم للغة الانكليزية التي رجحت لغة الادارة الرسمية ٠ كما ان تعاونهم الماضي مع الطليان كان يحول دون كسبهم السريع لثقة الانكليز المبالغة في حذرهم ، اذ كان الحصول على ضباط انكليز للعمل بالادارة صعبا ، وكانت معاشات الطليان مرتفعة ٠ ولم يكونوا يوحوا بالثقة لذلك لم يكن هناك بد من اعتماد سياسة محدودة لاشراك الارتريين في ادارة شؤون البلاد ٠

فقد تم خلال سنوات الاحتلال الخمس الاولى ، استبدال عدد كبير من الاداريين الطليان بمواطنين ارتريين في وظائف ثانوية ،

كمساعدين في مصلحة الصحة وموظفي تلفون ومحاسبين ومشرفين زراعيين • والاعتماد على الارتريين في هذه الوظائف كان خطوة أولى لازمة عهد من بعدها اليهم بمسؤوليات أكبر ، فعينوا أولا في مفتشية قوات الشرطة ، وفي مرحلة ثانية عين بعضهم في وظيفة مساعد اداري التي كانت توازي منصب «مقيم» أو «نائب مقيم» • لكن المغزى السياسي لهذه التدابير ، كان يفوق بكثير أهمية العدد القليل من الارتريين الذين حصلوا على هذا التقدم ، لانه كان يشكل اعترافا علنيامن قبل الانكليز بحق الارتريين وبأهليتهم للاشراف على شؤونهم •

ومع الوقت اتخذت تدابير اخرى مماثلة ، كان أولها استبدال « محاكم المقيمين » بـ « محاكم محلية » • وكان الترحيب بهذا التدبير كبيرا • فهو من جهة يوسع نطاق رقعة السيطرة الوطنية الى مجال هام ، ومن جهة ثانية يوفر سرعة أكبر في البت في القضايا المطروحة على هذه المحاكم التي لم تكن من حيث المستوى دون المحاكم الايطالية • ولكن لسوء الحظ لم يكن من الممكن انشاء هذه المحاكم ، بموجب معاهدة لاهاي ، الا حيث توقفت « محاكم المقيمين » عن العمل • ولم يفهم الارتريون هذا الشرط كما لم تهضمه الادارة الانكليزية الذي أصر عليه المستشار القضائي الانكليزي •

شكلت « المحاكم المحلية » تحديا مباشرا لنظام الحكم المحلي الذي كان قد أنشأه الطليان • فالسياسة الايطالية لم تسع الا وراء انشاء جهاز تنفيذي يحول أوامر الحكومة الى أعمال ، فكان ان فضلت هذه السياسة التعامل مع عملاء حكوميين طبيعيين على

زعماء أو مجالس قد تجسد رأيا عاما غير مناسب أو تسبب تغيرات مفاجئة في تفكيره ٠

الزعماء الذين عينهم الطليان ، كانت مهمتهم فرض وجمع الضرائب ، والعمل كمساعدين قضائيين في بعض القضايا المدنية ، وتنفيذ أوامر الحكومة ٠ وطالما كانوا يقومون بهذه المهام بصورة مرضية يحوزون ـ ضمن حدود ـ على تأييد الحكومة ٠ وهكذا أصبحوا في مأمن من تأثيرات الشعور العام مما شجعهم على القيام بأعمال استبدادية وغير مسؤولة ٠ هذا وبالرغم من ان الفساد والاستبداد والطمع واللاشعبية كانت ميزات أكثرهم ، فان كلمتهم كانت بمثابة قانون ، واخلاصهم للسلطة كان بلا حدود ٠ وهذه « الميزات » لم تكن لتخدم أهداف السياسة الانجليزية فكان ان لاحقت وضبطت ثم وضعت حدا ، أو على الاقل خفضت من التجاوزات واللامسؤولية والفساد ٠ وفي الوقت نفسه عهدت الى الزعماء المحليين بمسؤوليات رسمية اضافية ، فعينتهم اعضاء في « المحاكم المحلية » وفي « المجالس الاستشارية » ورؤساء اللجان التربوية ولمشاريع التطوير الزراعي ٠ وجرى اقناعهم بضرورة الاهتمام بمصالح الناس وبشكواهم ، وباحتياجاتهم ٠ وشجعوا قبل أي شيء على أخذ المبادرات واتخاذ القرارات على مسؤوليتهم وعدم الاقتصار على تنفيذ أوامر السلطة ٠ وجاءت النتائج في أغلب الاحيان مخيبة ، لانه من الصعب ان تنتظر من الكلاب الهرمة ، تعلم أشياء جديدة بجدارة وبسرعة ٠ قليل من الزعماء أظهر شيئا من روح المسؤولية كما ان بعضهم بدا غير قابل للاصلاح فسرح ٠ ومن بقي منهم عمل ما بوسعه لارضاء أسياده الجدد ٠

وكان للوجود الانكليزي تأثير ثوري على الارتريين • كان الضابط الاداري الايطالي قد اعتاد البقاء بعيدا عن الناس • فقليلون منهم قاموا بزيارة المناطق الواقعة تحت ادارتهم ، أو حاولوا اكتساب معرفة عميقة لعادات الارتريين ، وطرق عيشهم وطوال ٥٠ سنة من الحكم الايطالي ، لم يزد عدد المسؤولين الطليان الذين تعلموا احدى اللهجات الارترية عن عدد أصابع اليد • كل ذلك تبدل بعد الاحتلال الانكليزي • فكان الضباط الانكليز يتفقدون مناطق اداراتهم باستمرار ، ووضعوا أنفسهم بتصرف أي طارق • كما قام الكثير منهم بدراسات دقيقة لاوضاع مناطقهم الاجتماعية • وفي وقت قصير جمعوا وسجلوا أكثر ما يمكن من التفاصيل عن المجتمعات القبلية وعن القرى وعادات أهلها • فتعرفوا عن كثب بأحوالها وأوضاعها ، وهذا ما لم يفعله أسلافهم الطليان • وكان من جراء معرفتهم الوثيقة بالارتريين ، ان شجعوهم على التفكير والتعبير بصورة مستقلة ••• وهكذا وجد الزعماء المحليون أنفسهم مضطرين لتأدية الحساب امام رأي عام مستحدث ، وامام الادارة الحكومية في آن واحد •

وفي الوقت نفسه عمدت سلطات الاحتلال الى انشاء « مجالس استشارية ارترية » في كافة المناطق والمدن الكبيرة • ولم يكن لهذه المجالس أي دستور ينظم شؤونها في أول الامر • وكانت عضويتها وقفا على الزعماء ، ولم تكن مناقشاتهم اكثر من عملية تبادل آراء بينهم وبين الضابط الانكليزي الذي كان يرأس المجلس • ولكن تغير الوضع فيما بعد ، ودخل هذه المجالس شخصيات شعبية مرموقة ، فبدأت تتحول بعد ذلك الى المنبر الحر ،

كما كان مفروضا بها ان تكون للتعبير عن الرأي العام الارتري وقد عرفت هذه المجالس افضل تنظيماتها في « المنطقة الغربية » حيث أنشيء سنة ١٩٤٩ ، مجلس اقليمي ، ومجالس بلدية متفرعة في القرى والمدن وفي بعض الحالات عهد الى بعض «مجالس المناطق» بادارة مالية القبائل ، وأعطيت صلاحيات استصدار القوانين في اطار العادات والقوانين المحلية ٠

وجاء مسلك هذه المجالس مخيبا هو الاخر ٠ فنادرا ما أظهرت أي اهتمام في تفاصيل اعمال الادارة العامة ولم تكن لاقتراحات أعضائها أية علاقة بالذيول الادارية والمالية الناجمة عنها ٠ فكانوا يقدمون الشكاوي ويصرفون النظر عن الاهتمام باقتراح الحلول ، رافضين المشاركة في أية تدابير ، مهما كانت ضرورتها ، اذا كانت غير شعبية ٠ وبالرغم من ذلك ، وفي خضم مقترحات غير مدروسة وغير قابلة للتطبيق ، خرجت بعض النصائح المفيدة ٠ وبدأ الزعماء يأخذون الرأي العام بعين الاعتبار ٠ وبينما كانت السلطة الحكومية في الماضي « غريبة » يجسدها امام الارتري بعض الضباط الارتريين أصبحت اليوم ، من خلال المجالس المحلية ، شيئا يمكن الاقتراب منه والتأثير عليه بسهولة أكثر ٠

وقد كشف التطور السياسي عن حاجة الارتريين للعلم ٠ فقبل الاحتلال البريطاني لم يكن يوجد في ارتريا سوى أربع وعشرين مدرسة ابتدائية (١) ٠ وجاء في مذكرة ارشادات سرية أرسلها السنيور فيستيا ، مدير التعليم في ارتريا عام ١٩٣٨ الى

---

(١) من تقرير اللجنة الدولية الرباعية للتحقيق في اوضاع المستعمرات الايطالية السابقة ٠ المجلد الاول « تقرير عن ارتريا » (سمي فيما بعد بتقرير اللجنة الرباعية ») ١٩٤٨ ـ ص ٦٩ ٠

المدرسين : (في نهاية السنة الرابعة ، يجب ان يكون بوسع الطالب الارتري تكلم لغتنا بصورة مرضية ، كما يجب ان يعرف العمليات الحسابية الاربع ، مقتنعا بمباديء النظافة العامة • اما في مادة التاريخ فيجب ان يتعلم فقط أسماء الذين جعلوا اسم ايطاليا كبيرا) •

الاهمال التربوي الايطالي ألقى على الانكليز مهمة ضخمة • ذلك انه كان هناك نقص في عدد المعلمين المدربين ، وفي الكتب المدرسية الصالحة ، والمباني المدرسية المناسبة • اما الاعتمادات التي كان بوسع الادارة تخصيصها في هذا المجال ، فقد كانت محدودة جدا • لكنه كان بالامكان مواجهة كل العقبات ، فبعد فترة من الوقت تمكنوا من اشادة بعض الابنية التربوية المتواضعة وفتح عدد قليل من المدارس بمساعدة القليل من المعلمين جيء بهم من السودان ومن الارتريين المثقفين • ثم زاد عدد المدارس والمعلمين ، حتى أمكن انشاء دار معلمين سنة ١٩٤٣ • كما جيء بكتب مدرسية من مصر والسودان ، ثم تم اعداد وطبع كتب باللغة التجرينية • وحيث حال العجز المالي دون بناء المدارس ، جمعت التبرعات وبنيت المدارس • وفي سنة ١٩٥٠ كانت الادارة قد تمكنت من بناء مدرسة ثانوية واحدة وتسع وخمسين مدرسة ابتدائية (١) •

وكان التدريس يجري باللغة الايطالية ، أثناء الاحتلال الايطالي ، مما جعل عددا كبيرا من الارتريين ــ بالاضافة الى اتصالهم الدائم بالمقيمين الطليان ــ يجيدون التكلم بالايطالية • وكان بامكان الظروف التي خلقها هذا الوضع فرض متابعة

---

(١) اللجنة الرباعية ، ص ٧١ •



التعليم بالايطالية • الا ان حاجة الادارة الى أفراد يتكلمون الانكليزية ، بالاضافة الى ان الكثيرين من أبناء الجيل الجديد طلبوا تعلم الانكليزية ، فرضت سياسة التخلي عن الايطالية • فكانت اللغة الانكليزية تدرس في اخر السنة الابتدائية ثم في كافة مراحل الدراسة الثانوية • وترك انتقاء لغة التدريس الابتدائية للمجالس التربوية المحلية ، التي كانت تفضل اللغة التجرينية ، حيث كانت الاكثرية مسيحية ، والعربية حيث كانت الاكثرية مسلمة ، وأثار التطور الثقافي حماسا كبيرا في أوساط الارتريين • فكان الاهل على استعداد للقيام بشتى التضحيات من أجل ارسال أولادهم الى المدارس • كما أخذ الشباب يطالبون بأن تعطى لهم الفرص التي رفضت أثناء الحكم الايطالي• ومن اجل الاستجابة الى مطالبهم أنشئت معاهد لتعليم اللغة الانكليزية في أسمرا اولا ثم في سائر المدن الارترية • وكان المعلمون مزيجا من الضباط الانكليز والارتريين والطليان الذين يجيدون الانكليزية • وأعطيت دروس في الضرب على الآلة الكاتبة والاختزال ، ونظمت محاضرات ومناقشات ، كما عرضت افلام• وبمساعدة « البريتش كاونسيل » (المجلس الثقافي البريطاني) أنشئت مكتبة زودت بالكتب والمنشورات والمجلات الانكليزية • كما نظمت وزارة الاعلام تسهيلات ثقافية وتربوية للارتريين ، وعمدت الى نشر صحف اسبوعية باللغتين التجرينية والعربية وحرصت الادارة على ان يستفيد المواطن الارتري على أتم وجه من خدمات جهاز صحي بالاضافة الى سبع مستشفيات وثلاثة وستين مستوصفا ، وكانت تجهيزاتها مخصصة أصلا لخدمة الاوروبيين عامة •

فالمستشفيات والمستوصفات كانت في أكبر المراكز السكنية الاوروبية ، ما عدا العدد القليل منها والذي يفتقر الى تسهيلات كبرى في المدن والدوائر التي ليس فيها جاليات أوروبية كثيفة ٠ وفي المدن التي كان فيها « دوائر بلدية » كانت اعمال التنظيف تجري في الاحياء الاوروبية فقط ، بينما تنظف الاحياء الارترية بفضل مجهود مشترك من سكانها ، أو تترك في أغلب الاحيان في وضع وساخة يتنافى وأبسط القواعد الصحية ٠

ومقابل ٨٠٠ سرير للاوروبيين (١) أمنت الادارة البريطانية للارتريين تسهيلات صحية افضل ، بحيث أصبح للاوروبيين ٤٤٠ سريرا في المستشفيات سنة ١٩٥٠ مقابل ١٤٠٠ سريرا للارتريين (٢) ٠ وبدأت العمل في المناطق،فأنشأت ٣٢ مستوصفا جديدا ، بالاضافة الى عدد من المستوصفات النقالة بين القبائل٠ وفي المدن أنشيء جهاز جديد خاص بالنظافة ، وجندت وحدات خاصة لمحاربة مكامن البرغش في مناطق الاراضي المنخفضة المعرضة للملاريا ٠ وأخيرا أنشئت تسعة مستوصفات لمعالجة امراض الاطفال برعاية « الجمعية الارترية للعناية بالطفولة » وهي مؤسسة شبه رسمية أنشئت سنة ١٩٤٣ بمبادرة شخصية من الحاكم العام البريغادير س٠ هـ٠ لونغريغ (٣) ٠

كانت الاصلاحات البريطانية متواضعة بحد ذاتها : فقد ألغت قانون التمييز العنصري ، وأنشأت مجالس ومحاكم محلية وأوصلت عددا قليلا من الارتريين الى مناصب ادارية مسؤولة

---

(١) تقرير اللجنة الرباعية ص ٧١ ٠
(٢) تقرير اللجنة الرباعية ص ٧٢ ٠
(٣) تقرير اللجنة الرباعية ص ٧٢ ـ ٧٤ ٠

وان كانت تعتبر ثانوية . كما انها أوجدت جهازا تربويا متواضعا ، ووجهت الاجهزة الصحية بحيث أمنت فائدة أكبر للارتريين . ومع ان هذه الاصلاحات جاءت متواضعة نسبيا ، فانها كانت تشكل ثورة بحد ذاتها اذ لاول مرة منذ عرف الاستعمار أشرك الشعب الارتري في ادارة شؤون بلاده . وبعد نصف قرن من العقم السياسي شجع الارتريون على التفكير المستقل وتحمل المسؤوليات ، وبدأوا يدركون ويتعلمون ان المسؤوليات تحمل معها التزامات مالية وان ايام « الخبز والمرح » قد ولت .

وقد بدأ الارتريون يساهمون في تحمل تكاليف المدارس والمستوصفات عن طريق دفع مصاريف الدراسة والتطبيب ، وعن طريق التبرعات جعلتهم السلطات يساهمون في تكاليف الادارة عن طريق زيادة الضرائب . ولاول مرة دفع المواطنون ضرائب بلدية في المدن .

هذه الثورة قامت على يد قلة من الضباط الانكليز في الادارة كان انتقاؤهم قد تم عن طريق الصدفة كأفراد يحملون أسسا مختلفة وتجارب عديدة متنوعة . وحالت مفاجآت الحرب وتطوراتها أو مطالب سائر البلاد العديدة المحتلة ، دون وضع برامج مسبقة لتحركاتهم ووصولهم الى ارتريا ورحيلهم عنها . وكانت اقامتهم فيها قصيرة في أكثر الاحيان . ولم يكن من المنتظر ممن يتولى شؤونا ما بصورة موقتة ، ان يعطي عمله أي اهتمام جدي . الا ان حماسهم هو الذي جعل الارتريين يتقدمون بتلك السرعة . وكان البريغادير س.هـ. لونغريغ هو الذي تولى تنسيق ادارة الاعمال ، وأعطى الادارة شكلها الجديد ، بصفة

كونه الحاكم الاداري العام من سنة ١٩٤٢ الى سنة ١٩٤٤ ولقد سعى أثناء حكمه الى دمج وتوجيه أجهزة الادارة المتنوعة وغير الفعالة ، فجعلها تعمل بانسجام لتحقيق هدف وجودها • وباستطاعة لونغريغ اكثر من أي اداري انكليزي عمل في ارتريا القول انه كان صانع السياسة البريطانية ومهندس ادارتها في ارتريا •

التقدم الاقتصادي

ان الاحتلال لبلاد ما ، يفرض على الدولة المحتلة مسؤوليات ادارية واقتصادية كبيرة • واذا كانت البلاد المحتلة غنية ، أمكن التعويض بفوائد اقتصادية ، والا كان على الدولة المحتلة أن تضحي اقتصاديا لتغطية وجودها العسكري • وفي ارتريا كان الانكليز يحتلون بلاد ذات موارد طبيعية متواضعة وعلى وشك الانهيار الاقتصادي •

ذلك ان تطوير ثروات ارتريا القليلة ، لم يدخل في مخططات السياسة الايطالية ، التي كانت تنظر الى ارتريا كمركز توزع بواسطته المصنوعات الايطالية على أثيوبيا والسودان والجزيرة العربية مقابل احتياجات الصناعة الايطالية من المواد الاولية • ضمن هذا المخطط لم يكن هناك أي مجال لتشجيع أي تطور ، أو أية مؤسسة في البلاد ، لان ذلك قد يؤدي الى مضاربة الصناعة الايطالية ، وتجارة ايطاليا الخارجية •

بعد احتلالها أثيوبيا عام ١٩٣٥ حولت ايطاليا ارتريا الى قاعدة لاستغلال أراضي الداخل الاثيوبي وخلال السنوات الخمس التي تلت ، عمدت ايطاليا الى الاسراع ببناء مؤسسات



عسكرية ومباني عامة ومستودعات ورش صناعية ومكاتب ، وحوانيت ومساكن وفيلات ، ووسعت مرفأ مصوع وربطته بأسمرا بواسطة أحد أكبر الخطوط اللاسلكية في العالم • وأنشأت شبكة طرقات رائعة لمساعدة الخط الحديدي الجبلي الصغير والطرقات الوعرة القليلة التي كانت تربط أسمرا بأهم مرافق البلاد • وبنت مطارات حديثة في أسمرا وقرع ، وعددا من القواعد الصغيرة لهبوط الطائرات في مختلف انحاء البلاد • كل ذلك قام به جيش من المسؤولين والمهندسين والاخصائيين والميكانيكيين والحرفيين والتجار والمهنيين الطليان الذين جاؤوا الى البلاد بعد سنة ١٩٣٥ • هكذا فتحت الطريق امام استيراد مواد البناء والصناعة من ايطاليا على نطاق واسع ، كما شرعت الابواب في وجه الاستثمارات الايطالية •

وكانت النتيجة ربط ارتريا كليا بالاقتصاد الايطالي • ونتيجة لارتناع عدد المستوطنين الاوروبيين من خمسة آلاف الى خمسين الفا ، في خلال خمس سنوات ، وازدياد هجرة الارتريين الى المدن ، وبارتفاع مستوى المعيشة فيها ازداد الطلب على المواد الاستهلاكية •

لكن كون الازدهار عمرانيا بصورة خاصة جعل المواطن الارتري متخلفا عن مواكبته ، فكان لا بد من ان تزيد ايطاليا نسبة استيرادها من ارتريا ، بتشجيعات مالية حكومية لتغطية العجز الهائل • بمجيء الاحتلال الانكليزي ، توقفت المساعدات التي كانت تتلقاها المؤسسات العاملة في هذا الميدان فأغلقت وتوقف معها التصدير الى ايطاليا وكان ان واجه الانكليز مشكلة ايجاد عمل لالاف الطليان والارتريين العاطلين عن العمل ،

وتموين بلاد جد بعيدة عن الاكتفاء الذاتي ، وليس عندها سوى القليل تصدره ٠

ولحسن حظ ارتريا انسببت الحرب نقصا في المواد الاستهلاكية في الشرق الاوسط ، وازدادت الحاجة الى كميات كبرى من السلع التي كانت تستورد من اوروبا ٠ وكان في ارتريا مخزون من المواد الاولية ومصانع ومراكز تحويل ٠ كل هذا شكل ثروة ذاتية بالاضافة الى اليد العاملة ذات المستوى الرفيع ٠ وكان من شأن هذا الوضع اعطاء ارتريا فرصة لاعادة بناء اقتصادها ، وايجاد خلاصها في أسواق الشرق الاوسط ٠

وقد أتيح لها ذلك بفضل انتصارات الفيلد مارشال روميل في افريقيا ، ربيع وصيف عام ١٩٤١ ٠ وكان الخوف من الهجمات الجوية قد دفع القيادة البريطانية في الشرق الاوسط الى نقل بعض قواعدها من مصر ، فوجدت الاراضي الارترية افضل من فلسطين وكينيا والسودان لانها كانت بعيدة عن مرمى الطيران من جهة ولا تبعد بحرا سوى مسيرة ثلاثة أيام بالباخرة ، من جهة اخرى ٠ وفيها مرفأ حديث في مصوع وشبكة مواصلات داخلية جيدة ٠ وكان طقس هضبتها يوافق الجنود الاوروبيين ٠ كما كانت مزدهرة عمرانيا ٠ كذلك كانت الورش الصناعية والتجهيزات واليد العاملة متوفرة ٠ وفي صيف عام ١٩٤١ بدأ التفكير في الاستفادة من هذا الواقع ، وفي الشتاء بدأ التنفيذ ٠

أكثرية المشاريع العسكرية تمت بفضل مساعدات أميركية ، نفذتها أول الامر شركة « جونسون درايك وبايبر » الامريكية باشراف سلطات الطيران العسكري والمدني الامريكي ٠



وبعد دخول أميركا الحرب ، تولى الجيش الاميركي نفسه مهمة التنفيذ . وضمن هذا المخطط قام الاميركيون بانشاء مصنع تجميع طائرات في مطار قرع ، وحولوا الورش الصناعية في أسمرا الى قاعدة تصليح ، ووسعوا مستودع الذخيرة الايطالي في قندع لكي تستعمله البحرية البريطانية ، وأقاموا بالتعاون مع الادارة البريطانية قاعدة بحرية في مصوع وطوروا مرفأ المدينة التجاري ، وفي الوقت نفسه عمد الانكليز الى اقامة مركز لاصلاح طائرات شركة الطيران البريطاني ، ومستشفيين في أسمرا .

وقد أمنت هذه المشاريع امكانات عمل للكثيرين ، وفتحت المجال امام تطوير الصناعات الصغيرة ، بفضل السوق المزدهرة التي قامت . وخلال سنة ١٩٤١ بدأ عدد قليل من المؤسسات التي كانت عاملة قبل الاحتلال ، يعود الى استئناف نشاطه . وبين عام ١٩٤٢ و١٩٤٣ كانت براعة الطليان في الاعمال تستغل الاوضاع الى أقصى الحدود ، فصنعوا الصابون من زيت جوز الهند ، وصنعوا البيرة من الشعير الارتري أو المستورد من أثيوبيا ، وخمروا النبيذ من عنب اليمن ، واستخرجوا القطرون من حشيشة وجدوها في سهول الساحل . كما صنعوا الكبريت من خشب شجرة الاوفوربيا المحلية والفسفور الاحمر المستورد . وحولوا زيت بزرة الكتان المحلي الى دهان ، وبعض القطع المعدنية الى أدوات شتى . وكان الاوكسيجين والورق والمارغارين والصمغ من المواد التي كانت تنتج محليا ، وان بكميات قليلة . وكانت اكثرية هذه السلع تستهلك في السوق المحلية . ثم أصبح من الممكن تصدير قسم منها ابتداء من نهاية عام ١٩٤٣ .

وساعد انتصار الحلفاء في افريقيا الشمالية في أواخر عام

١٩٤٢ وأوائل عام ١٩٤٣ على هذا التطور السريع ، لانه تسبب في توقف الكثير من الصناعات الحربية ، وبالتالي الى تسريح الايدي العاملة فيها • وكان عدد العمال المسرحين يبلغ ١٤٠٠ عامل بين طليان وارتريين • ووجد أكثرية الطليان والبعض من الارتريين ، بسرعة مكانا لهم في الصناعات المحلية التي سجلت ارتفاعا سريعا في انتاجها • وبين الصناعات الجديدة التي أبصرت النور : صناعة الازرار ، والفخار ، والزجاج ، والاحذية ، وصيد الاسماك • وفي ديسمبر (كانون الاول) عام ١٩٤٣ ، أقيم معرض في أسمرا للدعاية لامكانات ارتريا كمورد صناعي لاسواق الشرق الاوسط • وفي سنة ١٩٤٥ بلغت قيمة صادرات ارتريا ١٫٦٧٨٫٠٠٠ استرلينية مقابل ٤٩٤٫٠٠٠ استرلينية عام ١٩٤٣ (١) •

هذه الانطلاقة الصناعية جاءت نتيجة ظروف استثنائية ، لم يكن ينتظر ان تستمر بعد زوال ظروف الحرب المؤاتية • قليل من الصناعات الارترية تمكن من الصمود بوجه المضاربة الاوروبية بعد عام ١٩٤٥ • وكان استبدال قطع الالات المعطلة غير ممكن في كثير من الاحيان • كما ان احتياطي المواد الاولية المكون قبل الحرب كان على وشك الانتهاء •وكانت هناك مصاعب اخرى نتجت عن القيود المالية ، فيما كانت اجور النقل واليد العاملة في ارتفاع • والبضاعة الاوروبية كانت بصورة عامة أرخص ثمنا وأجود صناعة تسلم بفترة أسرع وبمكيات مضمونة لهذه الاسباب راحت الصناعات الارترية الجديدة التي انطلقت عام ١٩٤٢ ، تغلق ابوابها واحدة بعد الاخرى ، أو تخفض

(١) من تقرير لجنة التحقيق الرباعية •

انتاجها للاكتفاء بالسوق المحلية • فعادت ارتريا الى نطاق مواردها الذاتية : ثروتها الحيوانية والزراعية والحرجية والبحرية والمعدنية •

ولقد كانت الثروة الحيوانية منذ القدم تشكل أهم موارد ارتريا • وبالرغم من قلة الامطار ، كان فيها ما يكفي من العشب لاطعام جمالها وماعزها وخرافها ، شرط ان تنتقل بين المناطق الصالحة في موسمي المطر صيفا وشتاء • لكن مصيبتها الكبرى كانت في الامراض الحيوانية ، خاصة الطاعون ، والتريبانو سرميانس في المراعي السائبة •

ومع ان الطليان كانوا قد أوجدوا جهازا بيطريا فعالا وأنشأوا معهد تلقيح حيواني (مركز أبحاث ومصنع أدوية) وتمكنوا من محاربة الامراض بفعالية جعلت ثروة ارتريا تتضاعف بين سنة ١٩٠٥ و١٩٤٠ (١) •

الا انه لم يبذل سوى مجهود محدود لاستثمار منتوجات الثروة الحيوانية ، اذ كانت الزبدة والجبنة والحليب تستورد من ايطاليا

سنة	ماشية	ماعز وغنم	جمال
١٩٠٥	٢٩٦٠٠٠	٧٣٦٠٠٠	٤٧٠٠٠
١٩٤٠	٥٩١٠٠٠	١٤٩١٠٠٠	٦٨٠٠٠
١٩٤٦	١٢٠٠٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠

(١) المصدر : تقرير اللجنة الرباعية •



لتأمين حاجة الاوروبيين طوال مدة الاحتلال الايطالي •

وبعد الاحتلال عمد الانكليز الى استغلال ما امكن من موارد البلاد الطبيعية ، للتعويض عن الاستيراد الذي توقف من ايطاليا• فأنشأوا أولا جهازا خاصا بالحليب في دائرة الزراعة ، تمكن من انتاج كميات كافية من الحليب المحلي للاستجابة لحاجات المستوطنين الاوروبيين • ثم تمكن في وقت لاحق من تأمين حاجاتهم الى الزبدة والجبنة ، وانتاج كميات اضافية من الجبن للتصدير وشجعت الادارة البريطانية تربية الخنازير التي جاءت بها من كينيا ، بحيث بلغت ثروة ارتريا منها ٢٥ الفا سنة ١٩٤٥ • واذا كان كل ذلك قد سمح بالاستجابة لحاجات السكان فان ازدياد كمية الثروة الحيوانية بقي غير مرض •

اما من حيث الزراعة ، فباستثناء بعض المناطق القليلة ، تبقى ارتريا غير صالحة لاية تنمية زراعية على نطاق واسع بسبب قلة الامطار ، كما ان نسبة أراضيها المزروعة تبلغ الثلاثة بالمئة فقط وأفضل أراضيها الزراعية هي أراضي غاش ـ ستيت المنخفضة (١) ، الا ان مياهها شحيحة ، وطقسها غير مناسب ، والملاريا متفشية • لذلك فان شروط الزراعة في الهضبة والمناطق الجنوبية للمرتفعات الشمالية ، افضل بالرغم من كون طبيعة أراضيها الجبلية وتآكلها المتزايد ، حصر امكانيات الزرع فيها ،

---

(١) يخالف هذا التقدير المتحيز وذي الدوافع السياسة المعروفة حقيقة الوضع الزراعي • ففي دلتا « الغاش ـ ستيت » الخصبة هناك نحو مليوني ونصف مليون فدان من اخصب الاراضي الزراعية والسد المقترح اقامته في كولوجي على نهر ستيت بكلفة ٢٠٠ مليون دولار كفيل باروراء هذه المنطقة التي نسبة هطول الامطار فيها ٢٥ بوصة سنويا ، علاوة على وجود مساحات اخرى شاسعة قابلة للزراعة •

في نطاق ساحات خصبة لكنها صغيرة • اما صحارى أراضي بركة المنخفضة والسهل الساحلي فغير قابلة للزراعة الا على طول ضفاف مجاري المياه فيها •

وساعد اختلاف طبيعة الارض على تنويع الزرع • فالقمح والشعير ونوع من الذرة البيضاء المعروف بآل « تاف » تشكل أهم مزروعات المرتفعات • بينما الذرة الصغيرة المعروفة بالصرغم ، والدخن والذرة العادية تشكل محاصيل الاراضي المنخفضة • ويبقى الانتاج محدودا نسبيا بسبب طبيعة الارض وعدم أهلية المزارع الارتري • ومن المعروف ان اكثر الارتريين بدأوا منذ وقت قصير الاهتمام بالزراعة على الطريقة الحديثة، في حين ان القدامى منهم ما زالوا يستعملون في أغلب الاحيان وسائل بدائية مسيئة •

مجهود الادارة الايطالية توجه نحو انتاج تلك الانواع الصالحة للسوق الايطالية • فأنشأت تسعة مراكز نموذجية ومختبرين للابحاث في أسمرا ، كانت تساعد بصورة خاصة ، المزارعين الطليان ، الذين كان بوسعهم الاعتماد كذلك على قروض وتسهيلات تسويق من البنك الزراعي ومن الجمعية الزراعية • وأنجح المؤسسات كانت مؤسسة شبه حكومية ، تنتج حوالي ٢٨٠ طنا من القطن فوق أرض مساحتها ٥٠٠٠ فدان ، قرب الحدود السودانية • وكانت فاكهة المناطق الاستوائية والـ « سيزال » (نبات تتخذ من أليافه الحبال المعروفة باسمه) والبن يزرع ليصدر الى ايطاليا ، وان بنسب قليلة • لكن الطليان لم يفعلوا بالمقابل أي شيء لتشجيع انتاج الحبوب أو الخضار التي كانت تستوردها ارتريا •

ولما كانت الحرب قد عاقت استيراد المواد الغذائية فقد اجتهد الانكليز ليؤمنوا لارتريا نوعا من الاكتفاء الذاتي ، في انتاج الخضار والفاكهة والحبوب ، فعمدت الادارة الى تأجير المزارعين الطليان عشرة آلاف فدان من الاراضي لزرعها سنة ١٩٥٠ مكنتهم من تصدير كميات فائضة عن حاجات السوق المحلية ، الى عدن والظهران ٠ اما الاراضي التي كانت تزرع قطنا قرب الحدود السودانية فقد تحولت لزراعة الحبوب ، كما استحدثت مشاريع ري في الاراضي الشاسعة عند السهول الساحلية وطورت زراعة الحبوب ٠ وفي نفس الوقت ، بذلت جهود كبيرة لزيادة كمية الانتاج لدى المزارع الارتري ، بواسطة الدعاية ، والتدريب وادخال المكننة في بعض المناطق ٠ لكن الحافز الاكبر لزيادة الانتاج ، كان على كل حال ، عودة الاف الجنود الى اراضيهم ، والاسعار التي بلغها الانتاج الزراعي ٠ والجدير بالذكر ان ٦٤٠٠٠٠ فدان من الاراضي كانت مزروعة سنة ١٩٤٦ مقابل ١٤١٠٠٠ فدان سنة ١٩٣٩ ، وان انتاج الحبوب بلغ في السنة نفسها ١١٨٠٠٠ طن مقابل ٢٨٥٠٠٠ طن سنة ١٩٣٩ (١) ٠

الاشجار الوحيدة التي كانت تحمل قيمة تجارية في ارتريا ، كانت اشجار بلح «الدوم» في اراضي بركة المنخفضة ، التي كانت تعطي المواد الاولية لصناعة الازرار المحلية ، واشجار «اوفوربيا كانديلابرا» في الهضبة والمرتفعات الشمالية ، التي كانت تصنع منها عيدان الكبريت ، واشجار «بوسواليابابيريفارا» في المرتفعات الشمالية وغاش ستيت التي كان يستخرج منها نوع

---

(١) تقرير لجنة التحقيق الرباعية ٠

من البخور التجاري ، واشجار الاكاسيا المتنوعة التي يستخرج منها الصمغ العربي • وكانت السلطات الايطالية قد بذلت مجهودا للمحافظة على ما تبقى من الثروة الحرجية في ارتريا فانشأت جهازا فعالا من حرس الاحراج الذين حرص الانكليز على بقائهم لمتابعة مهماتهم وعملوا بصورة خاصة على تحريج بعض المناطق للتعويض عن خسارة الاخشاب ، ولمنع انجراف الاتربة •

كان البحر الاحمر المصدر التقليدي لثروة ارتريا من الملح وعرق اللؤلؤ واللؤلؤ والسمك • واثناء الاحتلال الايطالي انشأت احدى الشركات الخاصة ملاحات في مصوع وعصب وكانت هذه الشركة تتمتع بحقوق احتكار صناعة الملح • واعطيت حقوق مماثلة لشركات خاصة اخرى لصيد الاسماك واللؤلؤ • وارتفع الانتاج الى حد اصبح معه يشكل نسبة كبيرة من صادرات ارتريا الناتجة عن ثروتها البحرية • وبعد الاحتلال الانكليزي، استمرت الملاحات تعمل كما في السابق ،لكن صناعة السمك ـ نتيجة اصابة بعض قطع اسطول الصيد في الحرب ، وارتفاع ثمن السفن وأجورها ـ أدت الى بيع الكثير من قطع الاسطول،أو الى تأجيرها • ومن الاسباب التي ادت الى اعاقة صيد السمك : مصادرة الانجليز للتجهيزات الميكانيكية ، وصعوبة شراء غيرها فيما بعد • قبل سنة ١٩٤٤ كانت صناعة السمك شبه مشلولة ، ثم اصبح من الممكن الحصول على سفن صيد اضافية ، فانتعش الوضع ••• ثم أصبح السمك وعرق اللؤلؤ يشكل ٨٪ صادرات ارتريا عام ١٩٥٠ •

لم يجر كشف دقيق لثروة ارتريا المعدنية لكن المعلومات

المتوفرة توحي بانها ليست ذات قيمة تذكر (١) ٠

فهناك كميات متواضعة من الذهب وجدت في الهضبة وفي اراضي «غاش ستيت» المنخفضة ، ذهب غاش ستيت يحتوي نسبة تسعة غرامات في طن المعدن ، مقابل ٤ الى ٥ غرامات في الهضبة وهناك ايضا مناجم من الحديد تقدر بـ ١٧ مليون طن في القمم المنخفضة وراء مصوع ٠ ويوجد في مختلف انحاء البلاد معادن النيكل والنحاس والقصدير الابيض والمنجنيز والتيتانيوم والمجنيزيوم والكروم والميكا والصلصال ٠ لكنها قليلة الكميات او موجودة في مناطق بعيدة لتبرير عدم استثمارها ٠ كما توجد كميات كبيرة من املاح الصوديوم والبوتاسيوم في الامتداد الجنوبي للسهول الساحلية ، لكن افضلها موجود داخل الحدود الاثيوبية ٠

وضع الطليان مجهودا كبيرا ورساميل ضخمة في استثمار مناجم الذهب في «غاش ــ ستيت» ٠ بدأوا العمل في مناجم «اوغارو» وفي سنة ١٩٤٠ كان معدل الانتاج السنوي قد بلغ ١٧٠٠٠ اونصة ٠ وكانت هذه التجارة تبشر بمستقبل مشرق ٠ ولكن الانكليز والاميركيين ، عمدوا بعد الاحتلال مباشرة الى مصادرة وتفكيك ونقل اكثرية الالات الميكانيكية من المناجم ٠ وكان من الصعب وفي اكثر الاحيان كان من المستحيل الحصول على غيرها ٠ وبالرغم من ان عددا قليلا من تلك المناجم اعيد

---

(١) التقارير التي نشرتها سلطات الاحتلال الاثيوبية بعد التنقيب الذي قامت به شركات اوروبية ويابانية متعددة تؤكد بوضوح ثروة ارتريا الكبيرة في المعادن وبخاصة الحديد والنحاس والذهب والبوتاسيوم ــ وأنواع اخرى ٠ (المترجم) ٠

فتحه خلال او بعد عام ١٩٤٥ ، بقي الانتاج منخفضا يبلغ سنويا ما نسبته ٣٠٠٠ اونصة تقريبا • وبعد ١٩٤٨ ، قاد عدم الاستقرار والاضطرابات ، والارهاب السياسي الى جمود هذه الصناعة • وبسبب ادعاءات اثيوبيا بأن لها حقوق في الارض ارتأت ادارة الاحتلال تجميد التنقيب الى حد يشبه المنع •

وكان هم الادارة الاكبر تأمين امدادات الطعام والمواد الاستهلاكية للناس ، وتأمين كميات كافية من المواد الاولية للصناعات الجديدة • وساعد تطوير الزراعة على تضييق الهوة بين حاجة الناس وامكانات السوق • كما اتاح تطوير الصناعات الخفيفة الى التقليل من اعتماد الارتريين على الاستيراد •لكنه تبين سنة ١٩٤٧ ان ارتريا بحاجة الى استيراد ٣٤٦٠٠ طن من المواد الغذائية و٣٢ الف طن من الزيوت و ٢٠٠،٠٠٠ ، ٥ يارد من النسيج ، لمواجهه حاجاتها • (١)

وكانت مهمة تأمين حاجات ارتريا مصدر مشاغل الانكليز طوال سني الحرب • فالاتصال مع ايطاليا ، بقي مقطوعا حتى سنة ١٩٤٧ • والتجارة مع اثيوبيا المحررة ظلت صعبة حتى سنة ١٩٤٤ و انتاج اليمن كان أكثره مخصصا لعدن • وحتى سنة ١٩٥٠ كان تصدير الحبوب ممنوعا في السودان • في البدء عمدت الادارة الى استيراد المواد الغذائية مع امدادات الجيش• واستمر الحال هكذا حتى اواخر سنة ١٩٤٢ عندما انتقلت هذه المسؤولية الى «المؤسسة التجارية في المملكة المتحدة» حتى سنة ١٩٤٤ • وانحلت المشكلة الى حد كبير بواسطة المؤسسات

---

(١) تقرير اللجنة الرباعية •

الخاصة التي وجدت في ارتفاع الاسعار دافعا كافيا لاستيراد كميات من السلع التجارية من عدن ، والحبوب من اثيوبيا لسد حاجات ارتريا (١) ٠

وفي مجال التخفيف من حدة هذه المشكلة ، كان على ادارة الاحتلال ايجاد وسيلة لتخليص ارتريا من عبء جزء كبير من السكان الاوروبيين غير المنتجين من اطفال ونساء ورجال عاطلين عن العمل ٠ خلال عام ١٩٤١ اعتقل حوالي ٢٠٠٠٠ رجل وارسلوا كسجناء حرب الى افريقيا الجنوبية والهند وكينيا ٠ وخلال سنتي ١٩٤٢ و ١٩٤٣ اعيد الى ايطاليا حوالي عشرة الاف رجل وامرأة وطفل ، بالاتفاق مع الحكومة الايطالية ٠ وعند انتهاء الحرب ترك البلاد حوالي عشرة الاف ايطالي اخر اما على نفقتهم او على نفقة الحكومة الايطالية ٠ وفي عام ١٩٥٠ كان عدد الاوروبيين في ارتريا قد انخفض من ٦٠ الفا سنة ١٩٤١ ، الى ٢٠ الفا ٠

لكن التطوير في المجالين الصناعي والتجاري لم يعط سوى تأثير محدود على عجز الميزان التجاري في ارتريا ٠ اذ كانت قيمة صادرات ارتريا ٠ اثناء الاحتلال الايطالي تشكل ٥٠ بالمئة محدودا وكانت الصادرات الصناعية الارترية لا تزال تجد اسواقا في الخارج ، ارتفعت هذه النسبة الى ٥٧ ٪ بعد ذلك ، وعادت هذه النسبة وانخفضت الى ٥٠ بالمئة ٠ وفي سنة ١٩٥٠ ، كان الميزان التجاري قد عاد بالفعل الى ما كان عليه قبل الاحتلال

---

(١) تصدر ارتريا حاليا معظم المواد المذكورة وبكميات تجارية معقولة (المترجم) ٠



وكان التوازن يتم ، كما في السابق بواسطة تجارة الترانزيت• واستمرت ارتريا تلعب دور المستودع للمواد الخام او المصنعة وزيوت النفط والنسيج ، التي يصدرها العالم الى اثيوبيا • وبين ١٩٤٧ و ١٩٤٩ بلغت مداخيل هذا النوع من التجارة حوالي ٣ ملايين استرلينية بالسنة ، وهي توازي تقريبا قيمة مستوردات أرتريا سنويا ، وضعفت قيمة صادراتها السنوية • وكما في السابق ، بقي وضع ارتريا الجغرافي يشكل افضل ثرواتها الاقتصادية •

الوضع المالي

الطابع العسكري والمؤقت للوجود البريطاني ، والاهتمام الخاص الذي اولاه الاحتلال للتطور السياسي والاجتماعي في ارتريا والتغييرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي ، كان لها انعكاساتها على الادارة المالية وعلى ازدهار البلاد •

عند دخول الانكليز ارتريا ، كان احتياطي المصارف الايطالية الاربعة ، العاملة فيها (١) قد انخفض الى ١٥ بالمئة من قيمة ودائعها • وكان ذلك نتيجة للاوامر التي اصدرتها الحكومة الايطالية ، عشية سقوط اسمرا ، بازالة موجوداتها المالية • وكانت الحصيلة ان اتخذت الادارة البريطانية تدابير تحد من نشاط هذه المصارف ، وطلبت اليها الاحتفاظ باحتياطي يغطي الودائع مئة بالمئة ، ثم خفضت هذه النسبة الى ٥٠ بالمئة بعدسنة ١٩٤٣ ومنعت هذه المصارف من اعطاء قروض تزيد عن الف

---

(١) بنكا ايطاليا ـ بنكو دي روما ـ بنكو دي نابولي ـ بنكا كوبيراتيفا بوبولارة ارتريا •



استرلينية ، في كل حالة • وحظر عليها التعاطي بالعملات الاجنبية وكان من نتيجة ذلك ان احتل البنك البريطانـي «باركليز» ــ المصرف الوحيد في ارتريا ــ مركزا خاصا • فلقد كان بمثابـة بنك الادارة البريطانية ثم أصبح بنكـا مركزيـا لكل العملات بالاسترلينية و بالعملات الاجنبية •

خلال الحكم الايطالي كانت الوسيلة الوحيدة لخلق التوازن في الموازنة الارترية ، مساعدات حكومة روما ، التي بلغت بين سنة ١٩١٠ وسنة ١٩٢٠ ما يساوي أربعة أخماس قيمة المداخيل فاقت مداخيل ارتريا في الفترة بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ • وهكذا وجد الانكليز انفسهم ملزمين بابقاء الادارة والخدمات العامـة في مستوى يفوق مداخيل البلاد • وفي الوقت الذي ارادوا فيـه تحسين وضع الارتريين احتـاجوا لصرف المزيـد من الامـوال لتحقيق ذلك • ولما لم يكن عندهم اي سبب لتمويل صناديق بلاد محتلة ــ كما كان يفعل الطليان ــ تقتصر مهمتهم فيها على ادارة شؤونها كان عليهم اذن حل هذه المشكلة بزيادة المداخيل والتوفيق في الصرف •

كان الطليان ــ لاهداف سياسية ــ قد فرضوا على الاهالـي ضريبة خفيفة والقوا العبء الضريبي على المستوطنين الاوروبيين اهم الضرائب المباشرة كانت تلك المفروضة على الدخل والاملاك والرسوم البلدية وما كان يعرف «بالضريبة المحلية» لكنه نادرا ما كان يطلب الى الارتريين دفعها • اما « الضرائب المحلية» فقد كانت القبائل والقرى تدفعها جماعيا بواسطة زعمائها • وبالرغم من كونها نوعا من الضريبة المباشرة ، لم يكن هناك اية قـاعدة

معترف بها لتحديدها • اذ كان تحديدها يتبدل عمليا حسب المجموعات المفروضة عليها لكنها لم تكن على كل حال ، ثقيلة ، فلم يزد معدلها عن ثلاث بنسات للشخص الواحد وكان أكثر من نصف مداخيل الضرائب المباشرة يجمع من ضريبة الدخل والرسوم البلدية والاملاك • اما «الضرائب المحلية» فبالكاد تشكل ١/٨ هذه المداخيل •

اما الضرائب غير المباشرة ، فكانت تأتي من الجمارك او من احتكار الدولة للتبغ ومن صناعة عيدان الكبريت • وكانت السياسة الايطالية ترمي الى حماية الاستيراد من ايطاليا وتشجيع التجارة بين ارتريا واثيوبيا باعفاء البضائع المتبادلة بينها من الرسوم الجمركية • ولما كانت اكثرية الواردات ايطالية المنشأ ولما كان الجزء الاكبر من تجارة ارتريا يجري مع اثيوبيا فان الضرائب غير المباشرة لم تكن تشكل اكثر من عشر الدخل العام •

لذلك ومن اجل زيادة الدخل كان على الانكليز التخلي عن اهم مبادىء السياسة التي اعتمدها الطليان وكان اول شيء فعلوه دعوة الارتريين الى المساهمة بنسبة عادلة في تغذية الدخل العام • ولاول مرة فرض على الارتريين دفع ضرائب على الدخل والاملاك والرسوم البلدية ، وكذلك رسوم المدارس والمستشفيات وفي الوقت نفسه اعيد توزيع «الضريبة المحلية» على اسس اكثر واقعية ، ورفع معدلها الى شلن و٣ بنسات للفرد •

التدبير الهام الذي اتخذه الانكليز لزيادة المداخيل ، كان فرض ما يسمى «بالمساهمات» وهو تدبير تسمح به القوانين الدولية في حالات الضرورة • وقد فرضت هذه «المساهمات» بنسبة سنوية على كل المداخيل الخاضعة للضريبة بعد سنة ١٩٤٢

وعلى الاليات المسجلة ، ابتداء من سنة ١٩٤٦ ، كما فرضت كذلك على بعض البضائع المستوردة ·

وبالرغم من التزامهم بصرف اموال على الخدمات الاجتماعية بنسبة اعلى من الطليان فان الانكليز فعلوا المستطاع للتوفير · فمخصصات المشاريع الكبرى الغيت ، وخفضت مخصصات اصلاح الطرق والمرافىء والسكك الحديدية الى ادنى حد ممكن · كما ان التعويضات ومعاشات التقاعد التي كان الطليان قد التزموا بها ، لم تدفع · الكثير من الوظائف التي لم تكن اكثر من «تنفيعات» وتعويضات لخدمات قدمت للسلطات الايطالية، الغيت واعتمدت الادارة سياسة التخفيف التدريجي للعبء الوظائفي، الى حد انه لم يبق في الادارة سنة ١٩٤٨ ، الا نصف عدد الطليان والارتريين الذين كانوا في خدمة الحكومة الايطالية سنة ١٩٤٠ ·

كان بوسع الانكليز تهنئة أنفسهم بالنتائج التي حققوها · ومع ذلك لم يحصل التوازن في الميزانية الا مرة واحدة : سنة ١٩٥٠ · ولم تضطر الحكومة البريطانية الى دفع اكثر مما مجموعه مليون ونصف مليون استرلينية بين سنة ١٩٤١ و ١٩٥٠ لتغطية العجز في ميزانية ارتريا، وامنت، التسهيلات المصرفية وانجزت اهم الخدمات الحكومية، وادخلت عليها بعض التحسينات لكن لم يكن هناك بد من حدوث بعض الاساءات الناتجة عن سياسة تصريف الاعمال ·

فالتوفيرات بالليرة الايطالي التي كان قد امنها العديد من الطليان والارتريين ، خفضت الى سدس قيمتها قبل الاحتلال نتيجة

تحويل عملة البلاد من اللير الايطالي الى عملة شرقي افريقيا(١) ولم تكن تمنح القروض الا بصعوبة ومقابل فوائد مرتفعة . وزيدت الضرائب ووسعت رقعة فرضها .

الكثير من الطليان والارتريين الذين كانوا يعملون في الادارة او يتقاضون معاشات تقاعد فقدوا هذه المداخيل المضمونة كما ان كثير من المشاريع الكبرى التي كان من شأنها تأمين فوائد طويلة الامد للبلاد اوقفت . والكثير من المنشأت الاساسية، شأن الطرقات العامة والمرافىء والسكك الحديدية وبعض الانشاءات العامة ، تلف بسبب عدم العناية .

وبكلمة اخرى : لقد حمل الاحتلال معه تراجعا في المجالين الاقتصادي والمالي كان لا بد ان يؤثر الى حد بعيد على التفكير السياسي للمقيمين الطليان والارتريين .

على طريق الوعي السياسي

١٩٤١ ـ ١٩٤٧

ليس أقل من ١٨٠ ألف أرتري ، أي حوالي خمس الشعب الارتري ، يعيش في المدن ، وثلاثة ارباع هذا العدد مقيم في اسمرا وجارتها التي تدور في فلكها : (دقى محاري) ، وهما المدينتان اللتان توسعتا اكثر من غيرهما تحت دافع النشاط الايطالي في اواخر الثلاثينيات . وما تبقى من المدن توسع خلال تلك الفترة ، انما حافظ على طابعه القديم . «مصوع» و

(١) التحويل جرى بنسبة ٤٨٠ لير ايطالي للجنيه الاسترليني ، مقابل ٦٥ ، ٨٣ لير سنة ١٩٤٠ .



«عصب» بقيتا مرفأين بحريين ، «كرن» وعدي وغري وعدي قبح وأغوردات وبارنتو وتسنى بقيت مراكز ادارية وأسواقا • اما اسمرا فقد تحولت من مركزاداري صغير نسبيا الى مدينة عصرية كبيرة ، كان يعيش فيها سنة ١٩٤١ ، حوالي ٥٠ الف اوروبي و ١٢٠ الف ارتري (١) •

وكان للتقسيم الاجتماعي في اسمرا مميزات خاصة • فمجتمعها عبارة عن مزيج من مجموعات من الاوروبيين والاسيويين والارتريين • وكان لكل مجموعة منهم مميزاتها الخاصة ، مما خلق وضعا اكثر تعقيدا من اوضاع المجتمعات المتعددة الاجناس الموجودة عادة في المستعمرات • التجمعات الاوروبية ، واكثرها ايطالي ، كانت تضم مزيجا من الطبقات الاجتماعية ، لا تشكل الطابع الاوروبي التقليدي ، وانما الفت مجتمعا خاصا بها من الاداريين ورجال الاعمال والفنيين •

وكان العرب تجارا واصحاب حوانيت ، وضمت طبقتهم عددا من المسلمين الارتريين المعروفين بالجبرتة اما الارتريون فكانت اكثريتهم من الفلاحين والعمال والحرفيين كما كان اكثرهم يدين بالمسيحية (٢) •

هنا اذن مجتمع يحدده العرق والدين والانتماء المهني ، شعبه

---

(١) نمت المدن الارترية وبخاصة العاصمة أسمرا « ٣٠٠ر٠٠٠ نسمة » وعواصم المحافظات حجما وسكانا خلال الخمسة وعشرين سنة الاخيرة بسبب الهجرة من الريف • وعلى سبيل المثال بلغ عدد سكان تسني ٣٠ الفا بينما كان لا يتجاوز ٨ آلاف عام ١٩٥٠ وسكان عصب من ٤ آلاف الى ٣٥ ألفا •

(٢) اكثرهم من تجريني الهضبة ، بينهم نسبة كبيرة من المهاجرين الاثيوبيين •



مزيج من الطليان والجبرتيين والعرب المسلمين، ومن الابيسينيين المسيحيين • مجتمع يحدد فيه الدين والعرق ، انتماءات الفرد المهنية والطبقية والعوامل التي تؤثر فيه •

الابيسينيون المسيحيون كانوا يشكلون ثلثي سكان ارتريا • لكنهم كانوا اقتصاديا واجتماعيا اضعف عناصرها • ابان الحكم الايطالي ، لم يكن وضعهم سيئا ، فجاذبية حياة المدينة الجديدة ، والاجور الجيدة التي كانت تدفع لهم ، ورخص اثمان المواد الاستهلاكية ، كل هذه العوامل اثرت على مقدراتهم واضعفتها• وسياسة ملء بطون الارتريين وابقاء عقولهم فارغة ، التي اتبعها الطليان عمدا وبلؤم ، امنت لهم الهدوء والاستقرار • لكن الوضع انعكس تحت الاحتلال البريطاني • فاصبحت العقول تملأ بأفكار جديدة يجدها الارتريون في الكتب والمحاضرات التي كان يؤمنها «المعهد البريطاني» ومركز المعلومات البريطاني والجريدة التي كانت تصدر اسبوعيا باللغة التجرينية واتصالات الناس بالهنود والسودانيين الذين كانوا يخدمون في صفوف الجيش البريطاني ، كما ادت ليبرالية الادارة البريطانية الى فتح عقول الارتريين • تأثيرات من هذا النوع بالاضافة الى المصاعب الاقتصادية التي تلت ، كان من شأنها توليد شعور عدم الرضى الذي قاد الى الوعي السياسي •

وكان المسيحيون اكثر الذين اصيب بالنكسة ، لان المؤسسات العسكرية والمدنية اعطت اكثرية الطليان المقيمين امكانات عمل كثيرة واجورا عالية • اما الازدهار الذي تلا النمو الصناعي، فلقد كان في صالح الجبرتيين والعرب • ولم يجد الارتريون المسيحيون امامهم الا العمل باجور زهيدة ، او البقاء عاطلين عن العمل •

وارتفعت نسبة حاجة المؤسسات العسكرية والمدنية الى اليد العاملة المدربة ، عما كانت عليه قبل الحرب • وادت الضغوط للوصول الى نتائج سريعة ، بالملتزمين الى تفضيل الفنيين والمهنيين الطليان على الارتريين • وكان لتفضيلهم مبرراته المقبولة : فالحصول على اليد العاملة الايطالية المدربة ، كان يفرض على الملتزمين دفع اجور مرتفعة لهم ، بينما كانت اليد العاملة الارترية الكثيرة وغير المرغوب فيها تتقاضى اجورا زهيدة • ومما زاد مشاكل الارتريين ، ارتفاع كلفة المعيشة حوالي ستة اضعاف بين سنة ١٩٤٠ و١٩٤٤ • مقابل زيادة اجور في الفترة نفسها بلغت ٦٠ بالمئة • هذا هو الوضع الذي كان على الارتريين المسيحين في اسمرا محاربته ليعيشوا •

الموظفون هم الذين يشقون عادة اكثر من غيرهم في مثل هذه الاوضاع • لذا كان الموظفون الارتريون وسائر الذين تركوا الاشغال المهنية في سبيل اعمال اقل خشونة ، وخاصة اولئك الذين سبق ان عملوا في خدمة الادارة الايطالية ، هم الذين قاسوا اكثر من غيرهم من الوضع الجديد • صحيح ان الادارة الايطالية لم تعط الارتريين سوى مراكز ثانوية ومنحتهم فرص تقدم ضئيلة الا انها كانت تؤمن لهم بالمقابل اجورا كافية ، وحياة سهلة ومراكز تشريفية والعديد من الامتيازات كأجور تقاعد ، وترفيع المحظوظين منهم الى مراكز قيادية ووظائف مفيدة •

مع الهزيمة الايطالية وبين ليلة وضحاها ، خسروا كل ذلك • وكان من شأن اقل بادرة اخلاص نحو الطليان اثارة شكوك الانكليز ومعرفة الايطالية لم تكن ذات فائدة تذكر في ادارة تعتمد اللغة الانكليزية • وبالرغم من الامكانات التي توفرت لاكثر الارتريين

براعة ، كانت الخدمة لدى الادارة البريطانية أقل جاذبيـة مما كانت عليه لدى الطليان • ولم تكن للاجور أية علاقـة بمستوى غلاء المعيشة • وصار على الموظف الواحد ان يقوم بعمل ماكان اثنان يقومان به من قبل ، فيما الغيت اكثرية الامتيازات التـي كان يعطيها الطليان • ثم توقف دفع المعاشات للمتقاعدين ، ولـم تعد الوظيفة طريقا الى الزعامـة • وكانت اوضـاع الكثيرين الذين بقوا في خدمة الادارة الانكليزية تعسة ، لكنها ظلت افضل من أحوال حوالي ألف موظف ارتأى الانكليز ضرورة تسريحهم للتوفير •

وكان الصراع من اجل البقاء صعبا ومذلا بالنسبة للعاطلين عن العمل ، اذ كان لاكثريتهم املاك ومصالح في قراهم ، كناية عن عدد من رؤوس الماشية والماعز وقطعة ارض • لكن كان بوسع القليل منهم ان يبدأ من جديد كمزارع • فاستمرت اغلبيتهـم بتأجير أراضيها لقاء حصة من الغلة وبعضهم باع ما يملك مـن ماشية لسد الفارق بين حاجته وبين مردود اراضيه وكثيرون من الذين عملوا في الادارات الحكومية او الجيش ، تمكنـوا مـن توفير مبالغ لا بأس بها ، لكن بالعملة الايطالية • وكثيرون كـان لهم في ذمة الدولة ، متأخرات اجور الاشهر الاخيرة التي خدموها في العهد الايطالي • بين ١٩٤٢ و ١٩٤٣ كان دخول عالم الاعمال في ارتريا سهلا قليل التكاليف على الاخص فيما يتعلق بالاعمال الافرادية التي كان يقوم بها الطليان • لكن توفيراتهم بالعملـة الايطالية قد انخفضت الى سدس ما كانت عليه سنـة ١٩٤٠ او تبخرت مع ذهاب السلطة الايطالية • ولم يحصلوا على اجورهم المتأخرة • وكان ان تدبروا امورهم ، كما كان منتظرا ، من بيع

او رهن املاكهم او الاستدانة ·

التحول الثقافي الذي حركته وسائل العمل والدعاية الانكليزية رافقه فيما بعد فقرا اقتصاديا متزايدا · وجمعت المصيبة المشتركة بين العمال الارتريين والمسيحيين والموظفين فاوجدت بينهم نوعا من تضامن الحرمان يفوق قوة رباط الدين الذي بينهم · معا شعروا بالحرمان ومعا راحوا يطالبون بمشاركة اكبر في الفوائد التي بوسع البلاد ان تقدمها · ايام الحكم الايطالي لم يشأ العامل الارتري المسيحي ان يكون له زعماء شعبيون ، مكتفيا بتلقي اوامر الحكومة عبر زعمائه التقليديين · اما الان ، وتحت وطأة الجوع واليأس بدأ العمال يتطلعون الى زعماء يجسدون آمالهم في غد افضل · وفي الوقت نفسه بدأت تبرز طبقة طامحة لزعامة استجاب لها المسيحيون الارتريون بدون تردد ·

وهناك شيء من التناقض في كون ذكرى سنوات الحكم الايطالي الثماني هي التي حركت شعور عدم الرضى، وفي كون المستوطنين الطليان الضحية الاولى لعدم رضى الطبقة المثقفة ، بعد أن نالت الهزيمة من معنوياتهم ، لم يكن بوسع الطليان انتظار ان يبقى الناس على اخلاصهم واحترامهم لهم · لكن لم يكن هناك اي سبب لذلك العداء الذي بدأ يتحرك ضدهم سنة ١٩٤٢ · وبالرغم من انه لم يكن في نية الانكليز تحريك اية مشاعر عنصرية ، فان وسائلهم في الحكم ، ودعاوتهم ، هي التي وضعت الحكم الايطالي تحت الاضواء · فكل مدرسة فتحوها او كل مجلس محلي انشأوه وكل محكمة محلية عينوها في مراكز كانت مخصصة للاوروبيين وكل قانون يحد من الفوارق العنصرية ، كان بمثابة حكم على

النظام الايطالي • وكان من الصعب على طبقة الانتلجنسيا الجديدة ان تلاحظ الفارق بين الحكمين الايطالي والانكليزي • لكن مجرد التفكير بما حرموا منه في الماضي ، وربما صاروا يتمتعون به ، أثار مشاعرهم ضد الطليان •

هذه المشاعر المعادية ازدادت عندما بدأت مصالحهم تتناقض مع مصالح المقيمين الطليان • فكانوا عندما يسعون الى عمل ما يصطدمون بمزاحمة الايطالي • وكل ما كان بوسعهم عمله لتخطي التفوق الايطالي النوعي كان استعدادهم للقبول بأجور أدنى • وعندما كانوا يتقدمون من الادارة للحصول على اجازات لانشاء شركات نقل او للتجارة بالفحم والحطب ، او المتاجرة بالحليب او صناعة الاجبان ، كانوا يرون الافضلية تذهب الى الايطالي الذي كان لديه رساميل اكبر وتجربة تقنية افضل • وكان من الصعب ان تنتظر منهم النظر الى تفوق مزاحميهم بنفسيةمجردة ومع الوقت تحول شعورهم نحو الايطالي الى كره لا حد له •

تجسد هذا الكره الايطالي بصورة خاصة ضد الرسميين الطليان ، مثل شرطة الـ (كارابينيري) والقضاة و «المقيمين» • وكان الانكليز بسبب عدم تمرسهم بالقانون الجزائي الايطالي، يميلون الى استعمال ضباط طليان في عمليات التحقيق فيالجرائم وكانت وسائلهم في التحقيق مشهورة في عنفها • والشكاوى حول اعترافات انتزعوها بالقوة ، واستعمالهم العنف في الاستجوابات، كانت كثيرة من غير ان تكون دائما بدون اساس • ومن ناحية اخرى ، استمر «المقيمون» الذين كانوا يمارسون في اسمرا سلطة القضاء في القضايا التي تطال الارتريين حتى سنة ١٩٤٧، في اتباع اصول المحاكمات الايطالية التي لم تكن لصالح المتهم ،

وكانت تختلف عن الاصول التي اتبعـها الانكليز • والشكوى الاكثر انتشارا كانت ضد العادة المتبعة بان يكون من ينظر فـي الخلافات المدنية التي تقع بين طليان وارتريين قاضي ايطالي• فالارتري كان يجهل كل شيء عن القانون المدني الايطالي وغير معتاد على اصول المحاكمات الايطالية • وكان بعكس خصمـه الايطالي ، نادرا ما يتمكن من الحصول على استشارة قانونية ، قبل المثول امام المحكمة لان اجور المحامين كانت تفوق قدرته •

وكانت دوائر الادارات الفنية التي استمر بادارتها ضبـاط طليان ، مصدر تذمر آخر • وغالبا ما كانت الشكاوى تتصاعـد ضد الصغار من الموظفين الطليان الذين كانوا يعطون الافضلية لمواطنيهم على حساب الارتريين • وحتى عندما اصبح بامكان الموظفين الارتريين التمتع بفرص التقدم ، كان يغيظهم التحيز السائد ضدهم في الدوائر التي كانت في عهدة الطليان •

وهناك سبب اخر ، ربما كان هامشيا ، لكنه ساهم جديا فـي اثارة كره الارتريين للطليان : انـه تفوق الجنس الايطالـي ، فالحكومة الفاشستية كانت قد ضمنت القانون العنصري السائد بضع بنود اضافية للمحافظة على نقـاوة العرقـين الايطالي والارتري بمنع العلاقات الجنسية بينهما • لكن هذه القوانـين لم تطبق الا في حالات نادرة • واصبحت المحظية الارترية التـي كانت في معظم الاحيان ارترية مسيحية جزءا لا يتجزأ من كيان كل بيت ايطالي في ارتريا • وفي كثير من الحالات كانت العلاقـة بين السيد والمحظية مبنية على عاطفة صادقة ، وفي حالات اخرى لم تكن تتعدى مجرد كونها دعارة لكن بصرف النظر عن نوعيتها لم تكن هذه العلاقة لتوجد ، لو لم تجد المرأة الحبشية ، ان الرجل

الايطالي هو اكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية • هذا بالاضافة الى كون أغلبية النسوة كن يؤخذن من مجتمعات يشكل فيها الذكر اكثرية ساحقة ، تسبب في شعور بالمرارة لدي الرجل الحبشي، كانت تتوجه بصورة خاصة ضد مواليد تلك العلاقات •

شعور الرعب من الطليان نما بصورة خاصة في صفوف «الانتليجنسيا» الذين كانوا على علاقة مباشرة بالطليان • لكن كرههم للمسلمين العرب والجبرتة لم يكن باقل ، وشاركتهم الطبقة العاملة هذا الحقد • وجاء الكره هذا نتيجة الخوف والحسد • فالتجار المسلمون تمكنوا من تكديس ارباح طائلة خلال السنوات الاولى للاحتلال البريطاني ، بسبب ارتفاع الاسعار وقلة البضاعة • وكان من الجور بنظرهم ان يسمح للعرب الاثراء على حساب الارتريين كما بدا من غير المقبول ان يثرى : الجبرتيون المنبوذون على حساب المسيحيين المتفوقين عليهم • لكن الاسوأ لم يكن بوسع المسيحيين الارتريين الحصول على قروض الا من العرب الجبرتيين ، وذلك بسبب فقرهم ، فازدادت ديونهم لمدينيهم المسلمين ، وراحوا يفقدون أملاكهم ، لهذا كانوا يخافون التجار المسلمين ، وغالبا ما كان يولد عندهم الفزع والحسد وكذلك الكره حيالهم •

ولم يكن شعور الارتري المسيحي تجاه السودانيين بأفضل ، على الاخص العسكر والعمال منهم الذين جاءوا يشتغلون في بعض المؤسسات العسكرية • وكانوا ينظرون الى هؤلاء السودانيين الغرباء بريبة، تشبه نظرتهم الى المسلمين ، كما كانوا يعاملونهم

بأزدراء كونهم ينتمون الى عنصر اشد سوادا منهم ، وبالتالي ادنى مستوى • وكان السودانيون من جهتهم يميلون الى العجرفة لانهم كانوا ينظرون الى المسيحيين الارتريين نظرتهم الى شعب تعرض لفتوحاتهم ، لذلك فهم مدينون لهم بالاحترام • وكانت الاصطدامات هي الحدث المميز لكل لقاء بين السودانيين والارتريين تتراوح عادة بين مشاجرات واصطدامات جدية •

نادرا ما يكون الرعب من الاجنبي ميزة حسنة ، لذلك رافق كره الارتريين المسيحيين للطليان والعرب الجبرتيين والسودانيين، شكوك متزايدة حول نوايا الانكليز ، وتحت ضغط الفقر المتواصل والاحوال السيئة التي لم تتبدل • بدأ الارتريون يشكون بأن الانكليز يفضلون اعداءهم عليهم • ففي اسمرا حيث كانت البلدية المسؤولة عن الادارة المحلية الايطالية ،كانت اتصالات الارتريين بالموظفين الانكليز اقل منها في اي مكان اخر وكانت اغلبها تجري مع صغار موظفي البوليس والدوائر الفنية •

وكان الارتري المتحضر ظاهريا شديد الحساسية ، كثير الشكوك مبتليا بالعقد وكان التعامل معه بدون اثارة مخاوفه يتطلب احساسا وخلفيات ثقافية لم تكن موجودة الا عند عدد قليل من صغار الضباط الانكليز • كما انه كان لدى القليل منهم التجربة الكافية لتخولهم التصرف الذي يجمع بين الليونة والحزم عند التعامل مع الانتليجنسيا الارترية • ومما لا شك فيه ان الكثيرين من مثقفي اسمرا كانوا على حق في الشكوى من المعاملة السيئة أو غير اللائقة ، وبالتالي الاعتقاد انها مقصودة • وكان التناقض في معاملة الانكليز للارتريين في أسمرا وغيرها من المدن

يحيرهم ويثير غضبهم ·

في اسمرا بقي النظام الاداري الايطالي على حاله في اكثر جوانبه ، بينما ادخلت عليه تغييرات كثيرة في الاماكن الاخرى · فالادارة البلدية الايطالية استمرت في العمل كما في الماضي والمجلس الاستشاري « الذي أنشيء سنة ١٩٤٣ » ، لم تكن له أية سلطة في الشؤون البلدية · كما انه لم تنشأ في اسمرا « محكمة محلية» فبقي «المقيم» ينظر في القضايا العدلية حتى سنة ١٩٤٧ · وفيما سحب العدد الكبير من رجال الشرطة الطليان من الاماكن الاخرى ، بقي العديد منهم في اسمرا · والذي حدث ان ارتريبي أسمرا كانوا يشكلون الطبقة التي تشربت أكثر من غيرها الافكار الليبرالية الانكليزية، وبنفس الوقت حرموا من الاصلاح الانكليزي كما لم يحرم غيرهم ·

التذمر في الريف

كان للاحتلال البريطاني تأثير ثوري على الفلاحين الارتريين في الهضبة كما حدث في المدن ، فالليبرالية الانكليزية شجعت القرويين على التفكير الحر ، بعد ان اعتادوا على العيش في ظل الابوة الايطالية التي كانت «تفكر» بالنيابة عنهم · وجاءت وطأة المشاكل الاقتصادية لتكون لديهم حافزا اخر للوعي السياسي ربما كان غير ناضج · وبالرغم من اختلاف بيئاتهم ، وعدم وجود اي ترابط بين مشاكلهم ، توحد الفلاحون وابناء المدن ضمن حلف منيع ، تجمعهم حوله امالهم وبؤسهم وطموحاتهم · فتغيير النظام اساء الى الفريقين وكلاهما صار ينظر بعداء متزايد الى الطليان والى المسلمين · وكلاهما فقد الامل بنوايا

الانكليز الطيبة ، وكلاهما ذهب لاستشارة الزعماء انفسهم في الازمات •

شهد الحكم الايطالي ، بعد عام ١٩٣٥ عملية هجرة واسعة ودائمة من قرى الهضبة الى اسمرا وسائر المدن الارترية ،وكان لقرب سكان الهضبة من المدن ، ولطبيعتهم التي مكنتهم من الاندماج السريع ، الاثر الكبير الذي جعلهم يستجيبون اكثرمن رجال القبائل المسلمين ، لدعوات الانخراط في الوظائف والجيش والحرف اليدوية والزراعية • كذلك ادخلت هجرتهم من قرى الهضبة تغييرات هامة على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وقد تقبل المجتمع هذا التحول تحت الحكم الايطالي بانتظام وليونة • الا انه توقف في سنة ١٩٤١ ، وكانت وقفته مفاجئة ومؤلمة •

كانت الهجرة الى المدن قد جنبت الفلاحين الارتريين التعرض لذيول فقر طبيعي وارتفاع في عدد السكان • وبفضل المساعدات التي كان يرسلها الفلاحون الذين كانوا يعملون في المدن• تمكنت عائلاتهم في الريف من المحافظة على مستوى معيشتها وحتى تحسينه •

النتيجة الاولى والخطرة للاحتلال البريطاني كانت انخفاض تدفق المساعدات التي كانت ترسل من العاملين في المدن الى ذويهم في القرى ، في الوقت الذي كانت ترتفع فيه تكاليف المعيشة، والنتيجة الثانية برزت مع بعض التغييرات التي طرأت على مجتمع القرية واوضاع ملكية الاراضي ابان الحكم الايطالي، حيث كانت العادات تقضي بأن لا يفقد ابناء الـ «رستينيا» ـ أي ملاكي الاراضي ـ اذا تغيبوا عنها وعهدوا بأمر استثمارها

للملاكين مقيمين غيرهم • لكن موجة الهجرة الى المدن طرحت فكرة ضرورة التفتيش عن عمال للاراضي خارج منطقة الهضبة • وكانت النتيجة انه خلال الحكم الايطالي ، تحركت باتجاه الهضبة عائلات مهاجرة جديدة ، اكثرها من منطقة «التجراي» في اثيوبيا للعمل كأجراء في استثمار اراضي الملاكين الغائبين • وهكذا اصبحت مجتمعات القرى التي كانت تؤلفها فيما مضى عائلات من الملاكين ، تضم عددا متزايدا من الـ «مكالاي عايلث» او الفلاحين المأجورين، فاق عددهم عدد «الرستينيا» في بعض الحالات وكان هناك تقليد مر عليه الزمن ، ولكنه يطبق ، ويقضي : انه وبعد قبول عائلة «المكالاي عايلث» في مجتمع القرية ، يصبح من غير الممكن اخراجها • فتبقى الى مالا نهاية ، تتمتع بحقوق ازلية في استثمار الارض • وهذا يعني انه مع تزايد عدد افراد « المكالاي عايلث » وتوالدهم ، كان على مجتمع القرية أن يؤمن لهم حصصا جديدة فوق ارض غير مزروعة ، تنقص مساحتها باستمرار • في اكثرية قرى الهضبة كانت الارض تمتلك جماعيا من قبل العائلات المتملكة او «الاندا» ولما بدأت الارض تنقص. راحوا يسطون على اراضي بعضهم بعضا • فبدأت المشاكل وتوصلوا احيانا الى القتل من اجل قطعة ارض • فعمدت السلطات الايطالية لتخفيف حدة الصدام ، الى تحويل نظام ملكية الارض من عائلي الى قروي ، واضعة حدا لامتيازات العائلات ، موزعة الارض على مجتمع القرية بالتساوي بقدر الامكان • ومع نهاية الحكم الايطالي ، تحول هذا الوضع الى مشكلة ، فكثيرون من الذين كانوا قد تركوا قراهم عادوا اليها بعد سنة ١٩٤١ ، من دون ان يرافق عودتهم نقص في عدد «المكالاي عايلث» الذين اقاموا في القرية ، وكانوا يتمتعون بحقوق استثمار للارض ازلية •

وهكذا ازداد الضغط على الارض بصورة شديدة ومفاجئة ،فيما كان الفلاح صاحبها يواجه موجة ارتفاع في الاسعار من جهة ونقص في الموارد التي كانت تقدمها له المدينة من جهة ثانية • وكان هناك ٤٤٠ر٠٠٠ فدان من الاراضي الصالحة للزراعة لسكان يبلغ عددهم ٣٨٨ الفا •

لذلك لم يكن من المستغرب ان تتجه عيون الفلاحين الجائعة الى المزارع وحدائق الفاكهة والخضار التي اقامها الطليان في ما سمي «بأراضي التاج» ، والتي كانت بالرغم من اسمها ، اراض ارترية ، ايام الحكم الايطالي ، كان هناك قانون يسمح للحاكم باعلان بعض الاراضي ملكا للدولة ، شرط الاعلام عن كيفية استثمارها • اما في الواقع فان بعض المفوضين الطليان المتحمسين لتطوير وتحسين المنتجات الزراعية الايطالية ، كانوا يسيئون استعمال هذا القانون الرامي الى تحسين الزراعة ، فيعهدون الى مزارعين طليان بأراض لم يسبق ان اعلنت ملكا للدولة • وأدى عدم الاستماع الى اعتراض وشكاوى الناس بالاضافة الى جهل الطليان لروحية نظام ملكية الارض في ارتريا ، الى مخالفات كثيرة للقوانين التقليدية المحلية ، وفي تقرير قدمه الحاكم الايطالي الى الحكومة الايطالية سنة ١٩١٣ ، كتب فرديناندو مارتيني يقول :

«انني لم أخف في تقريري السابق ، الذيول السيئة، التي لا بد ان تنتج عن استيلاء الدولة المتسرع على الاراضي ، وخاصة تلك التي وضعت اليد عليها من دون الاخذ بعين الاعتبار الحقوق التقليدية المحلية • ان الرأى العام المحلي عاجز عن فهم امكان الحكومة الاستيلاء على ارض كانت منذ القدم ملكية خاصة» •

مساحة الاراضي التي استولى عليها الطليان بهذه الطريقة ، بلغت ٧٠ الف فدان • وقد يبدو هذا الرقم تافها بالنسبة لشساعة الاراضي الافريقية • لكنه كان كبيرا بالنسبة لبلد مثل ارتريا لانه اخذ ، من مساحات الهضبة الزراعية القليلة ، والتي كان طقسها دون سواها ، يناسب المقيمين الاوروبيين • وراح الارتريون يطالبون بأسم قوانينهم التقليدية ، بكل شبر ارض اخذه الطليان بهذه الطريقة • لكنه لم يكن للانكليزي اي حق قانوني في تصفية الحقوق المكتسبة خلال الحكم الايطالي • ولم يكن بوسعهم الا الابقاء على الاوضاع الراهنة • هذا الواقع صعق ابناء الهضبة بعد الصدمة التي اصيبوا بها ، عندما اعطي الطليان ما مساحته ١٠ الاف فدان من الاراضي خلال سنوات الاحتلال البريطاني الثلاث الاول •

وبالرغم من حرص الانكليز على حماية حقوق الارتريين ، كانوا يتعرضون لضغوط قوية • فالسكان الاوروبيون من انكليز واميركيين وطليان ، كانوا بحاجة الى الخضار والفاكهة • كما ان الكثيرين من الطليان كانوا بحاجة الى عمل، مما اجبر الانكليز على عمل المستحيل لاعطاء مساحات كافية من الاراضي الصالحة لزراعة الفاكهة والخضار ، لافضل المزارعين اعدادا وقدرة •

ان الاستيلاء على الارض في ايام الانكليز لم يكن اكثر عدالة مما كان عليه أيام الطليان بنظر المزارعين الارتريين ،ففي أوائل ايام الاحتلال البريطاني كان الضباط الانكليز لا يعرفون الا القليل عن ملكية الاراضي الارترية ، فالتقارير الايطالية كانت بخيلة في المعلومات ، بل انها لا تشكل مرجعا عند وجودها، لذلك

كان من السهل عليهم الافتراض ان الاراضي غير المزروعة او غير المأهولة هي ملك للدولة ٠

لهذا عمدوا مثلا الى توزيع ، قطع كثيرة من الاراضي الخصبة حول ضفاف الانهر الصغيرة التي كانت تعبر الهضبة ، على بعض صغار المزارعين الطليان ، فحولوها الى مزارع خضراء ، لكن الضباط الانكليز عندما فعلوا ذلك كانوا يجهلون حقوق الارتريين في هذه الاراضي ، وتقاليدهم القديمة القاضية بأبقائها غير مزروعة لتسهيل وصول الماشية الى مجرى النهر ٠

وغالبا ما كانت حقوق الارتريين تنتهك في حالات مثل هذه، لصالح مزارعين طليان ٠ فأنتشر الشك والخوف وكره الطليان، وازدادت الخلافات بين المزارع الايطالي وجاره الارتري ٠ الاول يثور ضد السرقات والاعتداءات على محاصيله او الماشية التائهة في ارضه ، فيما كان غضب الثاني يزداد عند رؤية ايد غريبة تعمل في ارضه ٠ ومن الحوادث العديدة التي وقعت بين سنتي ١٩٤١ و ١٩٤٤ يحمل اثنان منهما مغزى خاصا ، ففي سنة ١٩٤٢ خرب الناس مزارع فاكهة غنية ، كان قد عهد بها احدهم ويدعى «كانتيباي تسغاماريم» الى احد الطليان ــ وفي سنة ١٩٤٤ عمد مسلحون الى قتل اثنين من المزارعين الطليان وتخريب مزرعتهما ٠ لكن لم تحدث اعمال نهب فالذي حصل كان نتيجة شعور وطني يرفض الوجود الايطالي في ارتريا ويسعى الى الاقتصاص من اصدقائهم الايطاليين بهذه الوسائل ٠

كما عبر الارتريون عن عدائهم للطليان بوسائل اخرى ، اذ كانوا يقاومون بشدة كل ايطالي يحاول قطع الاشجار او صنع الفحم او اقتلاع الحجارة ٠ لكن ثروات الارض الطبيعية كانت

محدودة وبالتالي باهظة الثمن الى حد يصعب معه استثمارها من قبل من ليس عنده الخبرة الكافية والادوات المناسبة • ونظرا لقلة عدد الارتريين الذين عندهم الخبرة والادوات،كانت اكثرية الامتيازات تعطي للطليان • لذلك فقد عمدت الادارة الى منع التنقيب في اراضي الغير بدون موافقة صاحبها ، لكن النتيجة العملية لهذا التدبير ، كانت الحد من نشاط كان من الممكن ان يؤمن للبلاد مداخيل ثروة اضافية •

على كل حال ، كان امام المزارعين الارتريين طريقان : التوسع او الموت • وفي مجال التوسع كانت اراضي القبائل المسلمةواسعة وقليلة السكان ، لكن كره المسيحيين الارتريين لحر صيفهاوخوفهم من مرض الملاريا ، كان يحول دون اية هجرة جماعية بأتجاه هذه السهول المنخفضة • واخذ توسعهم شكلين : كانوا يرسلون ماشيتهم بأعداد متزايدة للاراضي المنخفضة خلال الصيف ، عندما تكون اراضيهم فوق الهضبة مزروعة • ثم اتجهوا نحو الاراضي المحيطة بالهضبة التي كان للقرى الارترية المجاورة مطالب في اكثرها • وكانت النتيجة اصطدامهم بأكبر قبيلتين مسلمتين : قبيلة الساهو في الشرق ، وقبيلة بني عامر في الغرب •

جرى كل ذلك فيما كان الفلاح الارتري المسيحي يزرع تحت وطأة ازدياد ديونه للتجار الجبرتيين ، الديون كانت مرتفعة قبل الاحتلال الانكليزي ، وبعد سنة ١٩٤٤ اصبحت قرى بكاملها مرهونة الانتاج الزراعي قبل حصاده ، فساءت العلاقات بين المسيحيين ودائنيهم المسلمين ، مما زاد الفروقات بينهم الى حد لم تبلغه ايام الحكم الايطالي •

من المدهش ان الاستيلاء على الاراضي وتوزيعها لم يسبب



خسارة تذكر بالنسبة لشعبية الانكليز • واقتصر انتقادهم على طريقة معالجتهم للخلافات بين القرى والقبائل ، حول الاراضي المشتركة • ففي ابان الحكم الطلياني ، كان الحاكم هو الذي ينظر في هذه القضايا بمشورة «المفوض» الذي كان يعمد ، قبل وضع تقريره، الى توكيل لجنة من الزعماء والوجهاء بالتحقيق مع المختلفين وتقديم النصائح لهم وكان الحاكم في كافة الحالات يعيد القضية الى «المفوض» وبواسطته الى لجان التحقيق ، لاجراء مزيد من المشاورة • وكانت القضية تستمر عدة سنوات في بعض الاحيان قبل البت بها • ولقد وجد الانكليز انفسهم امام عدة قضايا من هذا النوع •

بعد الاحتلال ازداد ، هذا الوضع سوءا • فتغيير النظام ادى الى انتعاش مطالب قديمة ، كما ادى ازدياد الضغط على الارض الى مزيد من الخلافات ، ومن اجل الاسراع في البت بالقضايا الكثيرة المعلقة ، حولت سلطات الحاكم الى ضباط اداريين ، واعطيت احكامهم الطابع المبرم • لكن اكثرية هؤلاء كانوا من القادمين الجدد نسبيا ، وكانوا قليلي الالمام بأحكام ملكية الارض وعادات سكانها ، لذلك وجب عذرهم للاخطاء التي لا بد انهم وقعوا فيها • لكنه ما من شك في ان من وقع ضحية هذه الاخطاء لو قدر له حق استئناف قضيته ، لكان بالامكان تقليل الكثير من الغبن الذي حصل • وكان من المثير للغضب ان يسمح باستئناف قرارات المحاكم المحلية التي كانت تنظر في خلافات على بعض شلنات ، في حين لا يعطي حق استئناف احكام تطال مساحات شاسعة من الاراضي •

وكانت السياسة المالية سببا آخر لشكاوي الناس • فالطريقة



التي اعتمدها الطليان في اقرار وجمع الضريبة المحلية كانت تتلخص بأن يعطي «المفوض» تقديرا جماعيا للمبلغ المفروض على كل قبيلة او مجموعة قرى • فيقوم الزعماء بجمعها مقابل «اجر» يوازي عشرة بالمئة من المبلغ المجموع • وكانت التقديرات اعتباطية ، تلعب فيها الاعتبارات السياسية دورا اساسيا • الضرائب التي كانت تفرض على مجموعات الارتريين المقيمين قرب الحدود الاثيوبية ، مثلا ، كانت خفيفة بالنسبة لغيرها • ولم يستند الزعماء الى اي مقياس رسمي • فكانوا يحصلوا الضريبة بدون اعطاء اي ايصال ، لذلك كانت مجالات الاستغلال كبيرة •

لكن كون هذه الضريبة رمزية اكثر منها فعلية ساهم في التخفيف من المظالم الناتجة عن جبايتها ، الى ان جاء الانكليز ، وفي غمرة حماسهم لزيادة الدخل عمدوا الى زيادة هذه الضريبة دون تعديل نظامها فطلبت الادارة من الضباط الاداريين رفع قيمتها دون النظر الى امكانات الناس في الدفع ، قبل اقرار الزيادة ونسبتها فكان ان اصابت اعلى نسبة في الزيادة الفلاحين الارتريين المقيمين في المدن على فقرهم وتعاستهم بينما اصابت نسبة اقل، البدو التجراي الذين يسهل عليهم التهرب من الدفع ، والذين لم تصبهم الازمة الاقتصادية الا برذاذ خفيف •

وانهالت الانتقادات على الادارة الانكليزية ، لكنها لم تكن بحجم الخيبة والمرارة التي سببتها اعمالها في المدن ، فالفلاح الارتري أصيب بخيبة أمل أحيانا ، هزه ان يرى ادارة أحسنت معاملته في عدد من المجالات ، تعطي ارضه للطليان ، وتترك التجار الجبرتيين يستغلونه ، وتنظر بتلك الصورة الاعتباطية في

خلافات الاراضي ، وتقسو عليه بالضرائب ، لكن خيبة الاول لم تولد غضبا ، بل جعلت الفلاح الارتري المسيحي يشعر انه اذا أراد نيل حقوقه ، وبلوغ شيء من الازدهار ، فان عليه ان يفتش عن زعماء من جنسه ، وكانت الادارة قد حدّت من السلطة الاعتباطية لدى «زعماء الاقاليم» وبالتالي حدت من نفوذهم . ولم يكن هناك مجال لاحترام ولطاعة شخص لا يوحي بالرهبة . وهكذا راح سكان الريف يتطلعون الى اسمرا ، حيث بدأت الانتليجنسيا تتكلم بما يفهمون وبلهجة تتناسب ومشاعرهم .

القومية الاثيوبية

من عادة حكومات الدول المستعمرة «بكسر الميم» ، ان توجه جهودها نحو هدف معين مثل اعداد المستعمرة نحو الاندماج معها او ربطها بنوع من نظام «الدومينيون» او اعدادها للاستقلال .

اما في ارتريا فلم يكن لدى الانكليز اية فكرة عن كيف ومتى سيتقرر مصيرها . كل ما كانوا يعرفونه ان الحلفاء سينظرون في مصير ارتريا عند توقيع معاهدة السلام مع ايطاليا ، وانهم سيتحملون حتى ذلك الوقت مسؤولية تلك البلاد الصغيرة الغارقة في الفقر .

ادعاءات اثيوبيا بحقها في ارتريا ، رغم عدم امكان دحضها، كانت مؤثرة . وبأستثناء ايطاليا لم يكن بوسع اية دولة غيرها ان تقدم براهين تاريخية تثبت حقوقا مماثلة في ارتريا . . فبوسع اثيوبيا الادعاء انها مارست سيادة فعلية على الهضبة قبل قيام النظام الايطالي في ارتريا . واذا كانت مدة سيطرتها على المرتفعات الشمالية قصيرة الامد وصعبة الظروف ، فأنها لم تكن



أقل فعالية من احتلال «الفونج» لها • كما ان مدتها كانت أطول من مدة احتلال المصريين لها •

وربما لم يكن لديها أي حق على شعوب الدناكيل الارترية ، لكنها لما كانت قد احتلت ودمجت باقي اراضي الدناكل (١) فقد يبدو منطقيا ان ينضم الدناكل الارتريون الى بني جنسهم في اثيوبيا • الشيء نفسه يقال عن الباريا والكوناما ، الذين كانوا بصورة عامة احد فروع شعوب وادي النيل في غربي اثيوبيا وينتمون اليها • وفيما يختص باراضي بركة المنخفضة والجزء الشمالي للسهول الساحلية ، فاندماجها التام مع البلد ، جعلها من حقوق اثيوبيا غير المباشرة • وكان بأمكان الاثيوبيين الدفاع عن وجهة نظرهم من الزاوية العنصرية ايضا فيمكن لاثيوبيا مثلا الادعاء بأن شعوب الهضبة تجرينية العنصر ، وبالتالي منتسبة الى سائر نجاشي اثيوبيا ، فهم يتكلمون اللغة نفسها • وكما في ارتريا كذلك في اثيوبيا ، اكثرية التجرينية هم من المسيحيين الاقباط • وبالرغم من ان اكثرية تجريني المرتفعات الشمالية والاراضي المنخفضة المجاورة كانت من المسلمين • فبالامكان القول ان كثيرين منهم كانوا في الماضي من المسيحيين الاقباط ، او ان بعضهم لا يزال يمارس العادات الحبشية (٢) •

هناك ايضا حجج اقتصادية واستراتيجية لصالح أثيوبيا •

---

(١) الدناكيل كانوا ضمن اثيوبيا في القرن التاسع عشر •

(٢) هذه الحجج التبريرية كانت تصوغها بريطانيا لتعزيز مخططها بتقسيم ارتريا بينها كدولة مستعمرة حينذاك للسودانيين وبين اثيوبيا • وتماثل الدمج والقبائل بين مناطق الحدود امور مألوفة في كل اقطار العالم ولا يبرر دمج قطر بآخر •

فالبلدان كانا يعتمدان اقتصاديا واحدهما على الاخر ٠ وبدافع من التطوير الاقتصادي الذي حركه الطليان ، كانت أثيوبيا قد أصبحت تعتمد كليا على مرفأ مصوع ، ومستودعات ووسائل النقل القائمة في أسمرا ، تماما كما كانت ارتريا تعتمد كليا على قمح ومواد أثيوبيا الخام ٠ استراتيجيا ، يمكن القول ان ارتريا تعتبر مركزا حيويا بالنسبة لاثيوبيا ، تماما كما هي هولندا بالنسبة لانكلترا ، فخلال أقل من ٨٠ سنة استعملت ارتريا كقاعدة انطلاق لما لا يقل عن أربع غزوات أجنبية : حملة اللورد نابيير الناجحة سنة ١٨٦٨ ، ومحاولة المصريين الفاشلة سنة ١٨٧٥ ، والعملية الايطالية سنة ١٨٩٦ ، وغزو أثيوبيا على يد الفاشست الطليان سنة ١٩٣٥ ، وهكذا بدا واضحا ان أي حكم غريب في ارتريا ، سيشكل دائما تهديدا لاستقلال أثيوبيا (١) ٠

وهناك حجة أقل اقناعا تقدم بها الاثيوبيون بعد الاحتلال البريطاني ، بقليل ، تقول ان بريطانيا سبق ان وعدت بتحقيق وحدة ارتريا وأثيوبيا بعد الحرب ٠ لم يكن هذا الادعاء يستند الى أي اعلان انكليزي ، وانما على نصوص ومنشورات ، دعائية ألقيت من الجو أثناء حملة ١٩٤٠ ــ ١٩٤١ ٠ أحد النصوص الاكثر شيوعا كان اعلانا من الامبراطور « هيلاسلاسي » يقول في احد أهم مقاطعه : « أيها الشعب الارتري ٠٠ لقد فصلتم عن

(١) الغزوات المذكورة تعرضت لها ارتريا نفسها ، وكانت في عهد اتسم بالتهافت على تقاسم العالم من قبل الدول الاستعمارية ٠ ووجود اثيوبيا في تلك الحالة في ارتويا وهي الدولة الضعيفة المتخلفة ما كان ليمنع من الاحتلال٠ (المترجم) ٠

أمكم أثيوبيا ، ووضعتم تحت نير العدو الذي ما زلتم تئنون تحته ، لقد جئت أعيد استقلال بلادي بما فيها ارتريا ، وسيعود شعبها ليحيا في ظلال العلم الاثيوبي » ٠

وجاء في منشور اخر أعدته الاستخبارات البريطانية ، وقدمته أثيوبيا في عداد مطالبها :

« أيها الجنود الارتريون اهربوا من الجيش الايطالي وانضموا الينا ، اننا نعلم انكم لم تحاربونا لانكم ترفضون حكم الطليان وسوف تكافؤن على ذلك ٠ أيها الشعب الذي يريد الحياة تحت علم صاحب الجلالة الامبراطور ، والذي يريد ان يكون له علمه الخاص ، نعدكم بأننا سنتيح لكم اختيار الحكومة التي تريدون (١) ٠

لا يمكن ربط الانكليز بأي تصريح يصدر عن الامبراطور ٠ واذا كان النص الانكليزي غير مناسب وفيه بعض الالتباس ، فأنه لا يشكل أكثر من وعد غير حذر ، بأنه سيكون للارتريين كلمة في تقرير مستقبلهم ٠

لكنه يبدو ان الاثيوبيين كانوا يعتقدون ان حلفاءهم الانكليز سيفعلون ما باستطاعتهم لمساعدتهم على تحقيق مطالبهم ، لذلك كان للموقف البريطاني القائل بأن ارتريا ما زالت ، قانونيا ، تعتبر أراض ايطالية ، وقع هزة في أثيوبيا ، وزادت مخاوف

---

(١) الواقع ان الانجليز فعلوا الكثير من اجل اثيوبيا ، وكان البريجير جنرال أول من وضع مشروع التقسيم في عام ١٩٤٤ في الهضبة والشاطيء الارتري لاثيوبيا مبررا ذلك بحجج واهية ٠ وكانت السياسة البريطانية طيلة فترة « ١٩٤١ ــ ١٩٥٢ » ممالئة **الارهابية** الاثيوبية ضد دعاة الاستقلال ٠ (المترجم) ٠



اثيوبيا نتيجة استمرار استخدام الطليان في الادارة ، وتفاؤل الطليان بعودة سلطتهم الى ارتريا ، مهما كان مصير الحرب • ولم يحدث في ارتريا ، ما كانت أثيوبيا تتوقع ، أي تأييد شعبي عفوي لها • ومما يثير الحيرة انه حتى في الماضي ، لم يظهر المتحدثون بالتجرينية الا لا مبالاة سياسية تجاه روابطهم التاريخية مع أثيوبيا كما ان موقف أثيوبيا في الماضي ، لم يسبب لايطاليا أية مخاوف جدية • ولم تشهد ارتريا قيام أي طابور خامس أثيوبي بعد هزيمة الطليان في عدوى ADOWA • ويوم غزا الطليان أثيوبيا ، تلقوا من الارتريين أخلص وأحر تعاون ممكن •

ولم يبق امام الاثيوبيين سوى تحريك بعض التأييد الارتري• وفي هذا السبيل وجهوا عنايتهم نحو الكنيسة القبطية اولا ، فالكنيسة كانت الحامي الدائم للتقاليد الحبشية ، ولا بد أن يكون لها نفوذ كبير بين مسيحيي ارتريا وأثيوبيا • ولا بد لمصلحتها هي ، من العمل في سبيل وحدتهم السياسية • اضافة الى انه كان لكنيسة ارتريا مصلحة مادية في الموضوع ، فقبل الاحتلال الايطالي كان للكنيسة أملاك شاسعة ، بما فيها أراضي « بحرى » الخصبة ، حيث كانت الامطار الغزيرة تعطي البلاد أجور أراضيها الزراعية • وجاء الطليان ، فانتزعوا هذه الممتلكات ، وحولوها الى أراض حكومية • ثم وزعوها على كثير من قرى الهضبة الجائعة وعلى عدد قليل من المستوطنين الطليان • اما الانكليز فانهم رفضوا كل مطالبة باعادة الارض الى الرهبان • فالوحدة مع أثيوبيا ورضى امبراطورها ، من شأنهما وحدهما اعادة الممتلكات الى الكنيسة • لذلك كان مطران التيجراي وارتريا ، الاب مرقص ، الذي سبق له ان تعاون مع الطليان والذي رسم

مطرانا على يد بطريرك موال للطليان (١) ، متحمسا للقضية الاثيوبية ٠

بعد سنة ١٩٤٣ أصبح كل راهب داعيا للقضية الاثيوبية ، وأصبحت كل كنائس القرى أوكارا للقومية الاثيوبية ٠ وتحول كل احتفال ديني مثل الـ « مسقل » (عيد الصليب) الى مناسبة لاشهار الروح الوطنية الاثيوبية ، وصارت كاتدرائيات المدن وكنائس القرى والاديرة تزين بالاعلام الاثيوبية ، وأخذت الوعظ والصلوات طابعا ومغزى سياسيا ٠ وقد تعطي موعظة المطران في عيد المجوس سنة ١٩٤٣ ، فكرة عن هذا الواقع ، حيث قال يومها :

« الصبي المولود الجديد يحمل الى الكنيسة بعد ولادته بأربعين يوما ، وتحمل المولودة الانثى بعد ولادتها بثمانين يوما ليصير لهما اسمان يعرفان بهما ٠ عندما يبكي الطفل ترضعه أمه ، وحالما تلامس شفتاه ثديها ، يكف عن البكاء ٠ اما أنتم أيها الناس فهل تحملون أسماء : ان لكم أما ، وعليكم ان تعرفوها مثلما تعرفكم هي » ٠ ان معنى هذه الموعظة واضح ٠

لقد مهدت هذه النشاطات الطريق لقيام حركة سياسية منظمة قامت سنة ١٩٤٢ ، اثر تدخل أثيوبي وعلى أساس استغلال مدروس لشكاوى الارتريين ، وكانت المناسبة مسيرة قام بها الشباب من الموظفين الاثيوبيين الذين أرسلوا الى أسمرا في نزهة مدبرة من اجل القيام بمهام غامضة ٠ وفي أسمرا لم يكن من

---

(١) الاب ابراهام ، الذي عينه الطليان بطريركا بعد ان رفض الاب كيريلوس قطع العلاقات مع كنيسة الاسكندرية ٠



الصعب عليهم الاتصال بالانتلجنسيا الارترية وكان كرمهم وحسن ضيافتهم وقصصهم عن أثيوبيا الجديدة ، يجمع حولهم في المقاهي العديد من الحانقين على الاوضاع في ارتريا ، فيقابلون بين فقرهم وبين ازدهار زائريهم ، وكان هؤلاء يجيدون الحديث عن مطالب اثيوبيا في « الولاية المفقودة » وعن المكافآت التي تنتظر المخلصين لقضية اثيوبيا ٠

وهكذا أبصرت النور سنة ١٩٤٢ ، جمعية اسمها « مجرهجر فغز » (جمعية حب الوطن) ، كان هدفها العمل لوحدة ارتريا وأثيوبيا ٠ وكان من أعضائها أكثرية الارتريين الذين حصلوا على أكرم المكافآت من الحكومة الايطالية ، وكان رئيسها مثلا : شابا اسمه « جبر سفل ولدو » ، قد توصل الى أرفع مركز بين العاملين مع « المفوض » الايطالي السابق في أسمرا ، وكثيرا ما تحركت هذه الجمعية لاستغلال عداء أبناء المدن المسيحيين للطليان والعرب والجبرتيين والانكليز ٠ لقد كانت دعايتهم جذابة ومنطقهم مقنع ، ان اثيوبيا هي البلد الذي يسود فيه الحبشي من غير ان يستغله الاوروبي ، وحيث يبقى العرب والجبرتيون والقبائل المسلمة تحت سيطرته ، وكذلك بامكان حتى الحبشي المتواضع الثقافة ، الوصول الى أرفع المناصب في السلطة ٠ كان لهذا الاسلوب في الدعاية وقعه الفعال مما جعل مثقفي أسمرا ينخرطون بسرعة في خدمة القضية الاثيوبية ٠ وفي نهاية عام ١٩٤٢ ، كان مجلس أسمرا الاستشاري قد اكتسب طابعا ظاهرا مواليا لاثيوبيا ٠

وتشاء الصدف أن يحدث في نفس الوقت الذي حدد فيه انتصار الحلفاء في « العلمين » نهاية الحرب ٠ وفيما كان الجيش

البريطاني الثامن ينطلق غربا ، سنة ١٩٤٣ ، كان الوطنيون الاثيوبيون يأخذون مزيدا من المبادرات الفعالة لاثارة مشاعر الارتريين المسيحيين في أسمرا • حملتهم الجديدة كان سلاحها الملصقات والمنشورات الدعائية ،احدى هذه الملصقات التي ظهرت على جدران أسمرا ، كانت تقول : « ايها الارتريون •• تذكروا أمكم أثيوبيا ، ان امكم لن تتنكر لكم ، ويجب عليكم ان لا تتنكروا لها ، انها ستطعمكم ، الطليان هزموكم ، ولطخوا شرف نسائكم ، الانكليز جوعوكم وأطعموا الاجانب • هل رأيتم كيف انبرى الطليان والعرب ، بينما انتم تشكون العري •• هل رأيتم كيف ان الانكليز يحمونهم ويحتقرونكم •• المجانين والخونة يقولون ان الانكليز هم أصدقاء لكم ، وانهم يبغون مساعدتكم لا تصدقوهم • هل تعتقدون ان الانكليز هم ميالون لمساعدتكم اكثر من مساعدتهم للطليان أبناء جنسهم •• هل من المعقول أن يفضلوا مساعدتكم على مساعدة أصدقائهم السودانيين والعرب • لا تنتظروا المساعدة سوى من أمكم • حاربوا الاجنبي واستعدوا للموت في سبيل وطنكم • عاش هيلاسلاسي •• عاشت اثيوبيا » •

ولاقت مثل هذه الدعاية أرضا خصبة عند مسيحيي أسمرا المحرومين الذين كانوا يعانون في ذلك الوقت من مرارة اغلاق المشاريع العسكرية الانكليزية والاميركية • وفي الوقت الذي سقط فيه موسوليني في يوليو « تموز » ١٩٤٣ ، كانت الحركة الوطنية الاثيوبية ، قد ربحت الى صفوفها أكثرية الارتريين المسيحيين في أسمرا ، ومدن الهضبة الاخرى •

ومن المستبعد ان يكون الاثيوبيون قد قصدوا الاصطدام مع الانكليز • بعضهم ظن ان الانكليز كانوا يميلون الى عودة السلطة

الايطالية ، او على الاقل كانوا يعارضون المطالب الاثيوبية • وكان ان تضايق بعض الانكليز من التحدي الموجه ضد سلطة ادارة الاحتلال ، الذي كانت تشكله الادعاءات الاثيوبية ، كما كان العديد من الضباط الانكليز يجد صعوبة في اخفاء اشمئزازهم من لؤم وحساسية شباب حركة « محير فقرى هجر » •

وكلما ازدادت برودة انفعالات الضباط الانكليز تجاه الحركة الوطنية ، كان عداء الحركة لهم يزداد ، لكن الارتريين الاكثر تحسسا بالمسؤولية ، صاروا ـ على الرغم من تعاطف أولي مع القضية الاثيوبية ـ يظهرون ترددا في الانضمام الى حركة تزداد انحطاطا اخلاقيا وتتحول الى ملجأ للمغامرين • من هنا برودة التأييد الذي لقيته الحركة اول الامر في مناطق الهضبة القروية • والقلائل الذين انضموا اليها كانوا من الزعماء الذين أسقطهم الطليان والانكليز ، ووجهاء خسروا مداخيل معاشية أو أجورا تقاعدية • وقرويون وعائلات لم تجد مبتغاها في محاكم الاراضي • لكن اكثر السكان ، بالرغم من تأثرهم العاطفي بنشاطات مبشريهم ، ظلوا غير مكترثين سياسيا •

تردد الزعماء في مساعدة الوطنيين خوفا من أن يفقدوا عطف الانكليز، ولكنهم في الوقت نفسه لم يريدوا خسارة عطف اثيوبيا، خشية ان تتحقق الوحدة الارترية الاثيوبية • وفضلت الاكثرية البقاء على الحياد الى حين تتوضح الامور • وكان بامكانهم الاستمرار في موقفهم الحيادي لولا انبثاق حركة معارضة للقوميين سنة ١٩٤٣ ، جعلت من الصعب استقرارهم في المحافظة على موقفهم هذا •

الحركة « الانفصالية » ، كما سميت فيما بعد ، انطلقت من

« اكلي غوزاي » أبعد ولايات الهضبة عن أسمرا التي عرفت أقل الخسائر من عمليات الاستيلاء على الاراضي • وكان زعيمها يدعى « ديجاز ماتش تسما اسبيروم » ، وهو اكبر زعماء المنطقة، وقد أسسها ابنه ديجاز ماتش ابراها ، احد أذكى وأبرز الزعماء الشباب ، وبقيت أهدافه غامضة في أول الامر ،الا انه كان معروفا بكرهه للاثيوبيين وميله للانكليز • وبالرغم من سوء التنظيم والنقص في التمويل ، فقد أثرت الحركة كثيرا على وطنيي أسمرا وزعماء الهضبة ، الذين اعتقدوها حركة ترعاها ادارة الاحتلال كنقيض للقومية الاثيوبية •

مهما حاولوا البقاء على الحياد • كان من الطبيعي ان يميل الضباط الانكليز الى تفضيل من يحترمهم • شعورهم هذا لم يمر من دون ان يلمسه الناس ••• وكذلك التقدير الذي أظهرته ادارة الاحتلال نحو ديجاز ماتش تسما عندما رفعته الى رتبة « راس » ، التي تعتبر الاعلى في سلم الرتب الحبشية (١) • ولا مجال للنقاش في انه استحق التقدير الذي أعطي بسبب الخدمات التي قدمها ، وكان من المنتظر ان يفسر الرأي العام هذا التقدير كمكافأة له على نشاطاته السياسية • اما ردة القوميين والرأي العام الاثيوبي فكانت بزيادة التصلب وتصعيد العداء ضد سلطات الاحتلال • وبالمقابل بدأ اكثر الزعماء الذين اعتبروا

---

(١) حتى سنة ١٩٤٤ حافظت الادارة على العادة الايطالية بمنح الارتريين ألقابا تقديرا منها لخدماتهم ، كان المسيحيون يمنحون ألقابا حبشية مثل راس ، وديجازماتش ، وازماتش ، وفثوراري اما المسلمون فألقابهم كانت تركية مثل باشا بيك •

ان الانكليز كشفوا اخيرا عن ميولهم ، يعبرون عن مشاعرهم الانفصالية ٠

وكان الوطنيون والاثيوبيون يعلمون ان هناك قرابة ومصالح تجمع بين راس تسما والعديد من كبار العائلات التجرينية ، وان هناك روابط تجمع بينهم وبين الرأس هيلاسلاسي غوغسا الشهير ، أحد أحفاد الامبراطور يوهنس الذي انضم الى الطليان من اجل الحصول على زعامة التجراي ، التي كانت فوق سائر الزعامات ٠ بالاضافة الى كل هذا كان باعتقاد الوطنيين والاثيوبيين انه كان هناك تفاهم ما بين راس تسما وراس سيوم، حفيد الامبراطور وأحد الطامعين بعرش الامبراطورية ٠

فبعد موت الامبراطور ، التجريني « يوهنس » انتقل العرش الى منليك ، المنتمي الى سلالة « شوا » الحبشية المنافسة ، وانتقل المركز الامبراطوري من مدينة اكسوم في تجراي القديمة الى أديس أبابا ، عاصمة شوا العصرية ٠ وكان من الطبيعي أن يتذكر التجرينيون ذلك بمرارة ، وأن يتآمر زعماؤهم من وقت الى اخر لاستعادة العرش الامبراطوري ٠ وفي سنة ١٩٤١ ، بعد الهزيمة الايطالية ، سرت شائعات تقول ان الزعماء التجرينيين يخططون للانفصال عن الامبراطورية واعلان مملكتهم الخاصة تحت تاج راس سيوم ، فاحتاط الامبراطور للامر بأن أبقاه في أديس أبابا تحت مراقبة شديدة ٠ ولم يكن بوسع أي امبراطور من سلالة شوا ، ان يفعل شيئا اخر في ذلك الوقت ٠ كان من الطبيعي ، اذا ، ان يحضر الاثيوبيون والقوميون الى الحركة الانفصالية التي أطلقها راس تشما اسبيروم ، بحذر شديد ، اعتقادا منهم بأنها محاولة انكليزية لاستغلال شعور التجراي الانفصالي ٠

وما كانت هذه الشكوك تبرز ، حتى انفجرت ثورة تجراي في شهر اغسطس (آب) ١٩٤٣ ، بقيادة « بلاتا هيلي ماريام » ، واستغل المتمردون عامل المفاجأة ، وحققوا عددا من الانتصارات المثيرة ، فهزموا قوة عسكرية أثيوبية بقيادة ضابط بريطاني ، واستولوا على عدد من المراكز الادارية بما فيها مدينة (عدي قرات) الكبيرة • كما ان عددا من الضباط الاثيوبيين لجأ الى ارتريا وفي بلاد التجراي ساند الانكليز « بلاتاهيلي ماريام » في ثورته ، مع ان التمرد لم ينته الا بعد ان قامت طائرة بريطانية من عدن بقصف المتمردين بناء على طلب الامبراطور •

حدث ذلك في وقت كانت فيه ايطاليا في طور الانتقال من صفوف الاعداء •وكان الاقتراب من نهاية الحرب وظهور حركة راس تشما الانفصالية ، والتعاطف الانكليزي معها ، وانفجار ثورة بلاتا هيلي ماريام ، وقع مشؤوم في أثيوبيا وبين أوساط الوطنيين فقد بدا لهم وكأن ادارة الاحتلال تخطط لتأمين استمرارها ؛ اولا ، عن طريق تحريك قضايا ارتريا تعطي المملكة المتحدة وسائر الحكومات الانطباع بأن الارتريين يفضلون الانكليز على الحكم الاثيوبي • وثانيا عن طريق استغلال ثورة بلاتا هيلي ماريام للايحاء بأنه ليس بوسع أثيوبيا حكم ارتريا • وجاء بيان اذاعة الحاكم الاداري العام ، البريغادير لونغريغ ، يعرب فيه عن الامل بأن تؤخذ رغبات الارتريين بعين الاعتبار عندما يحين وقت تقرير مصير ارتريا ، جاء هذا البيان يتناسب والمخطط المفترض • وفي الوقت نفسه كانت تروج شائعات تقول بأن الادارة الحالية ستستدعي الزعماء لاخذ آرائهم حول مستقبل ارتريا وانها لو فعلت ذلك ، لكانت الاكثرية الساحقة اعلنت

نفسها مع استمرار الادارة البريطانية • بالرغم من كذب الاشاعة اتخذ الوطنيون تدابير حذرة لمواجهة احتمال تحقيقها • ففي حال لجوء الانكليز الى طلب التصويت على الثقة من الزعماء ، سيلجأون هم الى الشعب لجمع التواقيع على عرائض مضادة • وبدأوا بالفعل سنة ١٩٤٣ يجمعون بقيادة ابونا مرقص تواقيع على عريضة شعبية تطالب بالاتحاد الفوري مع أثيوبيا •

وارتفع التوتر في جو مليء بالاشاعات والشكوك • حتى الان كانت الادارة البريطانية قد تمكنت من اعتماد موقف متساهل تجاه الحركة ، لكنها باتت منزعجة امام التقارير التي كانت تردها عن مواقف غير مخلصة لبعض موظفيها الارتريين المعروفين بميولهم القومية لاثيوبيا • وكان هناك أدلة على تعاونهم مع زوار أثيوبيين ، وتحريض رفاقهم ، وحتى تسريبهم وثائق الى عملاء أثيوبيين • لكن الشيء الذي كان يثير مخاوف الادارة بنوع خاص ، كانت العناصر الاثيوبية في قوات الشرطة •

عمر جهاز الشرطة يقارب السنتين • رجاله اختيروا بسرعة ، وحصلوا على ترقيات بناء على مزاياهم الشخصية • وأكثر من حصل عليها ، شبان مسيحيون من أسمرا ، لفت مستوى ذكائهم انتباه الانكليز • وأكثرهم كان يتعاطف مع مثقفي أسمرا ومشاعرهم القومية الاثيوبية وخلال سنة ١٩٤٣ صار واضحا ان العديد منهم كان على اتصال وثيق بالاثيوبيين والوطنيين ، وكان الاتصال يجري بقدر ما تسمح به واجباتهم الادارية • ووردت تقارير عدة عن رجال شرطة وغيرهم شاركوا في اجتماعات الحركة في أسمرا • كما ان عددا منهم رحل الى أثيوبيا ليكافأ بتعيينه في مراكز رئيسية في شرطة وجيش أثيوبيا •



الاصطدام الذي كان لا بد منه بين القوميين والادارة حدث في فبراير (شباط) عام ١٩٤٤ عندما أعلنت الجماهير المسيحية في شرطة أسمرا اضرابا مفاجئا رافضة الذهاب في مهمة ، وذلك احتجاجا على قرار أمر باستبدال جزمهم بصنادل • وسبب التغيير كان سهولة الحصول على صنادل في ذلك الوقت ، اذ كانت الصنادل تشكل الحذاء التقليدي للشرطة في سائر البلاد الافريقية ، ولكن القرار فهم على انه يشكل احتقارا من قبل الانكليز للارتريين ، وتبع الاعتراض عريضة غير موقعة ، لهجتها تدل على واضعيها ، تطالب بابعاد العناصر الايطالية عن الشرطة ، والغاء القوانين الايطالية ، وابعاد القضاة الطليان • وكان على الادارة ان تثبت سلطتها بحزم ، في وقت لم تكن الحرب فيه قد انتهت بالفعل • فعمدت الى اعتقال خمسة من كبار رجال الحركة بما فيهم شقيق « داويت غنبا ازجي » ـ احد كبار المسؤولين الاثيوبيين ، وكان كثير التردد على أسمرا ـ ثبت انهم كانوا وراء تحريك اضراب الشرطة ـ ثم أطلق سراحهم بعد استسلام المتمردين ـ واعتقل أربعة من مفتشي الشرطة لثبوت كونهم قواد الحركة • وأعطيت أوامر الى المضربين بالعودة الى اعمالهم فورا ، تحت عقوبة الطرد الفوري في حال عدم امتثالهم وانتهى الاضراب •

لم يكن بوسع الادارة ان تفعل غير ذلك • لكن هذا التدبير ، وتسريحها فيما بعد عددا كبيرا من العناصر القومية الناشطة في قوى الشرطة ، أكد الشعور المنتشر آنذاك ، بأنه كان في نيتها انهاء حركة الوطنيين • وكانت النتيجة ضربة قاسية للحركة • فالخوف من غضب الادارة جمد أكثرية عناصرها ، ووضع حدا

لنشاط أبونا مرقص وجماعته في جمع التواقيع على عريضتهم • ولم يبق في الحركة • وفي الوقت نفسه تحرك « الانفصاليون » بشكل اكثر علانية ، اعتقادا منهم انهم يتمتعون بعطف السلطة • ونظم راس تشما العديد من الاجتماعات مع زعماء ووجهاء مختلف انحاء البلاد ، دعا فيها الى وحدة ارتريا التجراي في بلد مستقل ، تحت اشراف الادارة الانكليزية • وعم انطباع بأن هذا الاقتراح قد يتمتع بتأييد الانكليز وأخذت تنتشر رسائل مؤيدة له ، تحمل تواقيع وهمية ، في جريدة « تجرينيا » الاسبوعية ، الناطقة باسم « مكتب المعلومات البريطاني » ، والتي كان يرأس تحريرها ، بقرار من الادارة البريطانية ، اتو ولداب ولد مريام احد كبار الحركة « الانفصالية » •

بعد هدوء الحركة القومية في ارتريا ، تبعتها في اثيوبيا منظمة « جمعية اثيوبيا حماسيين » التي تضم اعضاء قيل انهم من اللاجئين الارتريين ، وكانت بالفعل معروفة بأنها تحت اشراف الحكومة الاثيوبية وممولة منها • وكان هدف المنظمة المعلن : اتحاد اثيوبيا وارتريا ، ولتحقيق هذا الهدف عمدت المنظمة الى جمع تبرعات تشكل مدخولا للقتال واصدار جريدة اسبوعية ، باللغة التجرينية ، أطلق عليها اسم « صوت ارتريا » وكانت مهمة الجريدة الحرص على نشر افكار القوميين التقليدية وابراز شكاوى المسيحيين الارتريين ضد الطليان والعرب ، وجعل الانفصاليين موضع سخرية ، وفوق كل شيء : اتهام الادارة الانكليزية بالعجز وبممارسة التحيز والاضطهاد • وكان اكثر ما نشر كذبا بطبيعة الحال ، لكنه كان فعالا في اوساط شعب غير ناضج •

فيما بعد صدر عن جريدة « صوت ارتريا » ملحق اسبوعـي باللغة الانكليزية : « نيو تايمز اند اثيوبيا نيوز » أصدرته في انكلترا الانسة سيلفيا بانكرسنا وكان القصد من هذا الملحـق كسب عطف الرأي العام الانكليزي للقضية الاثيوبية • كما ان نسخا منه كانت توزع مجانا على عدد من الارتريين، بينهم زعماء قبائل أميين و بعض المسؤولين الطليان الذين كانوا يجهلون اللغة الانكليزية •و بين الذين وصلتهم اعدادا من الملحق محافظ أسمرا الايطالي ، الذي وصلت نسخته مخبأة داخل كتـاب « نبيـلات المسرح » الذي انتزعت بعض صفحاته لاخفاء الجريدة مكانها • و بصرف النظر عن الانطباع الذي تركته هذه المنشـورة فـي بريطانيا ، فان تأثيرها كان شبه معدوم في ارتريا بالرغم من انها كانت باهظة التكاليف •

الا ان التشجيع الذي جاء عبر الحدود من اثيو بيا • والتوزيع المجاني لـ « صوت ارتريا » في مدن وقرى الهضبة ، رفع كثيرا من معنويات القوميين بعد نكسة اضراب عام ١٩٤٤ • وعندما بدأت الدول الكبرى مناقشة اتفاقية السلام مع ايطاليا ، كـان القوميون قد أكملوا استعداداتهم للدفاع عن وجهة نظرهـم • وطرحت مسألة مصير ارتريا وسائر المستعمرات الايطالية ، لاول مرة للمناقشة في مؤتمر لندن لوزراء الخارجية في سبتمبر «ايلول» عام ١٩٤٥ ، وكما سنرى فيما بعد ، ان المقترحات العديدة التي قدمت في هذا المؤتمر لم تتضمن سوى تعاطف قليل مع المطالب الاثيوبية ، امتعاض القوميين قابله فرح الانفصاليين وتهليلهم • وقرابة نهاية السنة وجه الانفصاليون سلسلة من المذكرات الى وزراء الخارجية الاربعة الكبار تطالب الحمايـة البريطانية ،

لمدة عشرة اعوام · وكانت هذه المذكرات موقعة من قبل زعماء محليين يدعون تمثيل الاكثرية في ارتريا بالرغم من انه لم يكن بينهم أي ممثل لمناطق الحماسين في الهضبة المؤيدة للقوميين · ولا شك في ان التأثير الظاهري « للانفصاليين » كان كبيرا ·

وحتى لا يخسروا قضيتهم بالغياب عنها ، كان على القوميين ، تصعيد نشاطهم لكسب عطف الرأي العام العالمي ، وبنية ظاهرة لاحياء الحركة ، عينت الحكومة الاثيوبية في شهر مارس (آذار) عام ١٩٤٦ ، الكولونيل تفاهيلي سلاسي ، ضابط ارتباط أثيوبي في أسمرا وكانت مهمته في طبيعتها استشارية · وبالرغم من اشتراط الادارة الانكليزية لقبوله ، عدم تدخله في السياسة المحلية ، فانه لم يتأخر عن كشف طبيعة المهمة المرسل من اجلها· فسريعا ما تحول مقره الى مركز لاجتماعات القيادات القومية الذين لم يعودوا يتخذون أي قرار الا بموافقته ، وراح يوزع المعاشات عليهم · وفي الوقت نفسه أطلق القوميون حملة تميزت بعنفها ضد العرب والطليان ·· فقدمت عرائض باسم « الشعب الارتري » تطالب بطرد العرب ـ في الحال ـ من ارتريا ، واقصاء جميع الطليان من مراكز الادارة ومراكز الشرطة التي كانوا يشغلونها · ولم ينسوا أن يربطوا ـ ولو بشكل ضعيف ـ هذه المطالب بـ « رغبة الشعب الارتري الحارة في الوحدة مع اثيوبيا » · وفي ابريل (نيسان) ١٩٤٦ ، وقعت حوادث صغيرة، حركها المسيحيون الارتريون في مصوع وكرن ، جرح فيها بعض العرب ، وحطمت بعض ممتلكاتهم · وفي شهر يونيو (حزيران) عمدت الحكومة الاثيوبية بصورة مفاجئة الى طرد ١٣٠ عربيا الى ارتريا بعد مصادرة أملاكهم في أثيوبيا · وفي شهر يوليو (تموز)

ابعدت باتجاه الاراضي الارترية ١٤٥ عربيا اخر و٩٢ ايطاليا، وليس معهم اكثر من الثياب التي كانوا يلبسونها ٠ هذه التدابير التي اتخذتها اثيوبيا من غير موافقة الادارة الانكليزية كانت مناقضة للعرف الدولي ، لكنها كانت ترمي الى اقناع الارتريين المسيحيين باصرار أثيوبيا وقدرتها على مواجهة الغرباء غير المرغوب فيهم ٠

وفي الوقت نفسه كانت كبريات المدن تشهد مسيرات وتظاهرات تأييد لحملة العداء المنظمة ضد الاجنبي ٠ وبالرغم من ان مثل هذه التجمعات الشعبية كانت تحتاج الى موافقة رسمية ، فقد عمد القوميون الى تنظيمها ، من دون تكليف أنفسهم أمر ابلاغ السلطات عنها ٠

ولكن في الوقت الذي كانت اخر مسيرة تتحرك في أسمرا ، يوم الثامن والعشرين من يوليو (تموز) شعرت السلطات بأن القوميين تخطوا حدودهم ، فتدخلت الشرطة وفرقت التظاهرة واعتقلت أربعة من منظميها ، وفي أقل من ساعة تفجرت حوادث عنف مختلفة : سيارة رئيس الجالية العربية أحرقت ، حوانيت ومتاجر العرب هدمت ونهبت ، فيما كانت حشود تهاجم مركز البوليس ، حيث اعتقل قادة الحركة الاربعة واطلق سراحهم ٠ اعتقالهم من جديد ، أدى الى قيام حوادث أشد عنفا ، ولولا تدخل قوة من « سلاح الدفاع السوداني » لكان قضي على قوة الشرطة الصغيرة التي كانت تحرس السجن ، وكانت نتيجة الحوادث مقتل اربعة من المتظاهرين ٠٠٠ ثم استتب الامن ٠

الا ان هذه الحوادث أدت الى تحريك الحساسيات القديمة بين السودانيين والارتريين المسيحيين ففي الثامن والعشرين من شهر

اوغسطس (اب) كانت بعض القوات الضئيلة العدد من الجنود السودانيين تحتفل بنهاية صوم رمضان ، فوقعت ملاسنة بينهم وبين بعض المسيحيين الارتريين في ساحة سوق اسمرا وسريعا ما تحولت الى عراك ، قتل خلاله أحد الجنود السودانيين ، رميا بالحجارة ، فيما هرب البقية لابلاغ رفاقهم بما حدث • وكانت ردة الفعل نزول ٧٠ منهم بأسلحتهم الى الحي المسيحي بأسمرا حيث قتلوا ٤٦ وجرحوا اكثر من ستين مسيحيا ، ارتريا ، قبل ان تسيطر قوات الامن على الوضع • وجرح تسعة ايطاليين في الحوادث نفسها •

الشبه بين هذا الحادث ، وحادث اخر مماثل كان قد اطلق فيه المارشال غراتسياني الايطالي جنوده في اديس ابابا • لينتقموا لمقتل ايطالي بداكافيا للايحاء بان المجزرة التي اقترفها الجنود السودانيون ، كانت انتقاما لحوادث يوليو (تموز) وسريعا ما انتقل الشعور بالمرارة من المدن الى قرى الهضبة ، وكانت النتيجة:

تحول مشاعر الفلاحين الكامل لمصلحة القوميين ، الشيء الذي كان قد عجز عن تحقيقه ، استغلال الحركة القومية والكنيسة لكل شكاوى ومصائب الفلاحين وكما في المدن بدأ المسيحيون الارتريون في القرى ينظرون الى حكم الغرباء الاوروبيين بخيبة امل مريرة ولا يرون خلاصهم الا في وحدة ارتريا مع اثيوبيا •

وصادف تحول سكان المناطق القروية الى جانب الحركة القومية ، نفس الوقت الذي توصلت فيه الدول الاربع الكبرى الى اتفاق حول مستقبل المستعمرات الايطالية • ففي الخامس والعشرين من سبتمبر (ايلول) ١٩٤٦ ، وافق مؤتمر وزراء

الخارجية على قرار يقضي بتنازل ايطاليا عن كافة حقوقها في مستعمراتها الافريقية السابقة ، وان تتفق الدول الاربع الكبرى حول مستقبلها في خلال السنة التي تمر على توقيع اتفاقية الصلح • وفي حال عدم توصلها الى اتفاق تحال القضية الى الجمعية العامة للامم المتحدة (١) • وبالرغم من ان الادارة البريطانية لم تكن قد منعت حتى ذلك الوقت حرية التعبير عن الاراء السياسية ، الا انها تعمدت عدم تشجيع انشاء احزاب سياسية • وكانت النتيجة ان الفئتين القومية والانفصالية لم تكونا تشكلان تنظيمين ، قانونيين ، ولم يكن لهما حق طلب تأييد ومساعدة الشعب علنيا • وبما ان مستقبل ارتريا اصبح الان على مفترق طرق كان من الطبيعي ان يؤخذ رأي الارتريين بعين الاعتبار ، وكان هناك حاجة كبرى لان يعطي الارتريين اقصى درجات الحرية ، وان يشجعوا على ابداء ارائهم •

وفي شهر اكتوبر (تشرين اول) ١٩٤٦ ، قام البريغادييرج م بنوى ، الحاكم الاداري ، بزيارة كافة المراكز السكنية الكبرى ، وشرح للزعماء المحليين وللمجالس الاستشارية معنى بنوداتفاقية الصلح مع ايطاليا ، مؤكدا لهم انه اذا لم يكن هناك ما من شأنه تهديد الامن في البلاد ، فأن ادارته ستسمح بقيام احزاب سياسية وستمنح الشعب حرية التعبير عن ارائه السياسية •

بعد ذلك تحولت الحركة القومية بسرعة الى «حزب الوحدة الارترية ــ الاثيوبية» • و (عرف بأسم الحزب الوحدوي) • وانشأت للحزب مراكز في كافة المدن • وفي وقت قصير تم انشاء جهاز حزبي فعال • بادارة « اتو تدلابايرو » وهو ارتري مسيحي

(١) المادة ٢٣ ــ ملحق لاتفاقية الصلح مع ايطاليا •

شاب كان قد خدم في الادارة الانكليزية ، برتبة مساعد اداري • وكان الحزب يتمتع بأمكانات مالية كافية ، وبتأييد الحكومة الاثيوبية وبمعاهدة اكثرية المسيحيين في ارتريا • اما معارضوه فكانوا اقلية غير منتظمة في «اكسلي غوزاى» ويبدو انه لم يكن لهم مناصرون في اي مكان آخر • وفي نهاية سنة ١٩٤٦ ، بدأ «الحزب الوحدوي» اقوى من اي تحد •

الحركة الاسلامية

خلال الاحتلال البريطاني ، توصلت الاراء الانكليزية الى القول ان افضل حل للقضية الارترية هو تقسيم ارتريا بين اثيوبيا والسودان ، بحيث يسمح للارتريين المسيحيين بالانضمام الى اقاربهم في اثيوبيا ، ويتاح للقبائل الاسلامية الاندماج بالسودان • وفي سنة ١٩٤٣ زار ارتريا السير دوغلاس نيوبولد الحاكم المدني في السودان ، وتوصل الى الرأي ، بأنه : «قد يكون من الافضل للقبائل المسلمة في ارتريا الغربية ـ وهذا لا يسبب لنا (للحكومة السودانية) اية متاعب ـ ان تنضم ولايتان او ثلاث الى السودان • وان يسمح للولايات المسيحية وتلك التي تتكلم التيغرينية ، بالانضمام الى اثيوبيا » (١) •

وارتأي البريغادير لونغريغ ان :

«تضم الى السودان مناطق القبائل المسلمة المتاخمة للسودان المصري ـ الانكليزي • اما المرتفعات الوسطى المسيحية ، مع

---

(١) كتاب ك•د•د• هندرسون ، « انشاء السودان المعاصر » (لندن فابرو ، ١٩٥٣) ص ٣٣٥ •

مرفأ مصوع ومناطق قبائل السمهر والساهو،فيجب ان تشكل جزءا من دولة او ولاية تجرينية موحدة ، توضع تحت سلطة الامبراطور الشكلية ، ويدير شؤونها (بأسم الامبراطور) حاكم اوروبي لمدة محددة او غير محددة ، في حين تعطي بلاد الدناكل وعصب الى الامبراطور بدون شروط » (١) ٠

اراء من هذا النوع وردت على لسان العديد غيرهم ، كما ان المندوبين البريطانيين قدموا اقتراحات رسمية بتقسيم ارتريا في لندن وباريس سنة ١٩٤٥ وسنة ١٩٤٦ ٠

اما نقطة الضعف في قضية التقسيم فكانت ان احدا لم يسأل مسلمي ارتريا رأيهم في الموضوع ٠ فبعد الهزيمة الايطالية ، كانت اوضاع اكثرية المسلمين افضل من اوضاع المسيحيين ٠ فأحوال الجيبرتيون التجار ازدهرت في الهضبة ، وفي بقية المناطق تمكن الرعاة من التعويض على ارتفاع الاسعار ، بالامكانات الجديدة التي وجدوها لتصريف انتاج مواشيهم من قطعان وحليب ٠ وقد ادى اقفال القاعدة البحرية الملكية الانكليزية ومصنع للترابة سنة ١٩٤٥ الى البطالة في مصوع ، لكن تبدل الاوضاع الاقتصادية لم يؤثر الا قليلا على مسلمي سائر المدن الارترية ، هذا الارتياح النسبي سبب نوعا من الجمود السياسي ساعدت في المحافظة عليه فيما بعد ، العزلة التي كانت تعيش فيها القبائل البدوية ، في اغلب الاحيان انحصر اهتمامها بشؤونها القبلية الخاصة ٠ ومن اسباب قلة اكتراثهم بالسياسة ايضا افتقارهم الى زعماء مثقفين ٠

---

(١) س٠ هـ٠ لونغريغ « موجز في تاريخ ارتريا » (اكوسفورد ، كلارندون برس ، ١٩٤٥) ص ١٧٤ ـ ١٧٥ ٠



لم يكن بوسع اية حركة مسلمة تستحق الذكر ، ان تتطور بدون مشاركة القبائل ، التجرينية ، التي كانت تضم ثلاثة اخماس مسلمي ارتريا وعددهم ٥٢٠ الفا (١) قبل سنة ١٩٤٦ كانت تلك القبائل منشغلة بقضاياها الخاصة ، ولم يكن لديها الوقت للاهتمام بالسياسة العامة ٠ ففي اراضي بركة الواطئة كان بنو عامر على خلاف مرير مع قبائل الهدنروة السودانية ، كما كانوا يخوضون غمار معارك على نطاق اضيق مع قبائل التي اصلها من ضفاف النيل في غاش ـ ستيت ، اما جماعة السمهر قرب مصوع، فقد كانوا يقاومون مطالبة زعماء مصوع التقليديين (النواب) بأسترجاع سلطتهم على هذه القبائل (٢) ٠ وفي المرتفعات الشمالية ، كانت العائلات الارستقراطية « الشماغلة» منشغلة بتهديدات رعاياها ، وبالرغم من طابعها المحدود ، فقد ساعدت هذه المشاكل ، قبائل التجري على اكتساب وعي سياسي ادى الى قيام حركة ارترية مسلمة ٠

اما الخلاف بين بني عامر والهدنروة ، فقد سببته مطالبة الهدنروة ، بمراع واقعة بين الحدود الارترية وبركة ٠ وكان من الطبيعي بالنسبة لهذه الجماعة البسيطة الاستنتاج انه يحق لها وهي تحت سلطة الانكليز المنتصرين ، ان تحصل على ما

---

(١) هذا الرقم على اعتبار سكان ارتريا مليون نسمة وليس ثلاثة ملايين كما هو الحال الان (المترجم) ٠

(٢) القصة ان الاتراك ايام حكمهم كانوا قد عهدوا الى احدى عائلات مصوع ، ادارة شؤون السمهر ٠ وكان ابرز عنصرين فيها قد أعطيا لقب « نائب » ولما جاء الطليان حصروا سلطة الزعماء بمدينة مصوع ٠

تشتهيه من الاراضي · وادى ذلك الى زيادة الاحتكاكات بين رجال القبيلتين ·

والشرارة الاولى لهذا الصراع اطلقها احد ابناء بني عامر واسمه علي محمد ادريس ، وهو جندي سابق في الجيش الايطالي اطلق عليه لقب «علي بنطاز»، او «علي الشاويش» ، وكان قد قاد عملية انتقامية ضد سرقة احد الجمال ، واستولى على قطيع كامل من ماشية الهدنروة في اوائل ١٩٤٢ ·

وكانت تلك العملية اشارة لنشوب حرب قبلية ، اشعلت منطقة الحدود طوال اكثر من ثلاث سنوات · وتضاعف عدد اتباع علي بنطاز ، وازدادت معهم كميات الاسلحة والذخيرة ، وكذلك غزواتهم لقبائل الهدنروة ، وقد شجع عجز الادارة عن معالجة امر الخارجين على القانون ـ قيام مزيد من الاضطرابات في بلاد الغاش ـ ستيت القاسية ، شملت الباريا والكوناما والمهاجرين الاحباش ، ورعاة بني عامر · واستمرت عملية اعادة السلام الى المنطقة من سنة ١٩٤٥ حتى اوائل سنة ١٩٤٦ · واستتب الامن اولا في منطقة غاش ـ ستيت مما سمح بتوجيه اهتمام اوسع لبلاد البركة ، حيث كانت حدة التمرد على القانون قد بدأت تخف ، او تزداد الرغبة بالسلام · وفي ديسمبر (كانون اول) ١٩٤٥ نجحت المساعي لعقد اتفاقية صلح وافق عليها بنو عامر على دفع بضع الاف استرلينية كتعويضات للهدنروة، وعلى اعادة ٧٠٠ بندقية من غنائمهم · وبالمقابل عفت السلطات عن ٢٥٠ من افرادهم ، كانت قد اعتبرتهم خارجين على القانون · ثم عقدت اتفاقيات مماثلة بين بني عامر والباريا والكوناما وغاش ـ ستيت ولم يتم اي اتفاق مع الاحباش الذين كانوا في هذا الوقت قد لجأوا

الى منطقة «عدى ـ ابو» الاثيوبية ٠

في هذه الاثناء كانت اضطرابات من نوع اخر تنمو في المرتفعات العربية ٠ فالنظام الاقطاعي الخاص عند قبائل التجري كان قد مر عليه الزمن وبدأ بالتفكك في جو الهزيمة الايطالية والليبرالية البريطانية٠ وبدأت الثورة اولا مجموعة من«الرعايا ٠٠ التجري في قبيلة صغيرة تعرف عرتكليس» ٠ ولقد طالب الرعايا (التجري) بالاستقلال التام ورفضوا دفع الضرائب التقليدية ٠ وبالرغم من تعاطف الادارة البريطانية مع مطالبهم ، الا انها كانت مترددة في اجراء اية تغييرات جذرية ٠ ومع ذلك، تدخلت وحكمت بوجوب الابقاء على سلطة الزعماء (الشماقلة) السياسية، شرط عدم فرض اية ضريبة او خدمات على «التجري» الا بموافقتهم ٠ ولم تكن هذه الشروط صالحة ، كحل وسط ، لان حرمان الزعماء (الشماقلة) من حقهم في الضرائب كان بمثابة ضربة قاضية لاسس سلطة الزعماء والوجهاء ٠

بين سنة ١٩٤٣ وسنة ١٩٤٥ ، حاولت ادارة الاحتلال قدر المستطاع تطبيق هذا الحل الوسط غير العملي ٠ وفيما كان بنو عامر وسائر جماعات بركة يحاربون الهدنروة ويتخاصمون في الغاش ـ ستيت بقي التذمر محصورا في المرتفعات الشمالية ،لكن استتباب الامن في اواخر سنة ١٩٤٥ ٠ جعله يمتد من المرتفعات الشمالية الى اراضي بركة ٠ وطوال سنة ١٩٤٦ ٠ سجل الضباط الانكليز تحركات «الرعايا» المتزايدة في سبيل التحرر ٠ وفي نهاية العام وجدت ادارة الاحتلال نفسها تواجه وضعا اتحد فيه تسعة أعشار سكان التجرى ضد العشر الباقي الذي يشكل الطبقة الارستقراطية٠ وكان لا بد للادارة من عمل شيء لارضائهم،حتى

لا تصل الى نقطة تفقد عندها اية سيطرة عليهم • ولم ينكر احد الحاجة الماسة الى الاصلاح ، ولكن لم يكن هناك مطلق فكرة عن كيفية صياغته او كيفية تطبيقه، زعماء العائلات التجرى ،طالبوا بأنشاء وحدات عائلية صغيرة ، لا يزيد عدد افرادها عن عشرين او ثلاثين شخصا ، تشكل كل منها تنظيما سياسيا مستقلا • وكان تطبيق هذا النظام يعني تعميم الفوضى • اما التنظيم الاداري اذا كان لا بد من وجوده ، فمن الضروري كذلك تحرير التجرى وتنظيمهم ضمن وحدات واسعة نسبيا •

اما شكل هذه الوحدات فقد اقترحه فريق من التجار الطموحين وغيرهم من الرعايا السابقين في مدينتي كرن واغوردات • كان الناطق بلسانهم ترجمانا سابقا للحكومة الايطالية اسمه ابراهيم سلطان • وكان هذا الفريق قد راقب تطور الاحداث عن كثب ، منذ بدايتها حتى لاحظ اركانه عطف السلطات الانكليزية على الرعايا (تجرى) عندها ، خرجوا علنا على رأس حركة لتحرير الرعايا ، واقترحوا لحل المشكلة احياء القبائل والتجمعات التجرية القديمة التي كانت قد تفككت واضمحلت خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر • وكان هذا الحل يبدو مستحيلا ، ولكنه كان الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة • واتخذت الخطوات الاولى لتطبيقه سنة ١٩٤٧ •

ودعي رؤساء جميع العائلات التجرى الراغبة في التحرر الى اجتماعات سجلت خلالها كل التفاصيل عن عددهم واملاكهم واصولهم • وكما كان منتظرا ، لم تبرز هناك صعوبات ويعود الفضل بذلك الى المساهمة ، التي قدمها ابراهيم سلطان ورفاقه • وكان قد بدا واضحا انه كان يسعى لزعامة القبائل التجرى

الجديدة • وتوالت الاجتماعات لحل المشاكل الناجمة عن اختلاف الاراء ، والوصول الى اتفاق حول مستقبل التجمعات القبلية وتقسيمها • وكان لا بد من انتخاب زعماء للقبائل ومساعديهم • وتقرير اسس جديدة لجمع الضرائب اما التحرر الكامل فلم يحققه الرعايا التجرى الا في ربيع ١٩٤٩ • وتناول التنظيم الجديد شعوبا اكثريتها الساحقة بدوية، يبلغ عددها حوالي ٢٠٠ الف شخص • وخرج الى الوجود زعماء جدد ، وتجمعات قبلية جديدة ، ليأخذوا مكانهم الى جانب تجمعات الشماقلة القديمة •

لشرح كيفية حل مشكلة التجرى ـ الشماقلي يفترض بنا التطلع الى ما هو ابعد من هذا السرد لتطورات الحركة الاسلامية • الشيء المهم في الموضوع الحالي ، هو ان ابراهيم سلطان ورفاقه، اتاحوا للادارة الانكليزية التقدم بسرعة اكبر بسبب مساعدتهم لها ، وان نجاحهم في الحصول على مساومات من الادارة وضع بلاد التجرى بكاملها تحت نفوذهم • كما ان البلد الذي كان مجتمعه مقسما بسبب تناقضات مصالح الاقطاعيين ، تحول الى مجتمع موحد يضم كل الرعايا (التجرى) ولفت هذا المجتمع الموحد انظار جماعة الباريا في الغاش ـ ستيت ، الذين كانوا يتذمرون من استمرارهم في دفع الجزية لزعمائهم ، كما لفت انظار جماعة السمهر ، الذين كانوا يخافون الوقوع تحت سيطرة «نواب» مصوع ، فأسرع الفريقان الى التحالف مع التجرى •

ومثلما وجد الرعايا في الرغبة المشتركة بالحرية ، حافزا لوحدتهم ، كذلك وجد الزعماء والشماقلي في الدفاع عن مصالحهم المهددة ، حافزا للاتحاد لان حاجتهم الى حلفاء نافذين كانت ملحة • ولم يكن امامهم الا التطلع الى جماعة القوميين الاثيوبيين طلبا

للمساعدة • وفي وقت كانت الصحافة الانكليزية تلفت النظر الى ان الحركة القومية الاثيوبية لا تتمتع بتأييد المسلمين ، كان القوميون اكثر من مستعدين للترحيب بهم واعطائهم الضمانات التي يطلبون •

من المستبعد انه كان لابراهيم سلطان ورفاقه في بادىء الامر اهدافا تتعدى تحقيق تحرير الرعايا (التجرى) وكسب الزعامة والسلطة لانفسهم • اما الان فقد صار لديهم ما يكفي من الاسباب حتى يخافوا من نجاح مساعي توحيد ارتريا مع اثيوبيا ، الشيء الذي يعني تحقيق الوعود التي اعطاها القوميون لاثيوبية الى الزعماء (الشماقلي) • فكان عليهم اذا مقاومة القوميين بشدة •

من الممكن الاعتقاد انه في هذه الظروف ربما فكر ابراهيم سلطان بالسعي الى الوحدة مع الانفصاليين وبالرغم من ان المسيحيين الارتريين هم الذين أسسوا ونظموا وقادوا الحركة «الانفصالية»، فانها حظيت بمعاضدة الجبيرتيين المسلمين وقسم كبير من قبائل الساهو • وكان الجبيرتيون الساهو بحاجة الى حلفاء للدفاع عن مصالحهم ، ولكنهم كأقلية مسلمة ، لم يكونوا ليشعروا بالاطمئنان داخل منظمة اكثرها من المسيحيين • ولفترة من الوقت حصل بعض اللغط في بعض الاوساط الجبيرتية حول الانفصال عن المنظمة والتحالف مع ابناء دينهم في ولايات اخرى • ومع بروز الحركة التجرينية اصبح بالامكان قيام وحدة اسلامية • وجاء تخلي الجبيرتين الساهو عن الحركة «الانفصالية» والانضمام الى مسلمي الغرب ليضع نهاية للافكار التي ربما كانت قد خطرت في رأس ابراهيم سلطان عندما فكر بالاتحاد مع «الانفصاليين» والذي ساهم في اسراعهم لاتخاذ هذا القرار ، كان التقارب ـ

القصير العمر ـ الذي حدث بين الانفصاليين المسيحيين والحزب الوحدوي ، نتيجة للهلع الذي تركته حادثة السودانيين في شهر اغسطس (اب) •• ففي شهر اوكتوبر (تشرين اول) ١٩٤٦ ، ابلغ زعماء الحركتين الادارة البريطانية ، رغبتهم المشتركة بأن تعطى ارتريا نوعا من الاستقلال الذاتي ضمن اطار الامبراطورية الاثيوبية • لكن اتفاق الحركتين لم يعش طويلا ، فوضع على الرف ، لكنه كان كافيا ليثبت ان بوسع الانفصاليين والوحدويين الالتقاء حول اتفاقات معقولة ، شرط ان يتركوا ليدبروا شؤونهم بأنفسهم • ذلك ان الجانبين تمكنا من الوصول الى هذا الاتفاق في فترة غاب فيها الكولونيل تفاهيلي سلاسي عن أسمرا ، سافر خلالها الى اديس ابابا •

لكنه ما كاد يعود الى اسمرا في نوفمبر (تشرين ثان) ، حتى كان الامين العام للحزب الوحدوي ، والمحرك الاول للاتفاق مع «الانفصاليين» ، جبر مسقل ولدو ، يقدم استقالته ، فيما كان حزبه يعلن الغاء الاتفاقية من طرف واحد • مع عودة الكولونيل نقا ، لم يعد زعماء الحزب اسياد انفسهم ، وانما مجرد خدام للحكومة الاثيوبية •

وفي الوقت نفسه كان ابراهيم سلطان يدعو كل التجمعات الاسلامية في البلاد ، الى ارسال ممثلين عنهم الى اجتماع يعقد في يوم الرابع من ديسمبر (كانون اول) للبحث في مستقبل ارتريا وفي هذا الاجتماع وافق الحضور على تشكيل « تجمع اسلامي » يرأسه السيد أبو بكر بن جعفر الميرغني ، زعيم الجناح الحبشي في ارتريا ، وتولى امانة السر فيه ، ابراهيم سلطان ، اما مناقشة مستقبل البلاد فقد ارجئت الى اجتماع اخر عقد في الواحد والعشرين من يناير (كانون ثان) ١٩٤٧ ، وقد بدا واضحا من

الاتصالات التي جرت خلال الفترة التي فصلت بين الاجتماعين، انه اذا كان المسلمون متفقين على موضوع معارضة الاتحاد مع اثيوبيا ، فأنهم مختلفون حول القضايا الاخرى • فجماعةالتجرى الذين انضموا الى «التجمع الاسلامي» ، كانوا يعارضون ذلك • اما الجيبرتيون وابناء مصوع ، الذين كانوا يشكون في ذلـــك الوقت من البطالة والضيق المادي ، فقد تذكروا الخير ايــــام الطليان وجماعة الساهو اخذت على الانكليز وقوفهم مكتوفـي الايدي امام الاعتداءات المسيحية ، في حين اشتكى الكوناما من انهم لم يعرفوا في تاريخهم مثل تلك الاهانات والخسائر التـــي مرت بهم تحت الاحتلال البريطاني واخيـرا الدناكيـل الذيـن ساءهم ان لا يتحرك الانكليز لانقاذ زعيمهم التقليدي ـ وان كان غير الرسمي ـ محمد يحي خضري ، سلطان اوسا ، من الاعتقال الاثيوبي سنة ١٩٤٤ ، حيث توفي في اديس ابابا فقد وقفوا علنا مع عودة النظام الايطالي •

وهكذا ، فيما ايد الرعـايـا (التجـرى) نوعـا من النظـام البريطاني ، كان الاخرون يعارضونهم • البعض تمنى بحماس عودة السلطة الايطالية ، بالرغم من انه كان من المشكوك فيـه أنذاك ، ان تتمكن ايطاليا من العودة بعد تنازلها عن كافةحقوقها في ارتريا • اما الاكثرية فقد ايدت بصورة عامة الاستقلال بعد فترة من الرعاية الدولية • اما تقسيم ارتريا فلم يجد من يؤيده فقد عارضه بنو عامر خشية ان تساعد الحكومة السودانيةجماعة الهدنروة • ووقف ضده الساهو الدناكيل والسمهر والجيبرتيون لانه كان سيضمهم الى اثيوبيا • اما القرار الذي انتهوا اليـــه فيقول بـ «المحافظة على وحدة الاراضي الارترية كما كانت عليه

قبل ١٩٣٥ » • مع التأكيد بان «التجمع» يرفض اي قرار الى تقسيم ارتريا • « وجاء في القرار كذلك وجوب السعي للاعتراف بأستقلال ارتريا ، وانه في حال تعذر ذلك ، يجب وضع ارتريا تحت الحماية الدولية لمدة عشر سنوات ، برقابة انكليزيةاو يعهد بهذه الرقابة الى مجلس الحماية التابع للامم المتحدة •

هذه الاشارة الى الرعاية الانكليزية ، كانت كافية لاقناع الوحدويين بأن التجمع هو من مواليد الادارة البريطانية • وبالرغم من انهم كانوا قد عمدوا الى استغلال الكنيسة القبطية لغاياتهم السياسية ، قام الوحدويون بتقديم عرائض تطالب الادارة البريطانية بحل التجمع الاسلامي بحجة ان جماعات من الناس البسطاء دفعت الى الانضمام اليه لاسباب محض دينية • وقاموا بتذكير المسلمين بأنهم والمسيحيين اخوة • ورجوهم عدم تقسيم البلاد • وعرضت الرشوة على بعض الزعماء المسلمين للانسحاب من التجمع • وفي الوقت نفسه وجد الكولونيل تفاهيلي سلاسي، الوقت الكافي لزيارة المناطق الاسلامية واجراء اتصالات شخصية مع اكثرية زعماء(الشماقلي)قبائل التجرى • والوحدويون من جهتهم كانوا حريصين على ابعاد الانفصاليين من التجمع •ومدت لهم السلطات الاثيوبية يد المساعدة ، بحيث أطلقت في شهر يونيو (حزيران) ١٩٤٧ ، بدون اية اشارة مسبقة ، سراح راس سيوم المعتقل في أديس أبابا وعينته حاكما عاما لاقليم التجري في محاولة لترويض اتباعه في ارتريا ، وفي الوقت نفسه ، قامت تظاهرات ومسيرات تأييد لاثيوبيا في كافة أنحاء البلاد • وبحجة زيارة ارتريا « لاسباب صحية » قامت ابنة الامبراطور الاميرة تناني ورق برفقة زوجها بتوودد اندركاتشوماساي ، برحلة عبر

الاراضي الارترية في شهر فبراير (شباط) ١٩٤٧ ، وفعلوا كل ما كان في وسعهم لاقناع الانفصاليين بحتمية الوحدة مع أثيوبيا ٠

لكن هذه الجهود ذهبت سدى ٠ وفي شهر مارس (اذار) من السنة نفسها ، اعاد الانفصاليون تنظيم صفوفهم ، كحركة مسيحية صرفة ، تحت اسم «الحزب التقدمي الليبرالي» ، واصدروا بيانا مؤيدا للنداء الصادر عن التجمع الاسلامي ، طالبوا فيه بأعادة اقليم التجراي الى ارتريا ، وهكذا صار لمعارضة الوحدويين شكل جدي قوي ٠ وكانت ردة الفعل ان تحول بعض الوحدويين الشباب في اسمرا الى اعمال العنف والارهاب ، فقاموا بعدد من الهجمات بالقنابل اليدوية والمتفجرات على عدد من زعماء التجمع الاسلامي والحزب التقدمي الليبرالي ٠

هذا الانفجار المفاجيء لاعمال العنف لفت الانظار الى الوضع السيء الذي وصلت اليه الوحدة الارترية المتفككة ٠ فباستثناء وقوف بعض المسيحيين التقدميين الليبراليين الى جانب التجمع الاسلامي ، وانضمام بعض المسلمين المنبوذين للحزب الوحدوي، وقف الارتريون منقسمين تحت راياتهم الطائفية ٠

التدخل الايطالي

مساهمة المستوطنين الطليان في تحقيق ازدهار ارتريا ، اثناء الاحتلال البريطاني لا تقدر ٠ فلم يكن بامكان الادارة الانكليزية ان تعمل لولا الجهاز الاداري الايطالي ٠ ولولا اليد الايطالية العاملة المدربة ، لما كان من الممكن تنفيذ المشاريع الحربية الانكليزية والاميركية ولولا المؤسسات الصناعية والزراعية الايطالية ، لكان الاقتصاد الارتري قد انهار ٠ ولولا المثل الذي

اعطاه الطليان في احترام القانون ، لكان الارتريون قد انفعلوا بطريقة اكثر خطورة امام الضغوط والمشاكل التي تعرضوا لها. لذلك كان هناك تناقض في ان يخسر الطليان كل شيء بسبب الحكم البريطاني ، بعد ان فعلوا الكثير للتخفيف من عبء المسؤوليات عنهم .

بالطبع ، كان الطليان ضحية ظروف خارجة عن ارادتهم . فمن اجل ان يعيشوا حياة جديدة نسبيا ، كان عليهم ان يعملوا، وان يطيعوا ، والى حد معين ، ان يتعاونوا مع السلطة البريطانية فالانقطاع عن العمل ، او عدم التعاون ، كان من شأنهما ان يؤديا بهم الى معسكرات الاعتقال في الهند او جنوبي افريقيا او الشرق الاوسط . وجاءت نهاية الحرب لتنقذهم من هذا الخوف ، كما انقذتهم عودة الاتصالات مع ايطاليا من ذلك الاعتماد الكلي على السلطة البريطانية ، الذي فرضته عليهم عزلة الحرب . ثم وعوا تدريجيا ضخامة الثمن الذي دفعوه عند الهزيمة ، وكم خسروا معنويا واجتماعيا وسياسيا واقتصاديا كما تسبب التغيير المفاجيء والمزعج في موقف الارتريين منهم ، في طعنهم في الصميم . لقد كانوا معتادين على الاحترام ، وأحيانا على العاطفة الشخصية الصادقة والاخلاص . وكان من الصعب عليهم فهم انفراط عقد اخلاص واحترام الارتريين لهم بمجرد تسليمهم السلطة للانكليز وكان الاستنتاج الاسهل هو ان السياسة البريطانية عمدت الى جرهم الى هذا الوضع .

ومن المرجح ان شكوكهم الاولى ظهرت بعد التخلي المفاجيء في اوائل عام ١٩٤٢ ، عن التآخي الذي قام في ارتريا بين الانكليز والطليان . ولكن مهما كانت فوائد هذا التبديل في السياسة ،

الذي فرضته القيادة البريطانية في الشرق الاوسط ، فقد كان غير ملائم ، في وقت كان الاميركيون يحاولون فيه كسب ود المستوطنين الطليان لتشغيلهم في مشاريعهم التابعة للانتاج الحربي ، وازداد البعد بين الانكليز والطليان • عندما نظر الانكليز بضغينة الى الوسائل التي كان يتبعها الطليان ، وتحول الازدراء الى الطليان انفسهم بعد قطع العلاقات الاجتماعية بينهم وبين الانكليز • وكان من الطبيعي ان يرى الطليان في ذلك محاولة مدروسة لتعويض الاحترام الذي كان يكنه لهم الارتريون •

واعتقد الطليان كذلك ان الانكليز يسعون عمدا الى تقليص كل نفوذ ايطالي في ارتريا فتسريح الموظفين الطليان المسؤولين، وابعادهم عن الادارة والمحاكم ومنعهم من الاتصال بالارتريين والتخلي عن اللغة الايطالية في المدارس الارترية ، وسائر التعديلات التي ادخلها الانكليز على نظام الحكم الذي وضعه الطليان في ارتريا •• كل هذه التدابير بدت وكأنها موجهة بوضوح ضد النفوذ السياسي الايطالي ، كما اعتبر الغاء قانون ،التمييز العنصري محاولة لدك وضع الطليان الاجتماعي • وقيل ايضا ان الانكليز هم الذين دبروا الازمة الاقتصادية التي ضربت ارتريا بعد سنة ١٩٤٥ ، كوسيلة لاخراج المستوطنين الطليان منها • وقيل ان التدخل الانكليزي هو الذي منع الطليان من استغلال وتطوير الثروة الطبيعية في ارتريا • والواقع ان الانكليز صادروا بالفعل المصانع والادوات اللازمة للتطوير الاقتصادي واضعفوا قوة اليد العاملة المدربة بأبعادهم الاف الطليان ، وحرموا ارتريا من اهم مواردها الزراعية بتخليهم عن انتاج القطن ، وجمدوا الصناعة الوحيدة التي ربما كان من شأنها احداث ثورة في



اقتصاديات البلاد ، بمنعهم التنقيب عن الذهب ، وجعلوا اي تطور اقتصادي بعيد المدى ، مستحيلا وذلك بالحد من حرية البنك في منح القروض ·

ومما ساهم في تغذية مشاعر النقمة عند الناس ضد الانكليز، اضطراب النظرية الانكليزية للمسألة الفاشية · فخلال سنوات الحرب ، اتخذت تدابير للتخفيف من حدة انتقاد الحركة الفاشية وحتى في سنة ١٩٤٢ ،عندما قامت حركة «الاتحادالوطني المناوىء للفاشية» ، بقيت الادارة الانكليزية بعيدة عنها · ولكن ماكادت الحرب تنتهي ، حتى عرف هذا الموقف البريطاني تبدلا كاملا ، على الاخص بعد ان بدأت الحكومة الايطالية بنفسها رفض الفاشية · وانطلقت حملات شعواء ومكشوفة ضدها · وحطمت او استبدلت كل الرموز التي كانت تذكر الفاشية ، من اسماء شوارع وكتابات وشعارات ·

وكان وضع المستوطنين الطليان النفسي في ارتريا ، يختلف كثيرا عن الوضع النفسي لمواطنيهم في ايطاليا · فالالم والخوف في ايطاليا تسببا في نمو شعور بالقرف من الفاشية ، وبالارتياح عند سقوطها · اما في ارتريا فقد كان الطليان مجرد مشاهدين للمأساة التي حلت بالوطن الام · اما الهزيمة العسكرية فقد اذلتهم بدل ان تمنحهم الشعور بالارتياح · وحركت فيهم روحا وطنية ، دفاعية ، ساعدت ــ مؤقتا ــ على اعادة تحريك الروح الفاشية ، هكذا عندما كان طليان ارتريا بحاجة الى تفهم وحسن معاملة ، قوبلوا بقساوة غير منتظرة ·

بهذه النفسية المعادية للادارة البريطانية عاد الطليان يوجهون اهتمامهم للقضية الارترية ، وكان واضحا ان كل الاحزاب

الايطالية التي قامت بعد ١٩٤٦ ، من ملكيين وديمقراطيين ومسيحيين واشتراكيين وجمهوريين وشيوعيين ، كانت تأمل برؤية العلم الايطالي يرفرف من جديد في ارتريا ٠ ولم يكن للطليان اي اعتراض جدي على قيام نوع من الرعاية الدولية بأشراف ادارة اوروبية ٠ شرط ان لا تكون بريطانية ٠ خوفهم الكبير كان وحدة ارتريا مع اثيوبيا التي كانت بنظرهم غير متمدنة وحاقدة ، او من تقسيم كان من شأنه ان يضع المستوطنين الطليان تحت الحكم الاثيوبي ٠ الا انهم كانوا يشكون بأمكانية تحقيق المطالب الاثيوبية في ارتريا ٠ وبقي مشروع تقسيم ارتريا يقلقهم ، يشعرون بأن الانكليز هم الذين يعدون لتحقيقه ٠ اولا بتشجيعهم الوحدويين في الهضبة والتجمع الاسلامي في الاراضي الواطئة وثانيا عن طريق ادخال اللغتين العربية والتغيرينية الى المدارس ٠

بالرغم من المخاوف التي كانت تقلقهم طوال فترة انعقاد مؤتمري باريس ولندن ، فأن الطليان لم يفعلوا اي شيءلكسب المسلمين الذين كانوا سيستجيبون لاية مبادرة تقرب يقومون بها ٠ وخسروا بذلك فرصتهم ، لان الانتماءات الارترية السياسية تحددت بعد ذلك بسرعة ٠ كثيرون اعتقدوا ان الهزيمة حرمت ايطاليا من العودة الى مستعمراتها الضائعة. لكن الكثيرين لم يعطوا الرأي العام السياسي الارتري الاهمية التي يستحق ٠ومن المرجح ان الطليان لم يقوموا بأي نشاط لانهم كانوا بفعل العادة ينتظرون تعليمات من روما ٠

قبل سنة ١٩٤٦ ٠ كان الرأي العام في ايطاليا اكثر اهتماما بمصير تريستا دايستريا وبريغا وتندا ، منه بمصير مستعمراته

السابقة · لكـن النشـاط الذي قامت بـه سنـة ١٩٤٦ وزارة المستعمرات الايطالية ، واصدار جريدة «صوت افريقيا» التي كانت تعبر عن رأي فريق من «لاجئي المستعمرات» الغاضبين ، غير الوضع بسرعة ، فأقيمت في روما «مؤتمرات» خاصـة بالمستعمرات السابقة ، فيما راحت الصحف الايطالية تخصص مساحات متزايدة للقضية وفي وقت قصير قام في كل انحاء ايطاليا اجماع على ضرورة استرداد ارتريا والمستعمرات الاخرى ·

والحجة التي دعمت بها ايطاليا طلبها هذا ، كانت ان تجربتها وانجازاتها الماضية تفرض اعطائها حق اتمام مهمتها في قيـادة ارتريا ـ وسائر المستعمرات ـ الى مستوى النضوج الكامـل · وكذلك ادعت بأن الانكليز تعمدوا افقار ارتريـا ، وحـركوا الانقسامات الدينية كجزء من سياسة «فرق تسد» وكانت الحجج الايطالية تقارن بين سياسة بريطانيا الاستعمارية المنحطة وبين ما وصف بـ : «رسالة ايطاليا التمدنية» ، في افريقيا ·

هذا وبالرغم من ان اتفاقية الصلح كانت قد اشارت بأرسال «لجنة تحقيق» الى المستعمرة الايطالية السابقة، لمعرفة رأى السكان المحليين ، فأن الطليان لم يقوموا بأي نشاط في ارتريا حتى شهر مارس (اذار) ١٩٤٧ ، عندما انشأوا جمعية المحاربين الارتريين القدامى · وبالرغم من بعدها عن السياسة ، فقد كان معروفاان هذه الجمعية قد انشأت من قبل فريق من الطليان لتأمين تغطيـة تنظيم حزبي موال لايطاليا · كان هناك الوف من الجنودالسابقين الارتريين يطالبون بأجور ماضية لم تدفع لهم ، وكان غيرهـم يطالب بتعويضات وبمعاشات تقاعدية لم يحصلوا عليها · واعلن المشرفون على الجمعية ان احد اهدافها الاساسية ، كان الضغط



على الحكومة الايطالية لاحترام التزاماتها ، وان الحكومة الايطالية رفضت الاستجابة لاي طلب لايصالها عن طريق الجمعية وفي شهر يوليو (تموز) اعلن ان في نية حكومة روما ، ارسال لجنة خاصة الى ارتريا لدراسة مطالب الجنود السابقين ، وفي الوقت نفسه كانت الجمعية تعلن تأييدها لوضع ارتريا تحت رعاية ايطالية ، واضافت عبارة «موالية لايطاليا» الى اسمها ٠

كان الحزب الوحدوي والتجمع الاسلامي ينظران الى هذا التطور بحذر ٠ وما كادت الجمعية تكشف عن هويتها الحقيقية، حتى قام الحزبان يطالبان بحلها ، بحجة انها غير مرخصة كتنظيم سياسي ٠ الحجة كانت باهتة ، لان كل ما كان على الجمعية ان تفعله هو ان تتقدم بطلب للحصول على الترخيص المطلوب ٠ لكن الادارة الانكليزية عمدت الى حلها ، وكأنها تستجيب لمطلب الوحدويين والتنظيم الاسلامي ٠ الذين كانوا وراء الجمعية ٠ اسرعوا وتقدموا بطلب ترخيص لحزب اطلقوا عليه اسم«الحزب الموالي لايطاليا» ٠ وكان ان اخافت الاعتراضات التي اطلقها الوحدويون والتجمع الاسلامي ، الادارة البريطانية الى حدجعلها تؤخر اعطاء الترخيص مدة شهر بشرط ان تكون اسمرا مقر الحزب ـ وليس كرن كما جاء في الطلب ـ وبشرط عدم قبول طليان في عضويته ٠ وكانت انجازات الاحزاب السياسية الاخرى قد اعطيت بدون تأخير وبدون شروط وسوء معالجة الادارة البريطانية لهذه القضية اعطى الطليان حجة جديدة عادلة للشكوى ، وتبريرا مقبولا لتفشيل الحزب فيما بعد ٠ في الواقع لم يكن لهذا الحزب اي امل بالحصول على تأييد كاف بسبب ارتباط اكثرية المسلمين بالتجمع ٠ الا انه تمكن من ضم بعض

الجيبرتيين ، والدناكيل والساهو واللبيين ، الذين كان لهم شكاوى ضد الادارة ، ومجموعة من شماقلي قبائل التجري ، وبعض العاطلين عن العمل في مصوع ، وبعض الجنود القدامى الذين كانت لهم مطالب على الحكومة الايطالية ولم يكن بوسع الحزب ان يستمر لولا وجود قيادة وتمويل ايطاليين • لكنه لم يكن ليشكل اية قوة سياسية تذكر •

الفصل الثالث

حلّ مشكلة ارتريا

تعقدت مشكلة مصير ارتريا ، بسبب تعدد اجناس سكانها ، وروابطها التاريخية مع اثيوبيا وايطاليا • كان هناك حلان ممكنان اعلان استقلالها اما مباشرة او بعد فترة رعاية دولية و ضمها كليا او جزئيا الى اثيوبيا ، وكان للاحتمالين مصاعبهما لكثيرة •

وبالرغم من مطالبة التجمع الاسلامي والحزب التقدمي الليبرالي بالاستقلال ، فقد وافقا على وضع ارتريا تحت رعاية دولية لمدة عشر سنوات،اذا ما تقرر انهاغير مهيئة تماماللاستقلال المباشر • في هذه الحالة اعرب الحزبان عن تفضيلهما ادارة الانكليز • لكن موقفهما لم يكن غير منطقي • فالتطور الصحيح يفترض استمرارية في الحكم وفي المخطط السياسي • ولما كان تطوير ارتريا قد بدأ بارشاد الانكليز وعلى ضوء تعاليمهم ،فان اي تغيير في هذا الجوهر من شأنه الاساءة •

لكن كان هناك ، اعتراضان جديان ضد منح الاستقلال المباشر او المؤجل هما : ادعاءات اثيوبيا ، ومشاعر الجموع الارترية

المسيحية التي لا يمكن تجاهلها • وكان من المستحيل ان توافق اثيوبيا على استقلال ارتريا • اولا لان اثيوبيا ما بعد الحرب كانت بحاجة ماسة الى اراض جديدة • وثانيا : لان التجربة قد علمتها انها بدون مفتاح لبابها الامامي • ستبقى مهددة،وكان التفكير ان اية مساعدات واي تشجيع تقدمها اثيوبيا لمسيحيي ارتريا قد تكفي ليثوروا ويقلبوا اية حكومة في ارتريا المستقلة، التي ليس من المعقول ان تحصل الا على تأييد القبائل المسلمة • وحتى في حال موافقة اثيوبيا ومسيحي ارتريا على مبدأ الحماية فان حظ ارتريا بالبقاء بعد ذلك كدولة مستقلة ، لن يكون افضل منه لو انها حصلت على الاستقلال المباشر، دول قليلة كانت مستعدة لتحمل هذا العبء المتعب والمكلف والخاسر • ولم يكن لغير ايطاليا مصلحة في ان تفعل ذلك لاسباب تتعلق بسمعتها الدولية • لكن اعادة السلطة الايطالية الى ارتريا ، لم تكن عملية • فمثل هذا الحل لا بد ان تقاومه اثيوبيا بكل قواها ، وربما كان من شأنه ان يدفع التجرى المسلمين الى الاتحاد مع المسيحيين • ومهماكانت الحجج التي قد يقدمها انصار الرعاية الايطالية لارتريا المستقلة، يبقى واقع يقول بأن حوالي ٧٥ بالمئة من السكان لا بد ان يقاوموا الحكم الايطالي ، فيجعلوه غير ذى فعالية •

وكانت هناك مصاعب من النوع الاقتصادي امام اعلان الاستقلال • فارتريا بلد فقير ، عاشت فيه الادارة والخدمات العامة بفضل مساعدات الانكليز والطليان • وكان هناك من يعتقد بأن تلك المؤسسات كانت على درجة عالية من الاتقان لا تنسجم ومعطيات البلاد ، وانه كان بوسع ارتريا الوقوف على قدميها ، لو ان طريقة عمل هذه المؤسسات صارت اكثر بساطة •

وما من شك ان التبسيط من شأنه ان يساعد على توازن الميزانية لكنه لا بد من تحسين المستوى وليس تخفيضه • اذا قدر للاسس الاقتصادية في ارتريا ان تبقى وتستمر فمشاكل حاجة التربة الى الماء • وتآكل الارض ، وتنمية الماشية ، لا يمكن حلها بتخفيف الخدمات الفنية • والمستوى اللائق بدوائر الحكومة ، هو الشرط الاساسي لاستجلاب الرساميل اللازمة للتطوير •

وحدة ارتريا مع اثيوبيا تؤمن حلا اكثر واقعية للمشكلة • ذلك ان تطوير اثيوبيا يحتاج الى مرافىء وصناعات ارتريا ، وبالمقابل فان لدى اثيوبيا الامكانات اللازمة لاستيعاب فائض السكان والماشية في ارتريا • بالاضافة الى ان ارتريا تشكل المكمل الاقتصادي لاثيوبيا • فمن الناحية الاقتصادية • كانت وحدة البلدين منطقية وعقلانية ، وكانت تؤمن لارتريا البديل الوحيد للعيش الطفيلي او الافلاس (١) •

وكانت تقف بوجه التوحيد معارضة السكان المسلمين الذين يشكلون نصف سكان ارتريا • وكان تجاهل مشاعرهم يشكل خطرا • وقيل كلام كثير عن تقسيم البلاد الى منطقتين مسيحية ومسلمة ، فتعطى الهضبة لاثيوبيا ، وهكذا يكون المسيحيون الارتريون قد حصلوا على مبتغاهم من دون ان يؤدي ذلك الى دفع سوى الجيبرتيين الاسلام للانضمام القسري للحكم الاثيوبي • لكن مزايا التقسيم كانت تتوقف عند هذا الحد • فالطرقات والخطوط الحديدية تمر كلها باسمرا ، كما ان مرفأي مصوع

---

(١) برهنت فترة الاتحاد الفدرالي ان اثيوبيا ليست ارتريا ـ لن تعيش على موارد اخرى ، والاقتصاد الارتري ـ زراعيا وصناعيا ـ تطور بمراحل عن الاقتصاد لهذا لا يكون بدائياً • (المترجم) •



واسمرا كانا متكاملين ، ولا يمكن فصل العمل في احدهما عن نشاط الاخر • وبالفعل فأن ارتريا الشرقية كانت قد اصبحت تابعة اقتصاديا لمنطقة الهضبة •

لكن هذا الواقع لم يكن ينطبق على مسلمي غربي ارتريا الذين يشكلون ثلاثة اخماس مسلمي البلاد • ذلك ان قطع الروابط الاقتصادية بينهم وبين الهضبة بسبب بعض الاضطرابات تقلل من فوائد التقسيم السياسية • وكان الاعتراض هنا سياسيا لا اقتصاديا • اذ ان اعطاء الاستقلال لمنطقة (بحجم) وفقر هذه المنطقة لم يكن واردا • والحل العملي الوحيد كان اتحاد المنطقة مع السودان • الا انه لم يكن من شأن هذا الحل ان يلقى اي تأييد في ارتريا • بسبب الخلافات التي اشرنا اليها بين بني عامر والهدنروة السودانيين • ولم تكن القبائل التجرينية لتقبل بأي شكل من الاشكال ، الانصهار بالمجتمع السوداني •

الحل الوسط البديل كان ، اتحاد فدرالي مع اثيوبيا ، يحقق لارتريا ان تستفيد اقتصاديا والى حد ما ماليا ، دون ان يكون لاثيوبيا حق التدخل في شؤونها الداخلية • لكن الصعوبة كانت في معارضة اثيوبيا لمثل هذا الحل ، ومن غير موافقتها •

لانه لا يمكن لاي اتحاد فدرالي ان يستمر ، ما دامت الامبراطورية الاثيوبية استطاعت البقاء بفضل حصر السلطة في حكومة مركزية • وكان من شأن القبول بمبدأ الاتحاد الفدرالي في بلد مثل اثيوبيا ، ان يحرك المشاعر الانفصالية في الولايات الاخرى التي تعترض على رقابة الحكومة المركزية المباشرة •

وكانت المشكلة معقدة كثيرا في اطارها المحلي ، وتزداد تعقيدا

عند وضعها في اطار السياسة الدولية ٠

فشل الدول الاربع الكبرى في حل المشكلة

في سبتمبر (ايلول) ١٩٤٥ ، اجتمع وزراء خارجية « الدول الاربع الكبرى» لمباشرة وضع مسودة اتفاقية الصلح مع ايطاليا٠ لكنهم لم يتوصلوا الى اتفاق حول بنودها الا في اليوم العاشر من فبراير (شباط) ١٩٤٧ ، ولم تدخل في حيز التطبيق الا في الخامس عشر من سبتمبر (ايلول) من السنة نفسها ٠ الخلافات في وجهات النظر حول قضية الاستعمار كانت السبب في هذه المماطلة ٠ وبالرغم من ذلك لم يتوصلوا الى حل ٠ تمت اتفاقية الصلح هذه ، على ان تقرر الولايات المتحدة ، وفرنسا والاتحاد السوفياتي ، وانكلترة ، مجتمعة مصير المستعمرات الايطالية في خلال سنة تلي دخول الاتفاق حيز التنفيذ (١) ٠ وفي حال عجز الدول الاربع عن الاتفاق حول مصير احدى هذه المناطق ، خلال السنة التي تلي دخول اتفاقية الصلح مع ايطاليا حيز التنفيذ ، تحال المسألة على الجمعية العمومية للامم المتحدة ، لاصدار توصية بشأنها ، تتعهد الدول الاربع الكبرى بقبولها وبأتخاذ التدابير اللازمة لتطبيقها » (٢) ٠

لكن الخلافات التي نشبت بين الدول الاربع الكبرى، بعد النصر ، حالت دون حل المشكلة خلال الوقت القصير المحدد لها٠ وكان التدخل السوفياتي في اليونان والمانيا ويوغوسلافيا واوروبا الشرقية قد اثار مخاوف الغرب وسيطرت عقدة التهديد الاتي من

(١) الامم المتحدة ، سلسلة الاتفاقيات ، المجلد ٤٩ ، ص ١٧٩ ٠

(٢) المصدر نفسه ، ص ٢١٥ ٠

الشرق ، على السياسيين الغربيين ، فجعلتهم يحصرون اهتمامهم في ايجاد الوسائل لمجابهته ٠

قد يعتقد البعض انه ليس من شأن بلد صغير وفقير و بعيد مثل ارتريا ، ان يقدم الكثير ليثير اهتمام او مطامع الدول الكبرى لكن الامر لم يكن يتعلق بارتريا وحدها ٠ فالمسألة الارتريةكانت في الواقع جزءا من مشكلة أوسع تشمل الصومال وليبيا ، ومع ان المنطقتين كانتا صحروايتين ٠ وقليلتي السكان فأنهما يشكلان، جغرافيا ، موقعا استراتيجيا ، مهما اذ انه لا يوجد في شرقي البحر الابيض المتوسط مواقع لانشاء قواعد جوية افضل من امتدادات الساحل الليبي ٠ ومن وجهة النظر الغربية ، كانت السيطرةعلى تلك المنطقة ضرورية ٠

اختلاف التقاليد والتجارب جعل كل من الدول الغربيةتتصور طرقا مختلفة لبلوغ هذا الهدف ٠ فالانكليز رأوا ان الدفاع عن الشرق الاوسط واستقرار المنطقة السياسي مرهونان ببقاء نفوذهم ٠و ان المشكلة هي في ايجاد حل وسط بين السلطة البريطانية والروح القومية الصاعدة ٠ ففي افريقيا الشمالية، دعوا اول الامر الى اعطاء ليبيا استقلالها فورا ثم عادوا فوافقوا على وصاية لإيطالية على طرابلس ، شرط تكليفهم (الانكليز) الوصاية على برقة ، ثم اقترحوا توحيد الصومال الايطالي مع المقاطعات الصوماليةالاخرى التي كانت تحت الاحتلال الانكليزي والفرنسي والاثيوبي على انتمنح استقلالها بعدفترة من وصاية الامم المتحدة ، تحت اشراف ادارة انكليزية ٠ اما في ما يتعلق بارتريا ، فقد ايدوا نوعا من التقسيم ، واقترحوا بأن تتولى الدول الاربع الكبرى ، او مجلس الوصاية الدولي ، امر النظر

بجدوى اعطاء قسم منها الى اثيوبيا ٠

الفرنسيون نظروا الى المقترحات الانكليزية بشيء من الحذر، لانها كانت ترمي الى المحافظة على النفوذ البريطاني ، وبنفس الوقت كانت تشجع القوميات المحلية ، مما يؤدي الى تورط غير مستحب بالنسبة للانظمة الاستعمارية الاخرى ٠ فمن شأن ليبيا المستقلة مثلا تهديد وضع فرنسا في افريقيا الشمالية ، كما ان من شأن قيام صومال موحد ، القضاء على مركز فرنسا في شرقي افريقيا ٠ وكان الفرنسيون خارجين من مستعمراتهم التي كانت تحت انتدابهم في الشرق ، الادنى، وكانوا يعتقدون ان من مصلحة الغرب ضبط التحركات القومية الصاعدة في الشرق الاوسط وافريقيا، بدلا من تشجيعها فاقترحوا وضع المستعمرات الايطالية السابقة تحت وصاية دولية تتولى ادارتها ايطالية ٠ لكنهم طالبوا بأن توضع منطقة فزان في ليبيا ، التي كانت تحت الاحتلال العسكري الفرنسي ، تحت وصاية فرنسا ٠ وان تعطى اثيوبيا منفذا على البحر الاحمر عبر مرفأ عصب الارتري ٠

اما الاميركيون ، فكانوا واقعين تحت تأثير اشمئزازهم من الاستعمار ، من جهة ، وحساسيتهم الخاصة للخطر السوفياتي من جهة ثانية ٠ فكان ان راجعوا اول الامر المادة ٨١ من شرعة الامم المتحدة (التي تسمح للامم المتحدة بادارة الدول تحت وصايتها) واقترحوا ان توضع كل البلاد المعنية تحت وصاية جماعية (١) ٠ وان تعطى أثيوبيا منفذا على البحر في عصب ،

(١) الاقتراح الاميركي كان يقول بأن يتولى حاكم مسؤول امام مجلس الوصاية ، السلطات التنفيذية في كل من البلاد المعنية ، وان يعاونه مجلس استشاري يضم ممثلين عن الدول الاربع الكبرى ، وايطاليا ، واثنين من اهل البلاد ٠

وان تمنح ليبيا وارتريا استقلالهما بعد عشر سنوات اما الصومال فيبقى تحت الوصاية لمدة لم تحدد ·· هولوتوف ، وزير خارجية الاتحاد السوفياتي رفض هذه المقترحات شبه المثالية ، بحجة انها غير عملية فتحول الاميركيون الى تأييد المقترحات الفرنسية شرط ان تكون مدة الوصاية على ليبيا وارتريا محدودة ، وقد أوضح ناظر الخارجية الاميركية ، برنز ان هذا التحول يرمي الى تسهيل الوصول الى اتفاق · التحول أوحى به كذلك تخوف اميركا من انتشار الشيوعية في ايطاليا · وان يؤدي القبول بمبدأ الوصايات الجماعية ، الى منع اميركا الحصول على وصايات مماثلة في مستعمرات المحيط الهادي ·

الروس عرفوا كيف يتصيدون الفرص ·· اول الامر اقترحوا مجرد تقسيم غنائم الحرب على المنتصرين · فطالبوا بأعطائهم الوصاية على طرابلس ، وان تتولى الولايات المتحدة وبريطانيا الوصاية على بقية المناطق المعنية · في هذه الاثناء ، كان الصراع بين اليمين واليسار يشتد في ايطاليا ، استعدادا لانتخابات ابريل (نيسان) ١٩٤٨ ، فقرر الروس استمالة الرأي العام الايطالي ، بالوقوف الى جانب المقترحات الفرنسية والاميركية ، وهكذا وافقت الدول الكبرى الثلاث على وصاية ايطاليا ، الا ان الانكليز لم يكونوا على استعداد للتراجع عن موقفهم احتراما لتعهد السير انطوني ايدن ، امام مجلس العموم ، في الثامن من يناير (كانون ثان) ١٩٤٢ ، بأن لا يسمح مجددا بوقوع سنوسي برقه، تحت الحكم الايطالي ، وهكذا فشلت محاولة اعطاء ايطاليا حق الوصاية على مستعمراتها السابقة، بصورة خاصة ، بسبب المعارضة الانكليزية · وامام عجز الدول الكبرى عن الوصول الى اتفاق ،

صيغت اتفاقية الصلح بطريقة تعطي الدول الكبرى فرصة جديدة واخيرة لحل المشكلة . المناقشات التي تلت ادت الى ارسال «لجنة تحقيق» الى المناطق المعنية ، لدراسة اوضاعها والوقوف على اتجاهات ابنائها (١) .

كان من شأن مهمة اللجنة في ارتريا ان تشغل فريقا من الخبراء المجردين طوال سنة كاملة ، الا انها لم تمكث في البلاد الا من ١٢ نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٤٧ ، حتى ٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٤٨ ، وكانت مؤلفة من مندوبي اربع دول ، لم يكن لاحد منهم اية خبرة بارتريا او مشاكلها ، بأستثناء رئيس الفريق البريطاني السير ف . أ ـ ستافورد ، الذي سبق له ان خدم في افريقيا ، وكان قد عمل مؤخرا مستشارا لدي الحكومة الاثيوبية ، وزميله الاميركي المستر ج . أ . اوتر ، كان من رجال المصارف ، سبق له ان امضى بضعة اشهر في شمالي افريقيا ، اما الفرنسي ،اتيان بوران ده روزيه ، فكان ديبلوماسيا محترفا ولم يسبق له انخدم الا في دول غربية . الروسي . أ . ف . فيودروف ، كان جنديا قادما من منشوريا . وكان لكل من الوفدين الفرنسي والانكليزي مستشارا له خبرة في شؤون افريقيا .

احتاجت اللجنة الى بعض الوقت لتقرير كيفية تفاصيل تنفيذ مهمتها ، وبما انه لم يكن عند اعضائها الا الخبرة الفنية ، ولا

---

(١) ان مهمة اللجنة هي استقصاء وتقديم المعلومات اللازمة حول مسألة مصير المستعمرات الايطالية السابقة ، ومعرفة آراء السكان المحليين ، ويجب ان تتطرق هذه المعلومات الى الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل هذه المستعمرات ، وكذلك الى رغبات السكان ومصلحة الامن والسلام (تقرير لجنة الدول الاربع ، ملحق ١) .

الوقت الكافي لاجراء تحقيق صحيح حول «الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية» . فكان عليها الاعتماد على المصادر الممكنة ، فالاسئلة كانت توجه الى الادارة البريطانية ، والتي كانت بدورها تدعو التنظيمات والاجهزة المهنية والسياسية والاجتماعية الى الاجابة عنها وفي أقل من الوقت المفترض ، كانت دوائر الادارة البريطانية تعج بالوثائق من كل نوع : تقرير الادارة نفسها ، اجوبة التنظيمات المحلية ، وتقارير اعضاء اللجنة أنفسهم . وقد حرصت الادارة الانكليزية على عدم ابداء أي رأي، مكتفية بسرد الاحداث والوقائع ، بعكس التنظيمات المحلية التي كانت تفضل ابداء الاراء واخضاع سرد الاحداث الى وجهة نظرها الخاصة . وهكذا كان على أعضاء اللجنة معالجة الاحداث انطلاقا من تقارير تعكس مصلحة واضعيها . فضيعت الوقت الطويل في مناقشات عقيمة ، يستند فيها كل مندوب الى مصدر زميله ، للدفاع عن وجهة نظره او معاكسة رأى زميله . وبسبب تنوع المصادر ، وعدم وجود وسائل ممكنة لامتحان صدقها ، كان من الصعب على الوفود التأكد مما هو واقع ومما هو رأى . والمقطع التالي من رسالة لاحد اعضاء الوفد البريطاني ، يعطينا فكرة عن الجو الذي كان يسود المناقشات ، كتب يقول :

« شاركت في اجتماع عقدته اللجنة السياسية والاجتماعية لدراسة مسودة احد اجزاء التقرير عن الحالة الصحية ، اعده السوفياتي كليموف ، وكان يتضمن تقريرا مفصلا عن انجازات الطليان في هذا المجال . واعطى مثلا على ما فعلوه ، مستشفى قال انهم بنوه وجهزوه بأحدث الاجهزة، في قرية قريبة من اسمرا . اما في الواقع فلم يكن هناك اي اثر لمثل هذا المستشفى ، وللماشرت

الى ذلك ،أخرج من ملفاته منشورا أعدته الدعاية الفاشية،أشارت فيه الى وجود المستشفى • فاقترحت ارسال لجنة استقصاء تتبين ما اذا كان المستشفى قائما ام لا • رفض كليموف الاقتراح،وقال ان مهمة اللجنة هي مجرد تسجيل الوقائع ••• وواقع المستشفى كان قد ورد في المنشور ، بصرف النظر عما اذا كان المستشفى قد بني ام لم يبن » •

بالرغم من ان وقتا كثيرا ضاع في مناقشات كهذه فقد انتهت اللجنة الى الاتفاق على تقرير ، يعطي في ثلاثة فصول معلومات متفهمة ومدروسة للاوضاع«السياسية والاقتصادية والاجتماعية» في ارتريا •

الامل بالتوصل الى اتفاق حول حصر رغبات الشعب الارتري كان ضئيلا • فكل حزب سياسي كان يدعي التمتع بتأييد الاكثرية الساحقة من الشعب • صعوبة التوصل الى الحقيقة ،كانت تكمن في انه لم يكن هناك اية طريقة مجربة او مقبولة من اللجنة، لاستقصاء اراء الناس • فالناطقون الرسميون بأسم الشعب ، كان الزعماء وأعضاء المجالس الاستشارية • لذلك كانت آراؤهم مشبوهة • واستبعدت فكرة اجراء اي نوع من الاستفتاء ،لصعوبة تطبيقها • لان اكثرية السكان هي من البدو • وبصرف النظر عن اية صعوبات اخرى ، لم يكن هناك متسع من الوقت لاعداد الاستفتاء واجرائه •

وكانت هذه المشكلة قد شغلت الادارة البريطانية طويلا،لانها كانت قد ارتأت ان لجنة التحقيق ستأتي بدون اي مشروع مخطط وحتى في حالة ايجاد مشروع ما ، لن يكون هناك الوقت الكافي لتطبيقه • وفي غياب اي نوع من التدابير لاعطاء الارتريين اية

فرصة لايصال وجهات نظرهم الى اللجنة، كان هناك خطر محاولتهم اللجؤ الى احداث الاضطرابات للاعراب عن ولاءاتهم السياسية • ولم يكن بوسع الادارة البريطانية الوقوف مكتوفة الايدي امام مثل هذا الاحتمال • فأخذت المبادرة بأعداد مخطط قبل وصول اللجنة الدولية الى ارتريا • فأقترحت تدابير تقوم بموجبها كل عائلة وكل تجمع عائلي ، بأنتخاب مندوبين عنه ، على ان يأتي مندوبو كل ولاية للتعبير عن ارائهم افراديا امام اللجنة • وكان لدى الادارة سجلات عن حجم العائلات • ولما كانت اكثرية الناس قد انضمت في ذلك الوقت ، الى احزاب سياسية ، فقد رأت الادارة البريطانية ، انه ربما ساعدت تلك الطريقة على الوصول الى تقدير دقيق نسبيا لولاء العائلات وقوة الاحزاب •

الصعوبات التي كانت قائمة ، تخطتها الادارة بسرعة وقبل وصول اللجنة الدولية كانت العائلات والتجمعات العائلية قد انتخبت ٣٣٣٦ مندوبا ينطقون باسمها أمام اللجنة •

البريطانيون والاميركيون كانوا مهيئين لقبول تدابير الادارة اما الروس فقد قالوا ان الدليل الوحيد على حقيقة كون المندوبين قد انتخبوا فعلا ، كانت كلمة الادارة البريطانية ، وهذا غير كاف • الفرنسيون قالوا من جهتهم ان مهمة اللجنة هي في الواقع معرفة رأى الشعب ، وليس قوة الاحزاب السياسية • وفيما ناقش الروس صحة الارقام التي اعطتها الادارة البريطانية ، لاحظ الفرنسيون ان لا قيمة لها ، لانها تتعلق بمجموعات ولا تشير الى عدد الذين صوتوا لكل عضو منتخب ، الا انه بالنظر لعدم توفر اية حلول اخرى ، عاد الوفدان الفرنسي والسوفياتي فقبلا بتدابير الادارة ، مقابل شرطين : الاول : ان يسأل كل مندوب

على رغباته ورغبات الذين يمثل وليس عن الحزب السياسي الذي يؤيد • والشرط الثاني : كان ان يسأل كل مندوب عن عدد الذين يمثلهم ، وان يؤخذ بالرقم الذي يعطيه هو ، وليس بالذي اعطته الادارة •

بالرغم من المآخذ التي اثارها الفرنسيون والروس حول الطريقة المتبعة فقدالتقت الاراء التي اعطاها الممثلون معوجهات نظر الاحزاب الى حد ، جعل من الاسهل جمعهم في خانات حزبية، وليس حسب الاقوال التي نطقوا بها • وقد اثبتت الاراء التي سجلتها اللجنة ، ان الممثلين الوحدويين يتمتعون بتأييد ٤٤ر٨ بالمئة من السكان ، مقابل ٤٠ر٥ بالمئة للتجمع الاسلامي،و٤ر٤ بالمئة للتقدميين الاحرار ، و ٢ر٩ بالمئة للحزب الموالي لايطاليا، و ١ بالمئة لفئة اسلامية ضئيلة مستقلة عن التجمع ، دعيت بالحزب الوطني (المؤيد لاي نوع من الادارة البريطانية) (١) •

وجاء التوزيع الجغرافي للتأييد الذي ادعته كل فئة ، كماكان مقدرا • في الهضبة (الذي ضمت اليه للمناسبة منطقة قبائل الساهو) ادعى المندوبون تمثيل ٧١ر١ بالمئة من مؤيدي الوحدة مع اثيوبيا ، مقابل ١٤ر٩ بالمئة ادعاها انصار التجمع الاسلامي• في المناطق الاخرى ادعى مؤيدو التجمع الاسلامي تمثيل ٧١ر٦ بالمئة من الشعب ، مقابل ١٢ر٩ بالمئة ادعاها مؤيدو الوحدة مع أثيوبيا (٢) •

وجاءت النتيجة تؤكد عدم وجود تنظيم سياسي يذكر خارج

(١) تقرير اللجنة الرباعية ، ص ٩٨ •

(٢) تقرير اللجنة الرباعية ، ص ١٠٢ •



التجمع الاسلامي والحزب الوحدوي • وان انتماءات الشعب لهذين التنظيمين كانت تقوم على أساس جغرافي وديني •

وكان من غير المتوقع ان يرحب الوفدان الفرنسي والروسي بتكذيب صريح كهذا ادعاءات الطليان • فقاموا فيما بعد بحملة تنتقص من قيمة التحقيق ، وقابلوا بين عدد المؤيدين الذين دعاهم الممثلون، وبين الارقام الرسمية لعدد السكان (التي سبق لهم ان ناقشوا صحتها) فوجدوا ان العدد الذي ادعى المندوبون تمثيله يزيد كثيرا عن الارقام الرسمية واعترضوا على انها مبالغ فيها وبالتالي بدون معنى • واثاروا الشكوك كذلك حول شرعية اختيار المندوبين ، ملفتين النظر الى ان طريقة انتخابهم، لم تعد تتوافق والطرق الديمقراطية العصرية • وشددوا على انه لم يكن لدى اكثرية المندوبين الا المام قليل بالاهداف الرسمية للاحزاب السياسية التي يناصرون • كما اشار الفرنسيون والروس ـ في مجال التشكيك بالنتائج ـ الى عدد من ممثلي القبائل الموالية للتجمع الاسلامي، مثلا الذين اعترفوا اما بجهلهم لاهداف التجمع ، واما انه كان قد سبق لهم الاعراب عن اراء مخالفة ولاحظوا ان المندوبين المناصرين للوحدويين ، كانوا كالببغاء ، يرددون شعارات حزبية ، تكشف جهلهم لاهداف الوحدويين •

ثم جاء تقرير اللجنة ليكشف عن اختلاف عميق في الرأي بين الاميركيين والانكليز من جهة • والفرنسيين والروس من جهة ثانية • وفي مسودة تقرير متفق عليها، قال الاميركيون والانكليز:

«انه لمن الواضح ان البلاد منقسمة الى فريقين ، وان التفكير السياسي في كل قسم منها مرهون اساسا بالمعتقدات الدينية • كما ان اتباع هذين المعتقدين الدينيين ، يتجمعون في المرتفعات



المسيحية من جهة • وفي السهول والمناطق الاسلامية الواطئة من جهة ثانية •

"باستثناء اقلية لا بأس بها ، تقف اكثرية مسيحيين ولايات الهضبة الثلاث وزراء اتحاد غير مشروط مع اثيوبيا •

اما المناطق الاسلامية في السهول الغربية والاراضي الواطئة، فهي تؤيد الاستقلال ، لكنها توافق على ضرورة المرور بفترة رقابة دولية •• وتفضل ان تكون بريطانيا الدولة الوصيّة (١) •

الروس والفرنسيون اعربوا عن وجهات نظرهم ، بكلمات مماثلة ، ولكن في مسودة منفصلة • وقال الروس :

١ ـ لا يوجد بين الممثلين من يمثل الاكثرية الكاملة ••• والذي اثر على انتشار الحزب الموالي لايطاليا ، كان السلطات التي لم تعترف بالحزب قانونيا الا قبيل وصول اللجنة ••

٢ ـ لقد تبين ان الممثلين كانوا متخلفين •

٣ ـ لقد ظهر من خلال التحقيق ان الشعب يوافق على أي قرار تتخذه الدول الاربع الكبرى ، حتى وان كان لا ينسجم والاراء التي اعرب عنها الممثلون (٢) •

وقد ايد الفرنسيون هذا الرأي بقولهم :

« ان الشعور العام الذي تركته احاديثنا مع عدد كبير من المنتمين الى كافة الاحزاب هو انهم يقبلون بأي قرار تتخذه الدول

---

(١) تقرير اللجنة الرباعية ، ص ٩٦ •

(٢) تقرير اللجنة الرباعية ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ •

الاربع الكبرى • حتى لو جاء ضد التمنيات التي اعربت عنها أحزابهم » (١) •

مؤتمر وزراء الخارجية انعقد في سبتمبر (ايلول) ١٩٤٨ ليناقش تقرير اللجنة • وقد عكست مناقشاتهم الخلافات التي برزت في التقرير المجزأ • الانكليز تخلوا عن مقترحاتهم السابقة وطالبوا بوضع ارتريا تحت ادارة اثيوبية لمدة عشر سنوات ، وتطمينا للاقلية الايطالية وللمسلمين ، اقترحوا كذلك انشاء مجلس استشاري لمساعدة الادارة ، يضم ممثلين عن ايطاليا، ودولة اسلامية ، ودول غير استعمارية ، واقترح الاميركيون ان تعطى في الحال بلاد الدناكيل ، والسراي واكلي غوزاي الى اثيوبيا ، على ان يقرر مصير باقي المناطق بعد سنة• اما المندوب الفرنسي ، فقد وقف بصلابة كما كان منتظرا الى جانب اعطاء الوصاية الى ايطاليا ، مع الاستعداد لاعطاء اثيوبيا منفذا على البحر الاحمر عبر مرفأ عصب • اما السوفيات ، فبعد ان ايدوا أول الامر مبدأ الوصاية الايطالية فاجاؤا المؤتمرين بتأييد فكرة الوصاية الدولية الجماعية • التي سبق لهم ان رفضوها ـ لانها غير قابلة للتطبيق ـ عندما تقدم بها الاميركيون • وكان من المستحيل الوصول الى اتفاق • وفي الخامس عشر من سبتمبر (ايلول) غسلت الدول الكبرى يدها من القضية ، واحالتها الى الامم المتحدة •

زيارة لجنة التحقيق ومعالجة الدول الاربع الكبرى للقضية واحالتها الى الامم المتحدة •

لم يكن من شأنهما تسهيل مهمة الادارة البريطانية • عادة

---

(١) المصدر نفسه ، ص ١٠٥ •

تقبل سلطة الحكومة المستعمرة بسهولة من قبل المستعمرين لانها بنظرهم تشكل السلطة العليا التي لا تقاوم ، والتي لا بديل لها • اما بعد تدخل الدول الاربع الكبرى ، فأن الادارة البريطانية لم تعد تمثل السلطة العليا ، الى حد ان بعض الممثلين انتقدها امام لجنة التحقيق •

وكان من الطبيعي ان ينقل الارتريون اهتمامهم من ادارة في طور النزاع ، الى الذين يبدو انهم سيحكمونهم في الغد • كما كان من الطبيعي ان يزداد نفوذ الاحزاب السياسية والزعماء • فبدأ المطالبون بالاراضي ، والطامعون بالوظائف والساعون وراءشتى الخدمات ، بطلب مساعدة الاحزاب السياسية ، وتحولوا تدريجيا عن طلب مساعدة الادارة لذلك رأى رجال الاحزاب وكان اكثرهم من ابناء المدن ، ضرورة التمرس بشؤون الريف الارتري وبحياته اليومية • وكان تدخلهم مثيرا للاسف ، لانهم لم يسعوا بواسطته الى تحقيق العدالة ، انما لاكتساب شعبية بتحريك آمال كاذبة ، وطموحات تافهة ،وعداوات مستقبل ، مقابل تدني نفوذ الادارة ، ولم يكن يوازي ازدياد نفوذ الزعماء السياسيين ، الا عدم شعورهم بالمسؤولية وازدياد امكانياتهم لتسبب الضرر •

ولم يكن قد مضى اسبوعان على رحيل لجنة التحقيق الرباعية، حتى عاشت ارتريا اول بوادر الفوضى ، عندما عمد فريق من التنظيمات الارترية المسيحية ، المعروفة بأسم «شيفتا» ، الى القيام بسلسلة اعتداءات على بعض الطليان والمسلمين وعلى ممتلكاتهم •

وقد استمروا في هذه الاعمال حتى اجتماع وزراء خارجية الدول الكبرى في سبتمبر (ايلول) ، بعد ان قتلوا ٦ ايطاليين و ١٥

مسلما • وكانوا قد عمدوا الى قطع رؤوس خمسة من الرجال المسلمين امام اعين زوجاتهم واولادهم • كما انهم غزوا ودمروا مناجم ذهب ومزارع تخص بعض الطليان • وسلبوا عددا كبيرا من مواشي القبائل المسلمة في غربي ارتريا • وقطعوا عددا من الطرق وخطوط السكك الحديدية • وكانت هذه الاعمال المؤذية اما من معارضي الوحدة مع اثيوبيا ، او من اقاربهم ، وفي كل مرة كانت افراد الـ «شيفتا» يتركون رسائل تؤكد اخلاصهم للامبراطور هيلى سلاسي • وتهدد اخصامه بالقتل • وفي نفس الوقت كانت صحيفة الانسة سيلفيا ربا نكرست « نيو تايمزاند اثيوبيان نيوز» تصف «شيفتا» بالوطنيين « وكانت السلطات الاثيوبية تفتح ابوابها لتستقبلهم في ولاية «عدى ابو» في اقليم تجراي • وساد اقتناع تام في ارتريا ان مسببي الاضطرابات كانوا موجهين من الحزب الوحدوي وبالتالي من الحكومة الاثيوبية نفسها •

هذا الارهاب المدروس ، كان هدفه لفت نظر الدول الاربع الكبرى والتأثير على محادثاتهم ولا شك في ان نتائج تحقيقات اللجنة الدولية ، هزت الزعماء الوحدويين ، الذين كانوا يعتقدون حتى ذلك الوقت ، ان عدد معارضيهم يقتصر على بعض الزعماء المسيحيين الطموحين وتجمعات مسلمة ضعيفة • ومما اغاظهم كذلك ، اكتشافهم ان ثقل ايطاليا الدولي هو غير ثقل اثيوبيا • فحاولوا التأثير على الدول الاربع الكبرى والرأى العام العالمي بقوة واصرار وحدويين • في حين أنهم كشفوا عن الحقد الذي بدأ يباعد بين ارتري واخر •

تقرير مصير ارتريا في الامم المتحدة

مصلحة ارتريا كانت تقتضي تقرير مستقبلها السياسي في اسرع وقت • ذلك انه لم يكن بوسع اية ادارة مؤقتة ان تعالج المشاكل الاقتصادية الضاغطة مثل انتشار البطالة في المدن ، وبوار الاراضي الزراعية في الريف • كما انه لم يكن بوسعها ارواء عطش الارتريين المثقفين الشباب الى التطوير السياسي، فمصلحة ارتريا كانت تتطلب تخطيطا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا واستقرارا يضمن لها تطورا منظما • لكن قبل معرفة مستقبل ارتريا السياسي ، لم يكن هناك مجال للتخطيط ولا للتقدم •ولم يكن من شأن التردد والتأخير ايقاف التقدم فحسب ، بل التسبب في خلق الانشقاق بين المسيحيين والمسلمين ، وفتح الباب امام الاضطرابات والتصادم • وبعد ثلاث سنوات ونصف من المناقشات فشلت الدول الاربع الكبرى في اتخاذ قرار بشأن ارتريا وتسبب فشلها في ايذاء البلد ، ثم جاءت الامم المتحدة لتحدث ضررا اكبر قبل اتخاذها قرارا بشأن ارتريا ، بعد اكثر من سنتين •

احدى النتائج البارزة لنقل القضية للامم المتحدة ، كانت ازدياد امكانات ايطاليا للتأثير على القرار الذي سيتخذ • فالوحدويون الارتريون والاثيوبيون كانوا قد اعتقدوا ان اتفاقية الصلح قد ابعدت ، ضمنا ، ايطاليا من العودة الى مستعمراتها السابقة • وتضايقوا كثيرا عندما علموا ان الامر لم يكن كذلك ولم يطمئنوا الى الاهتمام الظاهري الذي ابدته بعض الدول الاربع الكبرى تجاه ايطاليا • ثم ان ايطاليا اليوم هي في وضع اقوى ، اذ كونها احد اعضاء الامم المتحدة ، يعطيها حق ابداء

رأيها في حل المشكلة . ومما يعطي رأيها وزنا ثقيلا ، العطف الذي تتمتع به لدى مجموعة دول اميركا اللاتينية .

وسريعا ما برزت قوة هذا الوضع الجديد ، في عقد عرف بأتفاقية «بيغني ـ سفورتزا» ، حول مشكلة ارتريا .

وكان وزير الخارجية البريطانية ، ارنست بيغن قد قدم عددا من التنازلات الى الكونت سفورتزا ، وزير الخارجية الايطالية ، في محاولة جديدة لحل المشكلة ، تضمنت مجموعة مقترحات جديدة اعتمدتها في شهر مايو (ايار) ١٩٤٩ ، اللجنة الاولى في هذه المقترحات تكليف ايطاليا بالوصاية على الصومال وطرابلس ومنح الاستقلال لبرقة بعد فترة وصاية تتولاها انكلترة ، وتقسيم ارتريا بين اثيوبيا والسودان (١) . وبعد ان تبنت اللجنة الاولى هذه المقترحات ، بدا من المؤكد منطقيا ان الجمعية العمومية ستقبل بها بدورها لكن انفجار اضطرابات مفاجئة ضد الطليان في طرابلس ، ادى الى قبول سريع في الرأى ، قبيل انعقادالجمعية العمومية في نيويورك ، للنظر في مسودة مشروع القرار التي اعدتها اللجنة الاولى . وعندما أنعقدت الجمعية العمومية في ١٧ مايو (ايار) ١٩٤٩ ، جرى التصويت اولا على المقترحات المتعلقة بكل بلد على حدة ، ومن ثم على المقترحات ككل . الاقتراح المتعلق بأرتريا ، وافقت عليه الجمعية العمومية بأكثرية ٣٧ صوتا ضد ١١ و ١٠ ممتنعين . اما المقترحات ككل ، فقد وردت

---

(١) مشروع القرار ، كان ينص بالتفصيل على ضم ارتريا ، باستثناء ولايتها الغربية ، الى أثيوبيا بالشروط المنصوص عليها فيما بعد ، لتأمين الضمانات اللازمة لحماية الاقليات وعلى ضم الولاية الغربية الى السودان الملاصق لها .



بأكثرية ٣٧ صوتا ضد ١٤ و ٧ ممتنعين · وهكذا حكم على ارتريا ان تعيش فترة جديدة من القلق وعدم الاستقرار

هزيمة مقترحات بيفني ـ سفورتزا ، أعادت توجيه الاهتمام الايطالي نحو ارتريا ، بعد ان اصبح واضحا انه لن يكون بوسع الجهود الديبلوماسية تمكين ايطاليا من استعادة مستعمراتها في افريقيا الشمالية · ولكن بدا من المعقول انها لو تخلت عن مطالبها في افريقيا الشمالية ، لاستطاعت كسب بعض التأييد حول وضعها في ارتريا والصومال ومصير البلدين لم يكن ذا شأن مباشر الا بالنسبة لاثيوبيا · وبدا ان العرب والدول الاسيوية ، كانت على استعداد للسعي وراء استقلال شمالي افريقيا · مقابل منح ايطاليا الوصاية على الصومال · الا انه كان من المستبعد ان يعارضوا مطالب اثيوبيا في ارتريا ، من اجل منح ايطاليا حق الوصاية عليها · فكان على ايطاليا اذا ، ايجاد صيغة لحل مشكلة ارتريا ، تحظى بموافقة دولية من جهة،وتضمن لها استمرار النفوذ في اقدم مستعمرة لها · وقررت ان تفعل ذلك بواسطة المطالبة بالاستقلال المباشر لارتريا · وكان هذا الحل الوحيد الذي من شأنه كسب التأييد الدولي ، على حساب اثيوبيا ·

هذا الاقتراح كان قد انطلق للمرة الاولى بواسطة تنظيم انشأه بعض المستوطنين الطليان وبعض الارتريين المضطهدين · تحت اسم « الجمعية الايطالية ـ الارترية» · وكانت هذه الجمعية قد ضمنت تغطية «الحزب الموالي لايطاليا» ، بعد انتهاء مهمة لجنة التحقيق الرباعية في ارتريا ، في ذلك الوقت ، اعتقد اعضاء الجمعية ، ان مسلمي ارتريا ، بعد ان خاب ظنهم بموقف انكلترا اثناء المحادثات مع اللجنة الرباعية ، سيعودون الى تبني وجهة

النظر الايطالية ، ومع ان الزعماء المسلمين ، شأن ابراهيم سلطان ، كانوا مدركين ان التحالف مع ايطاليا يكسبهم تأييدا سياسيا في الامم المتحدة ، ويسد حاجاتهم المادية في ارتريا ،لذلك فأنهم لم يشاركوا في المطالبة بنظام ايطالي • واذا كان لا بد من وجود تحالف ، فليكن على اساس الشروط التي حددها التجمع الاسلامي : الاستقلال ، بعد فترة وصاية ، من الافضل ان تؤمنها انكلتره فامام استحالة اي تأييد اسلامي لقيام نظام سياسي ايطالي في ارتريا ، كان الاستقلال القاعدة المشتركة الوحيدة •

بالرغم من انهم كانوا اول الهازئين بمطالب التجمع الاسلامي، بدأ زعماء الجمعية الايطالية ـ الارترية يتحولون الى تأييدها ، شرط ان يأتي الاستقلال نتيجة لمجهود ايطالي ، كانوا يفكرون بأرتريا مستقلة اسميا ، وتكون فعليا وثيقة الارتباط بايطاليا، كما كانوا يتخيلون ان ايطاليا تستطيع ان تضم ارتريا تحت جناحيها ، وذلك بمنحها المساعدات المالية والاقتصادية والحماية العسكرية اذا اقتضى الامر ولقد ارتأوا أن تعطى الجنسية الارترية الى الطليان المستوطنين فيها ، فيكون بوسعهم تأمين التوازن اللازم بين الفئات المسيحية والمسلمة المتصارعة ،والامساك بالادارة الحكومية بفضل تفوق امكاناتهم • مثل هذا التفكير طرح مرارا في المناقشات التي كانت تدور خلال الاشهر الاولى من سنة ١٩٤٩ ، ومن ثم في الصحف الايطالية المحلية •

بعد فشل مقترحات بيفن ـ سفورتزا في الامم المتحدة،التقت في نيويورك وفود عن التجمع الاسلامي ، والحزب الموالي لايطاليا والجمعية الايطالية ـ الارترية ، وتقدموا بطلب مفاجىء الى الامم المتحدة بموافقة الحكومة الايطالية التامة ، باعلان استقلال

ارتريا ، ولدى عودة الوفود الى ارتريا ، اجروا اتصالا بالحزب الليبرالي التقدمي ، حليف التجمع الاسلامي القديم · كانت نتيجته التوصل بعد مدة قصيرة الى قيام اتحاد بين الاحزاب الارترية الثلاثة المناهضة للوحدة مع اثيوبيا ، سمي بالكتلة الاستقلالية ودعى الى استقلال ارتريا المباشر · وبالرغم من السرعة التي تم فيها التحالف ، وبالرغم من ان قيامه لم تسبقه استشارة صفوف القواعد ، فأن ما حدث لم يلق اية معارضة ظاهرة ·

كان بوسع التحالف الادعاء بأنه يمثل اكثرية الشعب · لكنه بدا واضحا بالمقابل ان ايطاليا تعمل على اساس مخطط مدروس، ولم تكن تترك شيئا للاحداث ، وفي اوائل السنة تبعت الحكومة الايطالية مثال الاثيوبيين ، وعينت ضابط ارتباط لها في ارتريا اسمه الكونت دي غروبللو ولم يبال الكونت بأن نشاطه في سبيل كسب التأييد لقضية الاستقلال كان ظاهرا · وكان من المعروف انه وبعض العملاء الطليان ، قد صرفوا اموالا طائلة في سبيل القضية · صحيح ان الوحدويين استعملوا الاموال الاثيوبية لتقوية مواقعهم ، لكنه لم تكن لديهم الامكانات اللازمة لرشوة الناس على مثل هذا النطاق الواسع · ومهما كانت طريقة صرفه، كان لا بد للمال من ان يفعل فعله على شعب فقير غير ناضج سياسيا · وكانت النتيجة ان تجمعات مسيحية كثيرة ، كانت تعيش فوق جوانب الهضبة كالبلينيين مثلا ، تخلت عن الحزب الوحدوي كما ان «الخارجين» القلائل من المسلمين الذين كانوا قد وقفوا مع الوحدويين ، وجدوا الان اعذارا للتخلي عنهم · وحتى في صفوف بعض غلاة الجماعات الاتحادية ، كان للاموال التي صرفها الطليان ، اثرها البارز ·

في شهر سبتمبر (ايلـول) ١٩٤٩ ، بـدأت الدورة الرابعة للجمعية العامة للامم المتحدة • مناقشة جديدة للقضية الارترية، وقررت اعلان الاستقلال المباشر لليبيا ، واخضاع الصومـال لعشر سنوات من الرعايـةالايطالية ، يمنح بعدها الاستقلال•وفي الواحد والعشرين من شهر نوفمبر (تشرين ثان) ، اوصت بتأليف لجنة مهمتها «التعرف بصورة اكمل على رغبات شعب ارتريا ، واعداد تقرير بالموضوع ورفعه الى الجمعيـة العموميـة ، مـع المقترحات التي تراها مناسبة لحل مشكلة ارتريا (١) •

وتألفت اللجنة من مندوبي النروج وغواتيمـالا وجنوبـي افريقيا ، باكستان وبورما • اما قرارات الامم المتحدة حول الصومال وليبيا ، فلم يكن من شأنهما تطمين الوحدويين ، لانها كشفت عن تحيز لمبدأ الاستقلال ، لم يكن مستحبا بالنسبة اليهم• وفي موضوع الصومال مثلا ، حيث كان الشعب في ذلك الوقت ، يعارض اي نوع من الوجود الايطالي ، جـاءت قرارات الامـم المتحدة تكشف عن ميول دولية لصالح ايطاليا • وفي الوقت الذي كان الوحدويون يخسرون بعض ركـائزهم • كـان يزداد خطر تفضيل اللجنة الدولية لمبدأ استقلال ارتريا • بالمقابل كـان التحالف واسياده الطليان في عيد وكانت الصحافة الايطاليةالمحلية تهزأ من حظ اثيوبيا •

من اجل فهم ما حدث فيما بعد ، يجدر بنا ادراك الشعـور الذي كان يسود الاوساط الوحدوية في ذلك الوقت • فقد كانت تنظر الى التحالف كتنظيم اصطناعي • انشىء بواسطةاموال ايطالية

---

(١) قرار رقم ٢٨٩ ، صفحة ١١ •

لخداع الرأى العـــام العالمي بطلب « الاستقلال المباشر» ٠ ولا يشكل هذا الطلب سوى غطاء شفاف لارتباط غير محدد بايطاليا ، ولتعاضد مع الطليان المقيمين ومع الاقليات من أجناس مختلفـة ، وكـان الارتريون المنضمون الى التحالف مجرد خونـة بنظر الوحدويين ، بـاعوا بلادهم لاشرس أعداء أثيوبيا ٠

في مثل هذه الاجواء ، كان من الطبيعي ان يلجأ الوحدويون الى العنف ٠ لم يكن هناك ما يخسرونه.بالعكس ٠٠ فان ما حصل في فلسطين وفي طرابلس ، اثبت ان هناك مجالا للربح ٠ فالمبدأ القائل بأن العنف لا «يدفع» ، قد ثبت فشله ، اكثرهم آمن بأنه سيفيد ، وبأسرع مما كان متوقعا ، وبالرغم من ان ارتريا لـم تشهد اية اضطرابات جدية بعد تلك التي حدثت سنة ١٩٤٨ ، بعد سفر لجنة التحقيق الرباعية، فان بعض المتطرفين الوحدويين قاموا ببعض الاعمال الارهابية ضد خصومهم ، بقيت بدون عقاب لكن هذه المرة ، لم تكد الدورة الرابعة للجمعية العمومية للامم المتحدة ، تنتهي ، حتى اطلقوا حملة ارهاب وعنف منظمة ضد جماعة الكتلة الاستقلالية ، ادت بين اكتوبر (تشرين اول)١٩٤٩ وفبراير (شباط) ١٩٥٠ ــ موعـد وصـول اللجنـة الدولية الجديدة ــ الى مقتل تسعة ايطاليين وهندي واحد ويوناني وثلاثة مسيحيين من انصار التحالف واربعة من رجال القبائل المسلمين ٠ سلسلة الارهاب هذه تضمنت كذلك القاء القنابل اليدوية وهجمات بالبنادق على مقاه يملكها طليان في اسمرا وغدى وقرى ، والقاء قنابل يدوية على مناصرين للكتلة الاستقلالية من طليان وارتريين في اسمرا ومصوع ودقي محاري وقاموا بهجوم منظم على قرية احد زعماء الولايات في منطقة اكلي قوزاي ، وهو من مناصري

الكتلة ، كما قاموا بغزو وتدمير مزارع ايطالية وسرقة مواشي قبائل مسلمة ، وبلغ الارهــاب أوجه في شهر فبراير (شباط) وموعد وصول اللجنة الدولية ، عندما انفجرت معارك عنيفــة بين المسلمين والمسيحيين في اسمرا، دامت خمسة ايام وتسببت في عدد كبير من القتلى والجرحى ٠

سلسلة العنف والارهاب هذه ، تلتها حملة تهديد ضد الطليان وانصار الكتلة من الارتريين ٠ وقامت فرق مسلحة من جماعة الـ « شفتا » المسيحيين بترك رسائل ومنشورات في الامكنة التي اعتدوا عليها ، مهددين الطليان بالموت ان هم ناصروا الكتلة ، والارتريين بعائلاتهم وممتلكاتهم اذا لم يتخلــوا عنــه ٠ ونشرت الكنيسة القبطية تحذيرا في جريدة «اثيوبيا» الوحدوية التــي بدأت بالظهور سنة ١٩٤٨ قالت فيه بانها ستحرم اعضاء الكتلة وعائلاتهم ، عن تقديم المراسيم الدينية لهم ، من عمــاد وزواج ومناولة ودفن ، ومن جهتها ، عمدت السلطات الاثيوبية الى طرد رجال قبائل التجرى المسلمة ، التي كانت تقطع الحدود مــع مواشيها سعيا وراء الكلأ في اشهر الشتاء والربيع الجافة مستثنية منهم اولئك الذين كانوا يحملون بطاقــات عضويــة في الحزب الوحدوي ٠

الامر الاكبر الذي خلفته هذه الحملة ، كان على الذين تركوا والذين كانوا يفكرون بترك الحزب الوحــدوي ٠ ففــي هــذه الظروف وجدوا انفسهم امام الخيار بين عضوية الكتلة الذي كان يعرض وجودهم الجسدي للخطر ، بالرغم من الارباح المادية التي يؤمنها لهم ، وبــين العــودة الى صفوف الوحدويــين واعتمدت الاكثرية الخط الثاني ٠ لم تكن هذه هي الهزة الوحيدة التــي

اصابت الكتلة ، فقبل وصول اللجنة بأيام تفككت ، وخسرت اكثر من نصف اعضائها نتيجة الانقسامات التي وقعت في صفوف التجمع الاسلامي والحزب الليبرالي التقدمي • الحزازات الشخصية والغيرة لعبت دورها في هذه الانقسامات لكن السبب الرئيسي ، كان الكره الذي كان يباعد بين اعداء الكتلة وانصاره • اخصام التحالف مع ايطاليا ، قبلوا به او ل الامر كأجراء مناسب مؤقت تفرضه الظروف • لكن اللعبة الايطالية الظاهرة والدعاية الوحدوية ، كانتا قد بدأتا التفاعل بين الناس وراحت الاسئلة تتوالى ، ما هو موقف الكتلة من اعطاء المستوطنين الطليان الجنسية الارترية ؟

بأية شروط ستعطي ايطاليا المساعدات المالية والفنية لارتريا المستقلة ؟ بأية شروط كانت ايطاليا تمول الكتلة • ديبلوماسية ابراهيم سلطان المقنعة ـ كان اقد اصبح الامين العام للكتلة ـ ابعدت الكثير من العواصف لكنه كان اعجز من ان يحقق اكثر من ربح الوقت بالتهرب والمماطلة • ولم تكن عفويته على مستوى هذه المهمة المستحيلة •

ولم يكن يجمع بين المتمردين في الحزبين سوى تخوفهم من النفوذ الايطالي • داخل التجمع الاسلامي ، كان التمرد محصورا في المناطق الغربية ، بقيادة الشيخ علي موسى (١) ،راداي، زعيم احد تجمعات قبائل التجرى ، وكان يضمر بعض الشكوك حول

---

(١) المعروف ان علي موسى راداي كان صنيعة بريطانية ولم يحظ تجمعه الذي يشير اليه الكاتب بحزب الرابطة الاسلامية للمنطقة الغربية ، وهو حزب التقسيم ، سوى بأقلية ضئيلة من العدد لمشاع الموظفين في الحكومة البريطانية (المترجم) •

ارتباطات ابراهيم سلطان بأيطاليا،ويقف في وجه طموحه • وكان المتمردون يقفون ضد مطالب ايطاليا واثيوبيا في ارتريا• لكن مشكلتهم كانت انه لم يكن لديهم قناعات ايجابية ، وكونهم محصورين في غربي ارتريا ، فرض عليهم العمل ضمن اطارها المحدد • وكانوا يتوقعون تأييد بريطاني ، ولولا العداوة القائمة بين بني عامر والهدندوا ، لكانوا اعلنوا تفضيلهم لوحدةالمنطقة الغربية مع السودان • لكنهم توصلوا الى حل غير منطقي، يرمي الى طلب اعلان استقلال ارتريا الغربية ، بعد فترة من الوصاية البريطانية •

بأختيارهم السير في طريق مستقلة كان افراد « حزب الرابطة الاسلامية منطقة الغرب» • وهو الاسم الذي راح المتمردون يطلقونه على انفسهم ـ قد اداروا **ظهورهم** للمتمردين في الحزب الليبرالي التقدمي ـ الاخيرون كانوا يفضلون حلا عن طريق انشاء التجراى الكبير • لكن بعد تحول حركة الاستقلال الى ايدي الطليان ، وامام سعي المسلمين المتحدثين بالتجرى وراء اتصالات خارج ارتريا ، بدأ **زعماؤهم** يفتشون عن نوع من التوافق مع الوحدويين • خطر الوحدة مع اثيوبيا كان بنظرهم محصورا بالخوف من الهيمنة الاثيوبية • اما اذا كان من الممكن ايجادنوع من الوحدة تترك ادارة شؤون ارتريا في ايدي الارتريين،وتحافظ على اللغات والعادات الارترية ، فأن ذلك الوضع يكون افضل من استقلال برعاية الطليان ، وكانت زيارة قامت بها جماعة من المتمردين برئاسة ديجاسماتش ابرهاتسما ، الى اديس ابابا، كافية لتوضيح الامور ، ونظم المتمردون انفسهم في « الحزب الاتحادي الليبرالي » وأخذوا ينادون « بالوحدة المشروطة » بين ارتريا واثيوبيا •

هذه التطورات وضعت الوحدويين في موقع افضل لمواجهة مهمة اللجنة الدولية الجديدة . فوراء واجهة « الكتلة الاستقلالية» التي كانت تدعي في ذلك الوقت انها اتحاد «لدزينة» من الاحزاب والجمعيات ، لم يكن يقف الا ن سوى الحزب الموالي لايطاليا، وبقايا من التجمع الاسلامي ، تمثل مسلمي اسمرا ، ومصوع والساهو والسمهر والدناكيل وبعض قبائل تجرى الملتزمة بأخلاص شخصي لابراهيم سلطان . اما المنظمات الاخرى المعدودة في لائحة احزاب الاتحاد ، فلم تكن تضم الا عددا قليلا من الانصار والعملاء المأجورين . اما حزب الرابطة الاسلامية في المنطقة الغربية فبالرغم من كونه أقوى أحزاب المنطقة الغربية لم يكن له اية ركائز في المناطق الاخرى . كما ان انشاء الحزب الاتحادي الليبرالي ، الغى تقريبا المعارضة المسيحية ، الوحيدة للقضية الاثيوبية . (١)

ثم تمكن الوحدويون من التوصل الى اتفاق مع «حزب الرابطة الاسلامية» في المنطقة الغربية ، يتوقفان بموجبه عن مهاجمة احدهما الاخر . ويتعاونان في مواجهة الكتلة . ومن جهتهم وافق الوحدويون على عدم فرض مطالب اثيوبيا على المنطقة الغربية، «اذا كانت اكثرية سكان ارتريا الغربية لا ترغب في الوحدة مع اثيوبيا» (٢) .

وكان على اللجنة المرسلة من قبل الامم المتحدة ان تتأكد بصورة اشمل من رغبات سكان ارتريا ، وان تتفحص قضية حل المشكلة الارترية ، وان تتقدم بتقرير الى الجمعية العمومية ، مع

---

(٢) تمت هذه الصيغة بتدبير بريطاني ـ أثيوبي حيث جمعا عملاءهما في تحالف معاد للاستقلال (المترجم) .



اقتراحات مناسبة لايجاد الحل المرجو للقضية الارترية» ، وكان عليها اجراء تحقيق يحل التناقض الذي وقع بين الدول الاربع الكبرى ، وتحديد نسبة الارتريين الذين يقفون مع كل من الحلول المطروحة ، تحديدا لا يترك مجالا للشك ، والتأكد مما اذا كان بوسع ارتريا ان تعيش مستقلة اقتصاديا • وهذا يعني انه كان على اللجنة الجديدة ان تقوم بتحقيق ادق واشمل من الذي اجرته اللجنة الرباعية • لكن النتيجة كانت ان اللجنة الجديدة لم تكن الا نسخة مضحكة عن اللجنة السابقة • وكانت تتألف من قاضيين: ارليني كواله (النروج) واونغ خاين (بورما)، ومحاميين: ضياء الدين (الباكستان) وكارولوس غارسيا بارو (غواتيمالا) وجندي : المايجور جنرال ف ، ه • ثيرون (جنوبي افريقيا) • وبقيت اللجنة في ارتريا ، من ١٢ فبراير (شباط) الى ٦ ابريل (نيسان) ١٩٥٠ ، حيث قامت بمهمتها متبعة نفس الطريقة التي اتبعتها قبلها اللجنة الرباعية • فطلبت من الادارة البريطانية ان تؤمن لها المعلومات نفسها التي طلبتها اللجنة الرباعية ، كما كان على ممثلي الاحزاب والمنظمات التجارية والثقافية والتقنية ، الاعراب مرة جديدة عن وجهات نظرهم • اللجنة الرباعية الجديدة تحركت ، مثلما فعلت الاولى ، من أسمرا لزيارة بعض المناطق ، لكنها زارت عددا أقل من المناطق ، وقضت فيها وقتا اقصر من الوقت الذي امضته اللجنة الرباعية ، وفيما اتبعت اللجنة الرباعية طريقة معينة للوقوف على اراء الناس ، فأن اللجنة الثانية لم تفعل اكثر من سرد ملاحظات عابرة عن مختلف التجمعات ، من الصعب اثبات مدى وزنها التمثيلي •

كما ان عمل اللجنة تأثر بتحيز بعض اعضائها الظاهر ،

وبالاصطدامات التي حصلت بينهم . المندوبان الغواتيمالي والباكستاني لم يخفيا تأييدهما المطلق لاستقلال ارتريا . النروجي اظهر تحيزا لاثيوبيا . وكان الغواتيمالي والباكستاني المحاميان ، يوجهان أسئلتهم الى الناس كما لو كانوا شهودا في قضية جزائية . فكانا يواجهان انصار « الكتلة الاستقلالية » بأسئلة تساعد على ابراز الافضل في قضيتهم بينما كانا ينصبان الفخاخ لمعارضي الاستقلال للايقاع بهم في تناقضات وتصريحات ليست بصالحهم . بعض هؤلاء عومل معاملة سيئة كانت مجال التعليق والانتقاد . وكذلك كانت الاصطدامات العلنية والمخجلة التي كانت تقع بين المندوبين الغواتيمالي والنرويجي .

الخلاف الحاد في وجهات النظر ، ادى الى صياغة تقريرين مختلفين ، ولا اقل من ثلاث مجموعات من الاقتراحات المختلفة(١) مندوبو النروج وجنوبي افريقيا وبورما ، استنتجوا ان الاقلية من الارتريين فقط تريد الاستقلال ، وانه ليس بوسع أرتريا العيش في ظل استقلال اقتصادي . مندوبا الباكستان وغواتيمالا اوردا ان الارهاب وسؤ استعمال الكنيسة القبطية لسلطتها، حالا دون تعبير الناس عن أرائهم بحرية . ومع ذلك كان رأيهما بأن الاكثرية الساحقة تريد الاستقلال . وفيما اتفق المندوبون الثلاثة الاخرون ، على ضوء تقرير اعده الدكتور ف . فان بيليوني ، عضو وفد جنوبي افريقيا المتخصص بالاقتصاد قال" ان ارتريا لا يمكن ان تكفي نفسها اقتصاديا ، فقد عمد المندوبان الغواتيمالي والباكستاني الى اتهام الادارة الانكليزية بأعاقة

---

(١) تقرير لجنة الامم المتحدة حول ارتريا ، السجل الخامس ، الملحق عدد ٨ ، ١٩٥٠ .



التطور الاقتصادي في ارتريا ، كوسيلة لتقوية امال بريطانيا بالتقسيم

وفيما اتفق مندوبو النروج وجنوبي افريقيا وبورما على ان استقلال ارتريا غير واقعي وغير مرغوب فيه من اكثرية السكان فأنهم اختلفوا عندما كان الوقت مناسبا لتقديم مقترحات بناءة • المندوب النرويجي أكد ان الحل الواقعي الوحيد هو وحدة أرتريا مع اثيوبيا ، لكنه رأى ان تبقى المنطقة الغربية تحت الرعاية البريطانية لبعض الوقت ، ينتقي بعدها سكانها بين الانضمام الى اثيوبيا او الى السودان • بينما رأى زميلاه الافريقي الجنوبي والبورمي ان حل المشكلة يبدأ عن طريق التوفيق بين اعتماد ارتريا الاقتصادي على اثيوبيا والقومية الاثيوبية السائدة بين سكان الهضبة من جهة ،وبين مخاوف الطليان والمسلمين من اثيوبيا وانكماش الارتريين من جهة أخرى ، وكان الحل الذي اقترحاه هو الحكم الذاتي لارتريا واتحاد فدرالي مع أثيوبيا في ظل التاج الاثيوبي • فطالبا بحكومة ارترية تتمتع بالاستقلال الذاتي في المجالين التشريعي والتنفيذي ، على ان يعهد بشؤون الدفاع والسياسة الخارجية والمواصلات ، الى حكومة أتحادية •

رد المندوبان الباكستاني والغواتيمالي ، ان السكان المسلمين والاقلية الايطالية النافذة ، لا يمكن ان تقبل بحل كهذا ،ورفضا التقسيم على اساس انه سيسيء الى اقتصاديات البلاد ، وانه غير مرغوب على كل حال من الشعب • وقالا بأن حلا على اساس الاتحاد يستحق الاخذ بعين الاعتبار ، الا انهما لا يجدان سببا لتأييده • واردفا بوجوب اعلان استقلال ارتريا اولا ، لتتمكن من اختيار مصيرها بحرية : اما الانضمام الى الاتحاد او البقاء مستقلة

لكنهما اقترحا منح ارتريا الاستقلال بعد فترة انتقالية مدتها عشر سنوات ، توضع خلالها ارتريا تحت وصاية الامم المتحدة ، وتتولى اعمال الوصاية وادارة شؤون البلاد لجنة تشمل الولايات المتحدة ، واثيوبيا ، وايطاليا ، ودولة اسلامية ، واحدى دول اميركا اللاتينية • وبدل ان توضح لجنة الامم المتحدة النتائج التي كانت قد توصلت اليها اللجنة الرباعية ، زادتها تعقيدا • لذلك لما عادت الجمعية العمومية للامم المتحدة للاجتماع في سبتمبر (ايلول) ١٩٥٠ ، لدراسة تقرير اللجنة لم تجد نفسها اكثر اطلاعا على رغبات الشعب الارتري، ولا على حقيقة الاوضاع الاقتصادية كما كانت عليه قبل سنتين لكنها وجدت نفسها في وضع أفضل لاتخاذ قرار ، بعد ان انخفض عدد الحلول المقترحة الى الثلاثة المطروحة امامها • ولما كانت الجمعية العامة عاجزة عن تحديد اي من هذه الحلول يخدم مصلحة ارتريا بصورة افضل ، كان عليها ان تنظر الى المسألة في اطارها الدولي • وجاء الاقتراح الذي انتهى اليه مندوبا جنوبي افريقيا وبورما ، بانشاء دولة اتحادية، يشكل نوعا من الحل الوسط بين الوحدة والاستقلال ، فتبنته الجمعية العامة في الثاني من ديسمبر (كانون الاول) ١٩٥٠ بأكثرية ٤٦ صوتا ضد ١٠ اصوات (١) •

وقد اوصت اللجنة العمومية للامم المتحدة بموجب هذا القرار بأن أرتريا تشكل وحدة تتمتع بالحكم الذاتي ، متحدة فدراليا مع اثيوبيا تحت سيادة العرش الاثيوبي، وتتمتع الحكومة الارترية بالسلطات «التشريعية والتنفيذية والقضائية» التي تتعلق

(١) القرار رقم ٣٩٠ ـ أ ـ التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة في ارتريا • ص ٧٤ ـ ٧٥ •



بالشؤون الداخلية • اما سلطة الحكومة الاتحادية فتمتد الى شؤون الدفاع والسياسة الخارجية ، والعملة والمال والتجارة الخارجية والداخلية ، والمواصلات الخارجية والداخلية ، بمافيها المرافىء ، وتشمل سلطة الحكومة الارترية «كافة الشؤون التي ليست من صلاحيات الحكومة الاتحادية ، بما فيها الشرطة المحلية واقرار ضرائب لتغطيةالمصاريف المحلية واقرار ميزانيتها الخاصة ونص القرار على انشاء مجلس امبراطوري اتحادي ، نصف عدد اعضائه من الاثيوبيين والنصف الاخر من الارتريين • ونص كذلك على ان «تسود الاتحاد جنسية واحدة» وتقرر ان تمرالبلاد بفترة انتقالية لا تتعدى الخامس عشر من سبتمبر (ايلول)١٩٥٢ تشكل خلالها حكومة لارتريا ويوضع لها دستور • والى ذلك الحين تستمر الادارة الانكليزية في تحمل مسؤولياتها في ادارة شؤون ارتريا ، وتنظيم اجهزتها الادارية ، ودعوة مجلس تمثيلي ارتري ونص القرار على تعيين مفوض دولي يتولى وضع مسودة للدستور الارتري ، تعرض بعد ذلك لموافقة المجلس التمثيلي الارتري وأمبراطور أثيوبيا، وكان تعيين السنيور ادواردو انزي ماتيانزو البوليفي ، اخر خطوة لتنفيذ القرار •

حل مسألة ارتريا كان قد تطلب خمس سنوات من المناقشات والمحادثات • واما الثمن فقد دفعه الشعب الارتري • الوعدالذي شكله التقدم المتواضع الذي تحقق خلال المرحلة الاولى من حياة الادارة البريطانية لم يتم • ففي كل دولة تخرج من تحت الحكم الاستعماري يأتي وقت يتوقف عنده كل تقدم ، حتى يتحدد الهدف السياسي الواجب تحقيقه • هذا الوقت كان قد حان بالنسبة لارتريا بعد الحرب ، ولكن مزاج الدول الاربع الكبرى،

والامم المتحدة ترك مصير أرتريا يتأرجح بين التقسيم والوحدة مع اثيوبيا ، والاستقلال حتى الوصاية الايطالية •وفيما شهدت السنوات الاولى لفترة ما بعد الحرب ، تطورات ثورية في بلاد مستعمرة اخرى ، وحتى بالنسبة للسودان القريب ، فان ارتريا لم تشهد سوى تطور ضئيل يذكر •

وهذا ليس بالمهم اذا ما قورن بالخراب الذي سببه التدخل الايطالي والاثيوبي ففيماكان سياسيون عالميون يناقشون مستقبل ارتريا ، كان الاثيوبيون والطليان، ينظمون ويسلحون الاحزاب والفئات الارترية ، لتحارب بعضها بعضا من اجلهم • وفي هذا المضمار لم يترددوا في استغلال عداوات قديمة واثارة حساسيات خطرة •

ولولا مساعداتهم لما تمكن لا الوحدويون ولا الكتلة الاستقلالية من السيطرة على جزء من النيين مشوا وراءهم ، ولما قامت الاضطرابات الخطرة التي هزت البلاد في ١٩٤٨ و ١٩٤٩ ، كنتيجة مباشرة لتدخلهم ، استمر العنف والاضطرابات بدون انقطاع ، تاركة وراءها خطا طويلا من الموت والجراح والدمار ، والعطش للانتقام • وحتى في الوقت الذي اتخذت فيه الامم المتحدة قرارها ، تركت اجزاء كبيرة من ارتريا ضحية الفوضى• وبعد حل مشكلة مستقبل أرتريا اعتقد الكثيرون ان الحساسيات ستموت ، وان الامن والنظام سيعودان الى البلاد ، لكن هذا الاعتقاد كان سرابا •

الفصل الرابع

الإنتقال الى الحكم الذاتي بالشراكة مع اثيوبيا ١٩٥١ - ١٩٥٢

مشكلة الأمن

قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ، كان من المفروض ان يدخل موضع التنفيذ قبل الخامس عشر من سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ ، لكن وصول مفوض الامم المتحدة ، ادوارد وانزه ماتيانزو في التاسع من فبراير (شباط) ١٩٥١ ، الى اسمرا ، لم يترك له سوى ١٩ شهرا لاعداد وتنفيذ كل ما نص عليه القرار . كان على الحاكم الاداري تأليف حكومة ارترية وتنظيم الارتريين على كل المستويات والدعوة الى مجلس تمثيلي ، والاعداد لانتقال السلطة الى مسؤولين ارتريين واثيوبيين وكان على المفوض الدولي وضع مسودة ودستورارتري (بعد استشارة الادارة البريطانية والحكومة الاثيوبية وسكان البلاد) ، وعرضها على المجلس التمثيلي الارتري ، والسعي بعد ذلك الى تشكيل حكومة محلية .

لكنه لم يكن من الممكن عمل اي شيء قبل السيطرة على جماعات الـ «شيفتا» الذين كانوا يجمدون حكومة البلاد وحياتها

الاقتصادية • وبعد دراسة سريعة للاوضاع ، اعلن السنيور ماتيا نزو في مؤتمر صحفي عقده في اول مايو (ايار) ، انه عاجز عن عمل اي شيء قبل ان تتحسن الاوضاع وقال : «لا اعتقد انه من المفيد البدء بهذه الاستشارات في وقت يكون فيه الشعب ـ الذي يريد السلام والامن قبل اي شيء اخر ـ معرضا للخطر • كما انني لا اعتقد انه من المناسب ان ازور مناطق البلاد ، حاملا علم الامم المتحدة على طرقات تسيل فوقها دماء الشعب على يد الارهابين (١) •

ومن اجل فهم هذه المشكلة ، لابد من توضيح لقضيةال «شفيتا» وكيفية وصولهم الى حد باتوا معه يشكلون تهديداجديا لامن البلاد •

كلمة «متمردون» او «قطاع طرق» ربما كانتا افضل تعبير انكليزي لكلمة «شيفيتا» الاثيوبية ، لكن لكلتا الكلمتين معانشبيهة لا تنطبق بالضرورة على كلمة « شيفيتا » في الماضي تعرضت اثيوبيا باستمرار لهزات الـ «شيفيتا» • روحهم الاستقلالية العنيدة، واعمالهم الانتقامية المستمرة وعطشهم للانتقام جرأتهم ، وطبيعة جبالهم الموحشة ، وامدادات كريمة بالبنادق الفرنسية اولا والايطالية من بعد ، طيلة السنوات المئة الاخيرة ، كل هذا كان بمثابة المقبلات الناقصة لخارجين تقليدين على القانون والنظام • اللصوصية امنت باستمرار اجرا سهلا لاي مغامر تمكن من قيادة بعض من الاتباع • وكان بوسع اقواهم اجبار السلطة المركزية على الاعتراف بهم حكاما محليين ، او على الاقل السكوت

---

(١) تقرير مفوض الامم المتحدة في ارتريا خلال عام ١٩٥١ ص ١٩٥ ، ص ١٧٧ •



على تجاوزاتهم . وكان بوسع اكثرهم العيش «الكريم» بمايعود به من اعمال السطو ، واموال «الخوة» ، او العمل كمرتزقين في خدمة بعض القبائل او التجمعات العائلية . اما اللصوص الصغار الذين لا نفوذ لهم ، فكان عليهم ان يخافوا العقاب .

ربما كان افضل انجازات ايطاليا في ارتريا ، انها تمكنت من فرض القانون والنظام في بلد لم يعرفهما من قبل . الحكومة الايطالية كانت سلطة غريبة ، ولم يكن لموظفيها المسؤولين سوى ارتباطات سطحية مع البلاد . اما سمعتها فكانت قد اهتزت بعد هزيمة عدوى المذلة . ومع ذلك تمكنت من انتزاع السلاح من شعب كان عنده الكثير منه ، وفرضت النظام والقانون . حتى انها تمكنت من السيطرة على جماعة الـ «شفتا» الذين عبثوا بامن البلاد مدة طويلة . كان تحت تصرف السلطة الايطالية في ارتريا قوة عسكرية لا بأس بها . لكنها لم تحقق هذا الانجاز بفضل القوة العسكرية وحدها . فأعمال المطاردة العسكريةوحدها كانت ترافقها تدابير احتياطية وعقابية ضد الاملاك والاشخاص الذين تربطهم « بالشفتا »مصالح او قرابة . وكانت تأخذ الرهائن من اقاربهم ومحاصيلهم من حبوب وماشية . كما كانت تتخذ تدابير عقاب جماعية ، كفرض الجزية ، وهدم المنازل، واحراق الحصاد . وكان الجنود احيانا يرابطون في القرى كعقاب لسكانها . ولم يكن من شأن مثل هذه التدابير ان تثير اي انفعال او دهشة في مجتمع ، لامكان للفرد فيه الا كجزء من العائلة او التجمع او القبيلة ، وحيث الجريمة تعتبر مسؤولية جماعية اكثر مما هي مسؤولية فردية .

وقد ساهمت الوحدات الارترية في الجيش الايطالي مساهمة

فعالة في اعادة الهدوء والامن الى البلاد • الانخراط في الجيش كان للشباب الارتري بمثابة البديل عن اللصوصية ، فكـــان ان احتضن السلك العسكري اكثرهم مغامرة ، وبالتالي اكثرهـــم خطرا على المجتمع • واتاحت الخدمة العسكرية لشباب القبائل والقرى فرص السفر الى افريقيا الشمالية والصومال ، وأخيرا أثيوبيا كما ان الحملات الاستعمارية الايطالية فتحت لهم مجالات المغامرة ، دون التعرض للخطر • وفي الاجواء المتساهلة التي كانت تسود الجيوش الاستعمارية لم تكن فرص السطو معدومة منهم خدم بجدارة وكان يمنح التقدير والالقــاب ، والتعيين في بعض الاحيان ، في مراكز قيادية في البلاد • كثيرون منهم قبضوا معاشات تقاعدية ، أو مكـافآت ، وكلهم أعفي مـــن الضرائب وسائر الموجبات المجتمعية المفروضة حسب تقاليـــد قديمة او قوانين حكومية جديدة •

تسريح الوحدات الارترية سنة ١٩٤١ ، شكل اكبر تهديد للامن والقانون ، منذ ان فرض الطليان السلام علــى البلاد • فكانت أرتريا تعج بالجنود المسرحين ،الذين اما كانوا بدون عمل او انهم وجدوا الحياة المدنية غير ملائمة • كثيرون منهم كانوا قد عادوا بسلاحهم وذخيرتهم واحتفظوا بها للمستقبل • وكان السلاح يرقد سائبا في ساحات القتال او مجمعا في عدد من المخابىء والمستودعات • ومال الميزان ميلا خطرا لصالح الاضطرابات • الانتقال الهادىء من النظام الايطالي الى السلطة الانكليزية •

والتقدير العالي الذي رافق الجيوش الانكليزية بعد حملــة افريقيا الشرقية ، ووجود قوات عسكرية لا بأس بها في ارتريا ، كل ذلك من شأنه تأخير الانفجار ، وقــد بــدأت الاحــداث كما

رأينا ، عندما دخلت قوات مسلحة من قبائل بني عامر ، بزعامة عريف سابق في الجيش ، في حرب مكشوفة مع قبائل الهدنروا ، على الحدود السودانية ، خلال سنة ١٩٤٢ ،وامتدت الاضطرابات الى منطقة غاش ـ ستيت ، حيث انفجرت المعارك القبلية بين الكوناما الخجولين وجيرانهم الغزاة • وفي الوقت نفسه كانت بعض مناطق الهضبة ، الواقعة على الحدود الاثيوبية ، تشهد بعض أعمال الغزو على يد جماعات صغيرة من آل « شيفتا »

لكن هذه الاضطرابات لم تشكل اي تهديد ظاهر للسلطة البريطانية • فقد كانت معظم الغزوات تجري في مناطق الحدود البعيدة ، ولم تكن تترك اي اثر يذكر على حياة البلاد وفيما كانت الاضطرابات البسيطة التي شهدتهامناطق الحدود الاثيوبية تميل الى الهدوء ، ادت مفاوضات سلام جرت سنة ١٩٤٥ ، الى وقف الاصطدامات الاكثر خطورة التي كانت تجري في ارتريا، الغربية • وجرى التوفيق بين المتنازعين ومنح العفو للخارجين على القانون •

السهولة التي ميزت عودة السلام ، حولت الانظار عن عجز الادارة المؤلم في السيطرة على الخارجين على القانون ، فالشرطة لم تكن من النوع الصالح لمهمام كهذه ، وكانت «قوة الدفاع السودانية» المرابطة فيارتريا ، مجهزة ومدربة للحروب التقليدية وليس لخوض حرب عصابات • اما ضباط سلاحي الشرطةوالجيش فكان يعيق تصرفاتهم جهلهم لتعقيدات الاوضاع السياسية والاجتماعية المحلية ، وضعف جهاز الاستعلامات لديهم ، وعدم وجود اي جهاز ارتباط ينسق التعاون بين الجيش والادارة •

وبالرغم من الضربات التي لحقت بهم من وقت الى اخر فأن الخارجين على القانون لم يهزموا ولم يتعرضوا لاي تهديد جدي بالهزيمة . لذلك عندما جاءهم العفو ، رحبوا به ، لان وضعهم كان قد أتعبهم ولم يروا فيه شأن غيرهم من الارتريين ، أكثر من حل مناسب . وهذا كان يعني انه ليس هناك اي ضمان ضد عودتهم الى لعبتهم المسلحة أو قيام مغامرات مماثلة في مناطق اخرى .

بالرغم من ذلك ، فرض السلام على البلاد ، اتاح للسلطات البريطانية فرصة الاشادة برجال الامن الانكليز ، وهذا ما كانوا بحاجة ماسة اليه بعد نهاية الحرب . ففي نطاق أرتريا الضيق كان السلم بالنسبة لبريطانية أسوأ من الحرب فالانسحاب الانكليزي من الهند وباكستان وبورما ، غطى على التراجعات في الشرق الاوسط ، وكان من شأن ذلك الحط من معنويات السلطة البريطانية . ومن جهة ثانية ، كانت المناقشات والمحادثات حول مستقبل أرتريا ، قد زادت من تفجر النزوات والنزاعات الداخلية وكان لازدياد الوعي السياسي يد في هذه الاضطرابات . كما ان التبدل الذي طرأ على الحياة الاقتصادية في الشرق الاوسط ، والعالم قد وجه الضربة القاضية الى الواجهة الاقتصادية المصطنعة التي بنتها ارتريا لنفسها خلال سني الحرب : وفي الوقت الذي كانت الدلائل تشير الى ازدياد التهديد للامن والنظام ، كانت السلطة تتخذ التدابير لتخفيض عدد قوات الشرطة من ٣٢٠٠ الى ٢٥٠٠ فرد ، ولحل قوة بوليس الحدود الضاربة وكانت القوة الوحيدة المدربة لمحاربة «شيفتا» ، فيما كانت قوات الجيش المرابط في ارتريا ، تخفض من فرقة الى فوج . وراء هذه التدابير

كان سعي الادارة للتوفير وصعوبة الحصول على قوات عسكرية للمرابطة هناك ، بعد ان انتهت الحرب بالنسبة لقوات الدفاع السودانية . لكن لم يكن لدى الادارة الوعي الكافي لتقدير المخاطر التي بوسع هذا التوفير تسبيبها .

لذلك وجدت الادارة نفسها على غير استعداد، عندما انفجرت الاضطرابات في ارتريا ، في شهر يناير (كانون ثاني) ١٩٤٨ ، بعد رحيل لجنة التحقيق الرباعية . فقوات الامن كانت قد خفضت ، وكانت القوات الانكليزية التي اخذت مكان « قوات الدفاع السودانية» اقل ملاءمة لحرب العصابات ، وكانت عصابات الـ «شفيتا» اكثر عددا ، وافضل تسلحا واحسن تنظيما مما كانت عليه ايام الحروب بين بني عامر والهدندوا ، فقتالهم الذي كان يحمل لونا اثيوبيا اتاح لهم الاعتماد على مساعدة مسيحيي الهضبة والوحدويين بصورة أشمل . فلقد أمن لهم هؤلاء المأكل والملجأ ، والمعلومات عن تنقلات فرق رجال الامن ، كما ساعدهم بخداع رجال البوليس والعساكر واعطائهم معلومات خاطئة عن اماكن وجودهم . وكان بأمكانهم ايضا الاعتماد على مساعدة أثيوبية مبطنة ، الا انه لم يكن سرا انهم كانوا يتلقون السلاح والعتاد من اثيوبيا التي كانت تسرع الى ملء مستودعاتهم بالسلاح والذخيرة عندما تدعو الحاجة . كما ان الاضطرابات السياسية التي كانت تسببها الـ « شفتا » ، اضرت كثيرا باخلاص الارتريين المسيحيين ، الكثيري العدد بين رجال الشرطة ، ذوي الولاء الوحدوي ، فكان من الصعب ان ينتظر منهم الاشتراك بحماس

في صراع ضد رجال يعتبرونهم ابطالا (١) ٠

الاضطرابات الجديدة بدأت بصورة مفاجئة ، فأخذت الادارة على حين غرة،وازداد عجزها بسبب التردد الذي اظهرته واختلفت الاراء في ما يجب اتخاذه من تدابير ٠ عدد من كبار الضباط ، انتقدوا بشدة نوعية رجال الشرطة ، وطالبوا بأنشاء فرق غير نظامية تعمل تحت امرتهم خارج نطاق تنظيم الشرطة ، كما استاء جهاز البوليس من الانتقادات التي كانت توجه اليه وكان العمل بنظرهم يكمن في تقوية جهازهم ، وزيادة قوى الجيش ، لكن الادارة لم تقوي جهاز الشرطة ، ولم تزد قوى الجيش ٠ انما شكلت قوى غير نظامية من رجال قبيلة بني عامر ، جرى تسريحها بعد اسابيع بعد ان استوحت التقاليد في تطبيق القوانين فانتقمت من الـ «شفيتا» بالاعتداء على الارتريين المسيحيين،الذين تنتمي اليهم جماعات الـ « شيفتا » ٠

كثير من الضباط شعروا كذلك بان العمل العسكري لا يكفي وحده ، سواء اكان ذلك بواسطة الجيش او الشرطة او القوى غير النظامية ، لانهاء ظاهرة الـ «شيفتا» واقترحوا تدابير عقاب جماعية تتخذ بحق القرى والعائلات التي ينتمي اليها رجال «شيفتا» واخذ رهائن منها ، حتى استسلام المطلوبين، البعض الاخر اقترح اتخاذ تدابير ضد الزعماء الوحدويين ، كوسيلة لاجبار الاثيوبيين والوحدويين على سحب تغطيتهم لحركة الـ «شيفتا» ٠

---

(١) روى احد زعماء حزب الاتحاد ان عملياتهم « الفدائية » ضد انصار حزب الكتلة الاستقلالية بعد مقتل السيد عبد القادر عمر صالح كبري احد زعماء حزب الرابطة الاسلامية البارزين كانت تتم بواسطة عناصر من البوليس الارتري بسكوت بريطاني متعمد ٠

الا ان المستشار القانوني للادارة البريطانية قد رفض بشدة هذه الاقتراحات لمعارضته من حيث المبدأ ، العقاب الجماعي والاستبدادي ، مصرا على انه في حال وجود ادلة على مساعدة الزعماء الوحدويين للـ « شيفتا » يجب محاكمتهم بالطرق القانونية العادية ، واذا كان من شأن هذا الرأي أن يترك أثرا مستحبا في غرفة الاجتماعات فأنه اثار كبار ضباط الجيش والشرطة الذين كانوا يدركون انهم لن يجدوا اي شاهد يتجرأ على الشهادة امام المحكمة في قضايا كهذه وكان وضع الادارة حرجا بين الموقفين ، فعمدت الى ترحيل بعض صغار القادة الوحدويين عن منازلهم ووضعتهم تحت المراقبة في اماكن بعيدة عن مناطقهم لكنها لم تتخذ اية تدابير بحق القادة الكبار • وفرضت بعض الضرائب الجماعية على عدد قليل من القرى المسيحية المعروفة بمساعدة الـ « شيفتا » ، لكن لم تتخذ أية تدابير بحق العديد من القرى المعروفة بمساعدة الحركة ، كما انه لم تتخذ أية تدابير ضد زعماء الـ «شيفتا» وكانت هذه التدابير قاسية أثارت الغيظ والانتقاد ، ولكنها لم تكن كافية ، ولم تطبق بفعالية وحماس ، لتعطي نتائج دائمة •

اعيد السلام في شهر مايو (ايار) ، وفتحت محادثات بين العائلات الارترية المسيحية التي ينتمي اليها الـ «شيفتا» ، وبين جماعات التجرى التي ذهبت ضحيتها من اجل التوصل الى اتفاقية مصالح • وفي الوقت نفسه عرض مشروع عفو عن الـ «شيفتا» الذين رحبوا به ، رغم انهم لم يتعرضوا الا لعدد قليل من الهزائم • الا ان الكثيرين من مقاتلي الكوادر ، كانوا من المغامرين في اوقات الفراغ ، يعودون الى زراعة اراضيهم بمجرد ، حلول موسم الصيف

وكان الزعماء الوحدويون من جهتهم غير متأكدين مما اذا كانت ارتباطاتهم بالاضطرابات تؤمن لهم الخسارة ام الربح في اوساط الرأي العام الدولي • مرة جديدة فتشوا عن السلام ، من دون السعي الى ضمان عدم تجدد الاشتباكات •

عدد من رجال الـ «شيفتا» المشتركين بالحوادث لم يكن ليتجاوز المئتين : لكن الاضطراب الذي سببوه امتد عميقا داخل الاراضي الارترية ، وكان كل ارتري يتصور انه بوسعه ان يتحول الى «شيفتا» دون ان يناله اي عقاب ، وان كل من حارب تحت الراية الاثيوبية ، سيحظى بفوائد كبيرة • تفكك الانضباط الذي كانت قد فرضته الحكومة طوال خمسين عاما ، ادى الى سيطرة العواطف والحواس على عقل شعب متأخر • فالمسيحيون الارتريون الجائعون الى الارض فوق الهضبة ، والزعماء الذين فقدوا زعامتهم تحت الحكمين الانكليزي والايطالي ، والطامعون بمراكز الزعامة ـ امثال الشماقلي والرستينيا ـ المتطلعون الى استعادة مراكزهم واملاكهم ونفوذهم ، والمسيحيون الارتريون العاطلون عن العمل وذوو الاجور المنخفضة ، المدينون للجيبرتيين والذين كانوا يبكون الازدهار الذي عرفوه في ظل الصناعيين الطليان ، واخيرا جموع الحانقين والطموحين في الحزب الوحدوي ، كل هؤلاء اخذوا يتطلعون الى القوة كأفضل وسيلة لتحقيق اهدافهم الخاصة •

الاضطرابات بدأت كما اسلفنا سنة ١٩٤٩ بشكل رد من الوحدويين على الكتلة، صحيح ان اسبابا سياسية كانت وراءها لكن لامجال للافتراضات ان رجال الـ «شيفتا» كانوا مجرد شباب وطنيين مخلصين، يعملون لاهداف سياسية محضة ، فقد كان همهم



الاول تأمين مصالحهم الخاصة ، ولقاؤها مع مصالح الحزب الوحدوي ، جعلهم يخطون او على الاقل يأملون بمساعدة الاثيوبيين والوحدويين ٠

الحوادث التي وقعت خلال الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٤٩ والاشهر الاولى لسنة ١٩٥٠ ، اذا كانت قد تميزت بزيادة في العنف والحقد ، فأنها كانت شبيهة بتلك الحوادث التي تفجرت بعد رحيل لجنة التحقيق الرباعية ٠ بعض الطليان هوجموا في منازلهم وفي القطار الحديدي ٠ مزارع ومناجم ذهب ، في ضفاف الهضبة الغربية نهبت حيث لم يعمل على تقوية أسس الاتفاقات التي عقدت سنة ١٩٤٨ بين القرى الارترية المسيحية وبني عامر ، وقعت من جديد مشاكل طائفية ٠ واذا كانت الاضطرابات قد اشتعلت سنة ١٩٤٨ من دون ان تتسع رقعتها فان اضطرابات ١٩٥٠ ، انتشرت سريعا في اكثر مناطق ارتريا حيوية وامتدت النار الى اكثر المواد قابلية للاشتعال ٠ فأسس الوحدة السياسية الارترية التي قامت اثناء الحكم الايطالي ، كانت قد وفقت بين مصالح الطوائف الارترية وثقافتها المتعددة ٠ وكان الحكم الايطالي قد نجح في تخدير الشعور المتطرف الذي كان يباعد ما بين الارتريين ، واعطى كذبة الوحدة الارترية شيئا من الحقيقة ٠ لكن نتائج هذا التخدير ذهبت معه ، وبدأت تعود الى الوجود تلك الحساسيات التي كانت نائمة من دون ان يقضي عليها ٠

وتفجر خلاف عنيف وحشي واحيانا كثيرة غير منطقي ، بين الارتريين حيثما اصطدمت مصالحهم وثقافتهم ٠ وأخذت الاصطدامات بين قرى حماسين وسراى المسيحية وقبائل بني عامر

المسلمة ، وجها وحشيا جديدا بشعا • وتفجر القتال من جديد بين الكوناما وجيرانهم غير المرغوب فيهم ، في ساحات الحرب التي طالما شاهدتها اراضي الـ «غاش ـ ستيت» الواطئة • كما اندلعت الحرب بالوحشية نفسها بين الساهو المسلمين وجيرانهم المسيحيين في بلاد الـ «اكلي قوازى» وفوق الهضبة ، اصطدم مسلمو الـ «سيراى» الاشداء مع الاكثرية المسيحية ، وتمكنوا من اثبات وجودهم بمساعدة بني عامر ، ومساعدة قليلة من الساهو • اما الاقلية المسلمة في الـ «حماسين» فقد اجبرت على الركود بعد انتفاضة قصيرة العمر • وعلى جوانب الهضبة الشمالية، وقعت بعض الاصطدامات العابرة بين ابناء الحماسين والتجرى في السهول الساحلية ، اما المناطق التي لم يمتد اليها القتال ، فكانت المرتفعات الشمالية واراضي الدناكيل الواطئة •

الاضطرابات ولدت اضطرابات اضافية • فمع انتشار الاصطدامات ، وتوسع انتشار رجال الامن ، ازدادت كذلك امكانات استغلال هذا الوضع • وبدا واضحا وبدون الحاجة الى اثبات ، ان الكثير من حالات الهجوم على عدد من زعماء الهضبة، نفذ بأيعاز من خصومهم ، بواسطة جماعات مأجورة من الـ «شيفتا» التي عمد رجالها من جهتهم الى استغلال الوضع على احسن وجه ، فسلبوا المسافرين،وسرقوا المواشي ، وفرضوا الخوة على المزارعين الطليان ، وفوق كل شيء ، فرضوا سلطانهم على طرقات السيارات والسكك الحديدية •

بالرغم من اقتناع الجميع من ارتريين وطليان وانكليز، بأن الحزب الوحدوي والحكومة الاثيوبية كانا وراء هذا الاضطرابات فان القليل منهم اعتقد فعلا انهم ارادوها ان تنتشر على تلك

الصورة فتتحول الى اصطدام شامل • فبعد انتهاء لجنة الامم المتحدة من اعمالها ، اصبح من مصلحة الوحدويين ايقاف القتال، مشددين على ان من شأن الانقسام تهديد مصالحهم اكثر من رفعها • ومهما كانت مصلحة اثيوبيا في تفجير الاضطرابات في الماضي•، فأنها قد زالت بعد ان اصبحت صاحبة السيادة على البلاد •

لكن الوقت كان قد فات ، واخذ الوضع يتدهور تدريجيا خلال ١٩٥٠ وفي اوائل ١٩٥١، النتيجة السيئة الوحيدة لسحب الرعاية الاثيوبية عن الـ «شيفتا» كانت انهم راحوا ، وللمرة الاولى يهاجمون مراكز الشرطة والدوريات الصغيرة للاستيلاء على اسلحتها وذخيرتها ، فبعد ان حرموا من الامدادات الاساسية التي كانوا يتلقونها في الماضي ، لم يعد امامهم الا الاستسلام • لذلك منحتهم الادارة البريطانية عفوا جديدا في يناير (كانون ثاني) ١٩٥١، لم يستجب له الا ٢٩٦ نفرا ، اي عشر الذين كانوا يحاربون يومها ، وفي خلال اشهر قليلة كان العديد منهم قد حنث بوعده وعاد الى سيرته القديمة • اما حق اللجؤ والعمل في اثيوبيا، الذي منحته الحكومة الاثيوبية لهم ، بالاتفاق مع الادارة البريطانية ، فانه لم يعط نتيجة افضل •

هكذا كان الوضع عندما اتخذ السنيور انزه ماتيانزو قراره بتعليق ممارسة مهامه • احوال البلاد كانت سيئة ، لكن فرص التحسن بدت افضل مما كانت عليه في الماضي • وكانت قوات الامن قد بدأت تحقيق بعض النتائج بعد اشهر من القتال بدون نتيجة • والدليل على ذلك انها تمكنت سنة ١٩٥٠ من القضاء على ١٩٢ من الـ «شيفتا» مقابل ٤٨ سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٤٩،

سنة ١٩٥٠ شهدت كذلك انضمام فوج من الجنود الانكليز الى قوى الاحتلال ، واضافة ٥٠٠ رجل الى قوى البوليس ، كما ان الادارة عمدت الى تجنيد وتدريب وتسليح ١٨٠٠ رجل كقوى ميدان مهمتها الوحيدة محاربة الـ «شيفتا» • وقد التقت هذه التدابير مع المطالب التي طالما تقدم بها كبار الضباط في السنة الفائتة •

تنظيم الحملة ضد الـ «شيفتا» عرف بدوره تحسنا كبيرا ، فالعجز في السابق عن التمييز بين التخطيط الاستراتيجي والمخططات التكتيكية ، والمبالغة بالمركزية ـ التي ادت الى تدخلات غير موفقة للسلطة الادارية المركزية في شؤون الميدان والقيام بعمليات حربية غير متناسقة ، وضعف جهاز الاستخبارات، وجهل الضباط للاوضاع المحلية ، ذلك عرقل اعمال الادارة البريطانية ، واضعفها ، وخلال سنة ١٩٥٠ ازيل هذا الضعف او على الاقل تعدل ، فأنشئت لجنة امن مدنية ـ عسكرية مشتركة تضم ممثلين عن الادارة والشرطة والجيش ، تتمتع بصلاحيات كاملة لوضع استراتيجية خطة لمحاربة الـ «شيفتا» وسمي احد ضباط الادارة رئيسا للعمليات ، وكانت مهمته التنسيق بين الادارة والشرطة والجيش ، على ضوء الخطط السياسية العامة التي ترسمها اللجنة • على صعيد الفرق العسكرية ، كلف ضباط المناطق بوضع مخططات العمليات اللازمة بالاتفاق مع قيادات الجيش والشرطة المحلية ورافق كل ذلك انشاء جهاز استخبارات كان يحصل على المعلومات بصورة منظمة ومنسقة بواسطة مراكز له في مختلف انحاء البلاد • وهكذا أصبحت الادارة تعمل بتناسق اكثر بالاشتراك مع اجهزة قوى الامن ، وبتفهم لمهمة كليهما المزدوجة •

واستفادت الادارة البريطانية كذلك من سحب الاثيوبيين والوحدويين حمايتهم للـ « شيفتا » فبالاضافة الى خسارة ذلك المصدر الذي كان يمدهم بالذخيرة والعتاد بدا رجال الـ«شيفتا» المسيحيون يشعرون بمضايقة ابناء الهضبة التي اخذت ترتدي طابعا يزداد عداء • فأبناء القرى كانوا على استعداد لمساعدتهم ما داموا يتخفون وراء وشاح البطولة الوطنية ، وكان لهذا الواقع أثره على رجال الشرطة من الارتريين المسيحيين ، الذين صار بوسعهم الان تأدية واجباتهم من غير خجل وبدون خوف من الانتقام •

الا ان الحقيقة كانت ان الاضطرابات ازدادت بدل ان تنقص بعد قرار الامم المتحدة ، وبدا انه ليس هناك مجال لوقفها • فمقابل ٨٥ حادثة وقعت مع الـ «شيفتا» طوال سنة ١٩٥٠ ، حصلت ١٣٠ حادثة في شهر مايو (ايار) سنة ١٩٥١ • لذا بدا ان الطريقة الواقعية الوحيدة لاعادة النظام بسرعة ، كانت منح الـ «شيفتا» عفوا عاما ، يشمل كل رجال الـ «شيفتا» مع انه يضع الادارة في وضع من يغفر للمجرمين الذين اقترفوا في بعض الحالات ابشع الجرائم • ومع ذلك كانت الضرورة تقتضي حل هذه القضية بسرعة ، اذا ما اريد لقرار الامم المتحدة ان يطبق • وبدا ان اعلان عفو عام غير مشروط من شأنه وحده تأمين حل سريع للمشكلة • وبالفعل اعلن هذا العفو في التاسع عشر من حزيران (يونيو) ١٩٥١ • وفي نهاية اغسطس (أب) من السنة نفسها قدر ان حوالي تسعين بالمئة من رجال الـ « شيفتا » كانوا قد استسلموا الى السلطة •

ومن اجل تقوية ما تحقق ، كان لا بد من اتخاذ تدابيرفعالة

من أجل السيطرة على بقايا الـ « شيفتا » أو على الاقل الحد من فعاليتهم • اول هذه التدابير كان اعلان قانون جديد للامـــن الداخلي • ثم انيط بالحاكم الاداري امر انشاء محاكم خاصة للاسراع بالنظر في قضايا الـ «شيفتا» ، كما اوكل اليه امـــر التصديق على احكام الاعدام التي كانت في الماضي من صلاحيات الحكومة البريطانية في لندن • وفي الوقت نفسه اعطي الحاكم الاداري صلاحيات جمع الضرائب والجزية من التجمعات السكنية التي ثبت بصورة مباشرة او غير مباشرة انها ساعدت الـ «شيفتا» وبفضل هذه التدابير وجدت الادارة البريطانية نفسها في وضع أفضل من أي وقت مضى لاعادة الامن والنظام • نجـاح الادارة في مهمتها هذه كان مرهونا بالطريقة التي ستتبعها لتنفيذ قراراتها فكان ان تحركت بسرعة وحزم وبعد اعفائها من العديد مـــن مهماتها السابقة ، عادت تخصص جهودها الكاملـة لمحاربـة ذلك العدد القليل من العصابات التي كانت قد بقيت ناشطة • وفـــي الوقت نفسه انيط بكل التجمعات السكنيـة او القـرى ، امر المحافظة على الامن داخل حدودها ، على ان تعتبر مسؤولة عن الفصل في القيام بواجباتها ، وكان لا بد من اتخاذ بعض التدابير الصارمة بحق بعض التجمعات ، لاثبات عزم الادارة وتصميمها • ولم تذهب هذه التدابير سدى ، فمثلا قامت مرة احدى عصابات الـ «شيفتا» باختطاف مزارع ايطالي ، فعمدت السلطة الى توقيف عشرة رجال وحجز مئة من رؤوس الماشية ، من القرية التـــي لجأت اليها العصابة ، حتى اطلاق سراح المزارع المخطوف، نتائج مثل هذه التدابير كانت سريعة ، وادت الى تحول القرويين من مساعدين للعصابات ، الى متعاونين علنا مع الادارة ، يقدمـون اليها المعلومات عن تحركات الـ «شيفتا» وكانوا يشاركون حتى

في عمليات المطاردة والقبض عليهم ٠

لكنه كان لابد من تصفية المشاكل العالقة بين العائلات والقرى لتأمين استتباب حقيقي للامن ٠ فانشأت الادارة محاكم خاصة للنظر في خلافات التجمعات العائلية والقروية ، والاشراف على حسن سير علاقاتهم المقبلة ٠ بادىء الامر ظهر تردد ملموس في عرض الخلافات على المحاكم وفي احترام سلطاتها ، وفي كل حادثة من هذا النوع كان على الادارة اتخاذ تدابير صارمة لوضع حد للتمرد ، وانتهى الامر بأن انصاع الناس لاوامر السلطة،وراحوا يعرضون كافة خلافاتهم ومشاكلهم على المحاكم الخاصة ، فتعطى احكامها التي كانت تنفذ ٠ وهكذا استتب الامن ٠

في يوليو (تموز) ١٩٥١ ، كان وضع الامن قد تحسن الى حد سمح للادارة ولمفوض الامم المتحدة ، ان يعودا الى استئناف جهودهما لوضع قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة قيد التنفيذ ولولا الحزم الذي اظهرته الادارة لكانت قد مضت عدة اشهر قبل عودة الامن ٠ من حسن الحظ ان يومها كان على رأس الادارة الانكليزية في ارتريا ، رجل نادر في شدة حزمه وتصميمه ، هو دنكان كومينغ (١) ، وكان قد حمل معه الى ارتريا ثروة من التجارب اكتسبها من خلال خدمته السابقة في السودان ،كمسؤول عن الشؤون المدنية في كافة المستعمرات الايطالية السابقة ٠ وكمسؤول عن الشؤون المدنية في كافة المستعمرات الايطالية السابقة وكان ان حركت شخصيته القيادية الفذة روح الحماس

(١) المستر كومنيغ خلف البريغادير ف٠ ج٠ دور ، كحاكم اداري سنة ١٩٥١ ، وكان دور قد أشرف على شؤون ارتريا منذ عام ١٩٤٦ ، عندما خلفه البريغادير ج٠م٠ بنوي ٠

في نفوس الضباط ، وأكسبته احترام زعماء قرى وقبائل البلاد ، وكان هو صاحب فكرة المسؤولية الجماعية التي ادى تطبيقها الى انهاء الاضطرابات · لكن هل كانت الاضطرابات انتهت بالفعل لو بقي رجال الـ «شيفتا» يتمتعون بمساندة الاثيوبيين والوحدويين ··

المسألة الدستورية

نص قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة بأن تتمتع ارتريا «بحكم ذاتي في ظل اتحاد فدرالي مع أثيوبيا ، تحت سيادة العرش الاثيوبي» وان تتمتع بكامل «السلطات التشريعية والتنفيذية والعدلية في القضايا الداخلية» ، فيما تعطى الحكومة الاتحادية كامل السلطات في ميادين الدفاع ، والشؤون الخارجية ،والمالية والعملات ، والمواصلات الاتحادية والخارجية ونص القرار كذلك بأنشاء «مجلس امبراطوري اتحادي» ، يقوم بمهام المجلس الاستشاري في الشؤون الاتحادية ، وان يتمثل فيه الارتريون «وفقا للقوانين» «ونسبة عدد سكان ارتريا لسكان الاتحاد»، وان يكون للارتريين ممثلون في الاقسام التنفيذية والعدلية للحكومة الاتحادية» (١) ، مواد القرار كانت مختصرة وبسيطة الصياغة، لذلك تركت الكثير مما كان يجب ان يقال · وكان للغموض المفتعل الذي تخللها ، وللقضايا المهمة التي لم يرد ذكرها في بنود القرار ، ما من شأنه عرقلة اعمال السنيور انزه ماتيانزو ، مفوض الامم المتحدة ·

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٧٤ ـ ٧٥ ·

وكان هناك عدة عقد يجب مواجهتها بما يخص الاتحاد• فقد كان من الصعب تصور توازن معقول في اتحاد احد بعضوية اكبر بكثير من الاخر ويتمتع بسيادة عليه ، خاصة وانه كان على السنيور انزه ماتيانزو ايجاد دستور لارتريا «قائم على مبادىء الحكومة الديمقراطية» (١) مما يتناقض مع ديكتاتورية النظام الملكي الاثيوبي ، القرار كان ينص على وضع مسودة دستور لارتريا ، لكنه لايذكر شيئا عن دستور دولة الاتحاد• ولم يكن واضحا ما اذا كان القرار يتحدث عن حكومة اتحادية مستقلة، او اذا كان من المنتظر ان تجمع الحكومة الاثيوبية بين سلطاتها الحالية وسلطات الدولة الاتحادية • مشاكل كهذه ، وصعوبة تغيير شعب متأخر وعميق الانقسامات ، لايفقه شيئا عن الاتحاد الى شعب مؤمن به،والى التوفيق بين نظرياتهم ونظريات الاثيوبيين مع كل ذلك واجه السنيور ماتيانزو مهامه بتفاؤل مدهش• فعقد الكثير من المؤتمرات الصحفية واللقاءات مع الارتريين ، وشرح لهم النظام الاتحادي على انه « حل وسط من شأنه ارضاء المطالبين بالوحدة مع اثيوبيا من جهة وانصار استقلال ارتريا من جهة ثانية » (٢) وهكذا استطاع التأثير على الارتريين والمستوطنين الطليان الذين اجتمع اليهم ولقي الاستجابة التي كان يسعى اليها ، وتعهدت الاحزاب السياسية بأحترام قرار ضم ارتريا في اتحاد فدرالي مع اثيوبيا على اساس المبادىء التي وافقت عليها الجمعية العمومية للامم المتحدة ••• وعلى اعطاء افضل مساعدة ممكنة لمفوض الامم المتحدة في جهوده لوضع مسودة

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة في ارتريا ص ٧٥ •
(٢) المصدر نفسه ص ١٦ •

الدستور (١) ٠ وكدليل على قبولها بالاتحاد الفدرالـي عمدت «كتلة الاستقلال» الى تغيير اسمها الى «الكتلة الديمقراطية»٠وفي ذكرى الاضطرابات المشؤومة التي استقبلت المفوض الدولي لدى وصوله الى البلاد في السنةالسابقة ، عمد ممثلون عن الطائفتين المسيحية والاسلامية الى تنظيم وفود مشتركة لوضع الازهـار على اضرحة الضحايا ٠

فبعد الانتهاء من قضية الـ «شيفتا» ، انصرف السنيـور ماتيانزو الى استشارة الاهالي حول مسودة الدستور ٠المناقشات التمهيدية كانت قد كشفت عن خلافات عميقة في وجهات النظر ، بينه من جهة وبين الحكومة الاثيوبية والادارة الانكليزية من جهة ثانية ٠ اتو اكليلو وزير الخارجية الاثيوبية ، كان يرى انه ما دام مشروع الدستور سيطرح علـى مجلس ارتري تمثيلي ، فلا ضرورة لاستشارة الارتريين حوله ، اما الادارة البريطانية في مجال حرصها على عدم تحريك اية اثارة لا لزوم لها ،اقترحت على السنيور ماتيانزو اقتصار استشاراته على ممثلي الاحزاب السياسية اما افراديا واما مجتمعين بشكل مجلس استشاري ،لكن المفوض الدولي اصر على ان مهمته هي استشارة السكان ، واعلن انـه سيفعل ذلك على ضوء الاسس التي اتبعتها اللجنتان الدوليتان السابقتان٠ فالتقى في اسمرا بوفود الاحزاب السياسيةوالجمعيات الاجتماعية والثقافية والمهنية والتجارية ٠ ثم قام بدورة علـى المقاطعات للاجتماع بممثليها في كل المراكز ٠

وقد كان لتحركات السنيور ماتيانزو ، تلك الذيول التـي

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٧١ ٠

كانت كل من الحكومة الاثيوبية والادارة البريطانية تسعى لتفاديها • فالدعاية التي رافقت نشاطاته ، وجهود الزعماء السياسيين لجمع اكبر عدد ممكن من المؤيدين في المراكز التي كان يزورها ، حركت العواطف التي كانت بدأت تنام ، وازالت من الجو تلك الاستعدادات الحسنة نسبيا ، التي كانت قد ظهرت مؤخرا وتحولت الصحافة الى داعية تطرف ، واضطرت الادارة حتى الى لفت نظر ابراهيم سلطان الذي اصبح امينا عاما للكتلة الديمقراطية بسبب مقال عنيف نشره • وفي الوقت نفسه تعرض اتو والداب ولد مريم الى محاولة فاشلة للقضاء عليه : كانت السادسة ـ وجاءت هذه المحاولة تهدد البلاد بالعودة الى حالة الارهاب التي عرفتها في الماضي • فأسرعت الادارة الانكليزية تحذر الزعماء السياسيين وتهددهم بأتخاذ التدابير الصارمة بحقهم ، ان هم استمروا في تهديد الامن والاستقرار •

نتائج جولة السنيور ماتيانزو في البلاد ، كانت هي الاخرى مخيبة • ذلك ان استقصاءاته كشفت عن خلافات في الرأى اعمق مما كان ينتظر • وقد كتب في تقريره : «ان الاحزاب السياسية تبدو وكأنها مصرة على الابقاء على خلافاتها السابقة ، كما انها لم تظهر ذلك الاستعداد المنتظر للتساهل » (١) •

وفي الواقع كانت الحكومة الاثيوبية والاحزاب السياسية الارترية قد بقيت متعلقة بمواقفها السابقة ، بالرغم من التظاهر بتأييدها مبدأ الاتحاد • فالاثيوبيون كانوا يتطلعون الى اتحاد يضع في الواقع ، السلطة الكاملة بيد الامبراطور •

---

(١) تقرير مفوض الامم المتحدة في ارتريا عام ١٩٥١ ، ص ٧٤ •



الوحدويون الارتريون كان موقفهم مشابها للموقف الاثيوبي ان لم يكن اياه ، في حين ان الكتلة الديمقراطية والتجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ، كانا بالرغم من انقسامهما ، حريصين على ان لا يتعدى الاتحاد غير المرغوب فيه مع اثيوبيا نطاق الرسميات .

وحده الحزب الليبرالي الوحدوي الصغير ، كانت له رغبة صادقة في الاتحاد .

بصرف النظر عن الشكل الذي قد يتخذه الدستور ، فان مفتاح السيطرة على بلد مثل ارتريا ، يبقى بيد السلطة التنفيذية . لذلك عند ما بدأ السنيور ماتيانزو استشاراته مع اتو اكليلو ، لم يصعب عليه اكتشاف تصميم اثيوبيا في السيطرة على السلطة التنفيذية في ارتريا . ولقد استعرض اتو اكليلو امام المفوض الدولي معظم الاتحادات الفدرالية القائمة في العالم ، مشيرا كيف ان للحكومة الاتحادية فيها ، سلطة اقوى على دول الاعضاء، مما يعطيه الحل المقترح من قبل الامم المتحدة فيما يخص الاتحاد الارتري الاثيوبي ، ففي الحالة الارترية ، بالرغم من المسؤولية التي تتحملها الحكومة الاتحادية في المحافظة على سلامة كيان الاتحاد ، فهي لا تتمتع مثلا بسلطة جمع العائدات الاتحادية الا عن طريق الحكومة الارترية . لذا طالب اكليلو باصلاح الوضع عن طريق اعطاء الامبراطور سلطة تعيين كل المسؤولين التنفيذيين في ارتريا ، بما فيهم الحاكم العام ، وحق الفيتو على القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية في ارتريا . بالاختصار ، كل ما تبغيه الحكومة الاثيوبية كان : تدابير تؤكد تعيين وحدويين يعتمد عليهم في كل المراكز الحساسة في الحكومة الارترية .

كما اعرب اتو كليلو عن مخاوفه من مطالبة زعماء الكتلة

الديمقراطية بأن يكون لارتريا علمها الخاص ، وان تكون التجرينية والعربية لغتيها الرسميتين • وقال ان ارتريا ليست دولة منفصلة حتى يكون لها علمها الخاص ، وان ذلك يتنافى و «المشاركة السياسية والاقتصادية الوثيقة» بين اثيوبياوارتريا، التي نص عليها قرار الامم المتحدة (١) وكان من غير المقبول اقصاء اللغة الامهرية ــ اللغة الرسمية للامبراطورية ــ عن ارتريا • لم يبد المندوب الاثيوبي،أي اعتراض على استعمال الارتريين اللغتين التجرينية والعربية في الشؤون الرسمية،لكنه اصر على ان تكون الامهرية اللغة الرسمية الوحيدة فيارتريا •

لكن السنيور ماتيانزو لم يلاحظ اي تأييد لاراء اتو اكليلو اثناء الاتصالات آلتي اجراها خلال تجواله في ارتريا ، فالكتلة الديمقراطية والتجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ، عارضا بشدة ان تتمثل الحكومة الاثيوبية في ارتريا ، مطالبين ان يوضع على رأس الجهاز التنفيذي في ارتريا ، شخص من ارتريا،يجري انتخابه محليا ، اكثرية الوحدويين رحبت بتمثيل الامبراطور في ارتريا بواسطة حاكم عام ، شرط ان لا تتعدى سلطته مجرد الموافقة على تعيين رئيس منتخب للسلطة التنفيذية في ارتريا، اما في ما يتعلق باللغات ، فأن الوحدويين كانوا اقل مسايرةللاراء الاثيوبية ، وجابهوا مقترحات الديمقراطيين والتجمع الاسلامي في هذا المجال ، بطلب اعتماد اللغة التجرينية وحدها كلغة رسمية في ارتريا لكنهم ابدوا استعدادا للاخذ بوجهة النظر الاثيوبية في موضوع العلم ، معارضين بذلك موقف الكتلة الديمقراطية والتجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ، اللذين اصرا على ان يكون

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٧٤ •

لكل من الاتحاد وارتريا علمه الخاص ، لاعتقادهم ان العلم الاثيوبي كان علم دولة وليس رمزا اتحاديا .

وظهرت اختلافات اقل جدية في وجهات النظر حول الشكل الذي يجب اعطاؤه للسلطة التشريعية في ارتريا . الكتلة الديمقراطية اقترحت انشاء مجلس شيوخ،ومجلس نواب منتخب وهي صيغة ترمي لتأمين الرقابة عبر مجلس الشيوخ ، في حال سيطرة الوحدويين على مجلس النواب . للاسباب نفسها فضل الوحدويون والحكومة الاثيوبية فكرة مجلس واحد منتخب . اما التجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ، فقد اقترح انشاء مجلسين محليين ، احدهما في المقاطعة الاسلامية ، والاخر في المقاطعة المسيحية . وكانت خطتهم هذه ترمي الى تحقيق تقسيم ارتريا على الشكل الذي طالما سعوا اليه ، وربطوا كل قسم في اتحاد فدرالي مع اثيوبيا .

السنيور ماتيانزو غادر أرتريا في نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٥١ ، لدراسة المشاكل التي برزت اثناء الاستشارات التي اجراها ، ومناقشتها مع لجنة مؤلفة من ثلاثة من كبار المحامين الدوليين : السير ايفور جينينغز بريطاني متخصص في وضع الدساتير ، والدكتور ريجبردا وايردزما هولندي متخصص في القضاء ، والدكتور بول غوغنهايم ، من جامعة جنيف الذي اصبح في ما بعد استاذ مادة القانون الدولي العام فيها . وقبل ان يغادر ارتريا ، اعطى السنيور ماتيانزو فكرة لاتوأكليلو عن انطباعاته حول المقترحات المضادة التي طرحت امامه عن المشكلة الارترية ، واعلن عن موافقته على ان تكون الحكومة الاثيوبية نفسها حكومة اتحادية ، وان يمثل الامبراطور حاكم عام في ارتريا ، ولكن بما ان ارتريا كانت ستشكل وحدة حكم ذاتي

تتمتع بأوفر قسط ممكن من الحكم الذاتي » ، فقد وقف ماتيانزو ضد سيطرة ممثل الامبراطور على السلطة التنفيذية في ارتريا ، وهو لايرى اي سبب دون حيازة ارتريا لعلمها الخاص ، خاصة وان للكثير من الولايات المتحدة في اميركا وغيرها اعلامها الخاصة اما في ما يتعلق باللغات ، فكان السنيور ماتيانزو يرى انه لا بد من ان تتحقق رغبات الارتريين في هذا المجال ·

وفيما كان السنيور ماتيانزو منشغلا في معالجة هذه المسائل الدستورية ، انصرفت الادارة البريطانية الى انشاء مجلس تمثيلي للشعب الارتري ، مهمته النظر في الدستور الذي كان مندوب الامم المتحدة يضع مسودته · صحيح انه كان للادارة تجربة في هذا المجال ، اثناء انتخابات المندوبين الذين مثلوا امام لجنة التحقيق الدولية الرباعية ، لكن الفارق كان كبيرا بين «انتخابات » سنة ١٩٤٧ ، وبين الانتخابات التي نصت عليها مقررات الجمعية العمومية للامم المتحدة · هذه المرة كان من المفروض وضع قانون للانتخابات يصوت عليه الارتريون، قبل اجراء تلك الانتخابات ·

المشكلة الاولى كانت في اعتماد طريقة للانتخابات فالانتخابات السرية المباشرة كانت ممكنة فقط في المدن ، ولا مجال لاعتمادها بين القبائل المنتشرة في ربوع البلاد والتي كانت بدوية في اكثريتها وبالرغم من ان اجرائها كان ممكنا في قرى الهضبة ،فان التاريخ المحدد لها كان جد قصير لا يسمح باجراء الاحصاء والتسجيل اللازمين ·

لذلك رأت الادارة الانكليزية ان تعتمد التدابير التي سبق لها استعمالها لمواجهة اوضاع مماثلة في السودان · فتقرر اجراء

انتخابات مباشرة بواسطة الغرفة السرية في مدينتي اسمرا ومصوع اما بالنسبة للقرى وللتجمعات العائلية، فتقرر ان تختار كل منها بالطرق التقليدية ، اشخاصا يمثلونها في مجالس انتخابية محلية على ان ينتخب هؤلاء ممثلين عن الاقاليم ، بواسطةالغرفة السرية هذه المرة ·

وبرزت هنا مشكلة تقسيم المناطق الانتخابية · كان مهما ان تكون هذه المناطق متعادلة ، قدر الامكان ، في عدد الناخبين المسجلين،كما كان من الافضل ان تضم تجمعات متناسقة اجتماعيا فالانقسام السياسي كان يبلغ حدا في كافة المناطق · بحيث ان اية نسبة خاطئة في التمثيل كان من شأنها ان تجر الى عواقب خطرة· وكان الحل بأنشاء ٨٦ دائرة انتخابية ، تضم كل واحدة منها حوالي ١٥ الف ناخب ، مترابطين في مجموعة اجتماعية او قبلية معروفة· الانتقاد الجدي الوحيد لهذه التدابير جاء من الوحدويين الذين قالوا بأن الارقام التي اعتمدتها الادارة ، خاطئة ، وهي لصالح الطائفة الاسلامية ، وقدموا شكاوى مماثلة الى الدول الاربع الكبرى واللجان المختصة بالامم المتحدة ·

مشكلة اخرى كانت تتعلق بالاشخاص الذين كانوا منحدرين من مزيج ايطالي ـ ارتري ، وحقهم في الانتخاب · الحكومة الاثيوبية والوحدويون ، كانوا يخافون أن يؤدي اعطاؤهم هذا الحق الى تقوية صفوف مؤيدي الكتلة الديمقراطية · وترك القرار النهائي الى الادارة البريطانية · ومع ان قرار الامم المتحدة حول مستقبل ارتريا ، لم يتضمن نصا صريحا حول هذا التفصيل ، الا انه اشار الى ان « كل الافراد المولودين في ارتريا» من والد ووالدة او جد او جدة ارترية ، سيعتبرون مواطنين

في الاتحاد ، ويحق لكل من كان يحمل جنسية اجنبية ، ان يرفض جنسية الاتحاد محتفظا بجنسيته الاجنبية ، خلال فترة الستة أشهر الاولى التي تلي دخول الدستور الارتري موضع التنفيذ» على ضوء هذه المعطيات رأى السنيور ماتيانزو ، ان الافراد الذين كانوا منحدرين من مزيج ايطالي ـ ارتري والذين يحق لهم الحصول على جنسية الاتحاد ، يحق لهم كذلك المشاركة في الانتخابات • لكن اتوأكليلو اعترض على ذلك بقوله « انه حتى قيام الاتحاد ، لا يمكن لاحد ممزوجي الدم ان يكون مواطنا اتحاديا ، وبالتالي لا يحق لهم الانتخاب» • وعمدت الادارة الى حل وسط بين الرأيين ، فقررت اعطاء حق الانتخاب للذين لا يحملون منهم جنسية اجنبية •

اخيرا صدر قانون الانتخابات في التاسع العشرين من يناير (كانون ثاني) ١٩٥٢ ، وحدد تاريخ الانتخابات في شهر مارس (اذار) • على ان تجري الانتخابات التحضيرية في المناطق الريفية في اوائل الشهر ، والانتخابات النهائية ، وانتخابات المدن في اخره وخلال شهر فبراير (شباط) دعي الناخبون في اسمرا ومصوع ، الى تسجيل اسمائهم في اللوائح الانتخابية ، وعهد بمسؤولية الاعداد للانتخابات والاشراف عليها الى لجان مؤلفة من ممثلي اكبر الاحزاب السياسية ، على ان تعمل هذه اللجان تحت ادارة بريطانية •

وجرت الانتخابات دون ان يعكرها اي حادث ، وسط حماس واهتمام اقل مما كان بعض السياسيين ينتظر • ففي المناطق الريفية قاربت نسبة المقترعين من اعضاء المجالس الانتخابية المئة بالمئة • وفي المدن لم تبلغ نسبة المقترعين اكثر من ٨ بالمئة من المسجلين • وهذه النسبة لاتمثل اكثر من نصف الذين يحق

لهم الانتخاب ، ولم يسجلوا انفسهم . فالحماس والعواطف السياسية سجلت انخفاضا سببه انخفاض الاموال الايطالية والاثيوبية التي كانت توزع على الناس .

وجاءت نتائج الانتخابات مطابقة لانقسامات البلاد السياسية، ولقوة الاحزاب السياسية فيها ، ولقد توزعت المقاعد الـ ٦٨ على الشكل التالي : الوحدويون ٣٢ مقعدا ، الكتلةالديمقراطية ١٨ مقعدا ، التجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ١٥ مقعدا ، وتقاسم المقاعد الثلاث الباقية ، كل من التجمع الاسلامي المستقل،والحزب الوطني ومرشح مستقل ، وقد حاز الوحدويون على الاكثرية المطلقة في دوائر الهضبة الانتخابية ، لكن نجاحهم كان ضئيلا في سائر الدوائر . التجمع الاسلامي في المنطقة الغربية ربح في معظم دوائر المنطقة الغربية (١) . حتى ان احد مرشيحه تمكن من البروز في الانتخابات التمهيدية ، في دائرة كان فيها ابراهيم سلطان مرشح الكتلة الديمقراطية . اما الكتلة فقد ربحت بضعة مقاعد فقط في المقاطعة الغربية ، ولكن قوتها اتت من القبائل الساحلية والساهو وسكان مصوع واسمرا المسلمين .

نتائج الانتخابات اعطت «التجمع الاسلامي في المنطقةالغربية» مفتاح التوازن بين الوحدويين والكتلة وبالرغم من ان زعماء التجمع الاسلامي كانوا يلتقون مع الكتلة حول العديد من الاراء والمواقف ، الا ان حدة خلافاتهم مع ابراهيم سلطان ، زادت من صعوبة قيام اي تحالف بينهم ، ولم يكن هذا التحالف ممكنا الا

---

(١) يعود ذلك الى التدابير البريطانية ونظام الانتخاب الذي أكد بالعمد والمشايخ الموالين للادارة البريطانية ان انصار « حزب التقسيم » ومنافس سلطان كان من هذه المجموعة الموالية لبريطانيا .



في حالـــة موقف متطرف يقفـــه الوحدويـــون • الا ان الحزب الوحدوي كان في ذلك الوقت يواجه ضغطا متزايـــدا من بعض اركانه الذين كانوا ، بالرغم من ولائهم لاثيوبيـــا ، يعارضون تقديم مصالح اثيوبيا على مصالح ارتريا •

ولم يجد الوحدويون بالتالي اية صعوبـــة في اتخاذ موقـــف معتدل يضمن لهم الفوز بتأييد التجمع الاسلامي • فأسرع عندها ابراهيم سلطان واصدقاؤه لاتهام زعماء التجمع ببيع اتباعهـم المسلمين من اجل بعض المراكز في الحكومة الارترية العتيدة • وفي رأي بعض المراقبين الاقـل تطرفا ، ان زعمـــاء «التجمـع الاسلامي في المنطقة الغربية » بعد ان تأكدوا من حتمية قيـــام دولة الاتحاد ، رأوا الافادة منها قدر الامكان •

مسودة الدستور التي وضعها السنيور ماتيانزو ، ما كانت لتقبل لو ان احد الحزبين الوحدوي والديمقراطي حاز علـــى اكثرية مطلقة • بنود المسودة جاءت على كل حال مطابقة للحل الاوسط الذي اتفق حوله الوحدويون و«التجمع الاسلامي فـــي المنطقة الغربية» ونالت المسودة الموافقـــة بعـــد ادخـــال بعض التعديلات الطفيفة عليها (١) ، وكانت تنص على تعيين حاكـــم عام يعينه الامبراطور ، تقتصر مهمته على تصديق القوانـــين الارترية وقراءة خطاب العرش • وكانت له سلطة اي تشريـــع على المجلس الارتري ، لاعادة النظر فيه ، اذ رأى انه يتناقض مع القوانين الاتحادية ، او يورط في مسؤولية دولية • امـــــا السلطة التشريعية فيشكلها مجلس واحد يرئسه رئيس منتخب

---

(١) هذا النص نشر في التقريـــر النهـــائي لمفـــوض الامـــم المتحـــدة ، ص ٦٧ ــ ٩٨ •

والسلطة التنفيذية تكون برئاسة رئيس ينتخبه المجلس ،ويعين بدوره موظفين مسؤولين عن مختلف دوائر الحكومة وانيط به كذلك تعيين القضاة بناء لتوصية رئيس السلطة التشريعية ٠ اما سائر رجال الادارة فيعينهم «مجلس الخدمة المدنية» ٠

وهكذا تكون مسودة الدستور قد امنت للحكومة الارترية عدم حصول اي تدخل اثيوبي لا لزوم له ، واعترافا منها بحق ارتريا بالحكم الذاتي، كما سمح بأن يكون لها علمها الخاص،ولغتاها الرسميتان التجرينية والعربية ٠ وقد وافق الوحدويون في البرلمان على هذه المسودة ، بالرغم من ادراكهم ان الحكومة الاثيوبية لا يمكن ان ترحب بمثل هذا الرفض المباشر لكافة وجهات نظرها ٠

انتقال السلطة

في الوقت الذي كانت توضع فيه مسودة الدستور ، كانت الادارة البريطانية تتخذ الترتيبات اللازمة لتسليم السلطة : في تاريخ اقصاه الخامس عشر من سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ الى الحكومة الاتحادية الاثيوبية والى الحكومة الارترية ٠ وكان عليها انشاء حكومة ارترية في نطاق دستور كان ما يزال قيد الاعداد٠ وكان عليها كذلك «اعداد الارتريين لكافة مستويات (١) وظائف الادارة ،التي كانت لا تزال على نطاق واسع في عهدة الغرباء ٠ وبأختصار كان على الادارة ، في الوقت الذي كانت تستعد للتنازل عن سلطتها ، ان تحقق ثورة كبيرة في أقصر وقت ممكن وبأقل ضرر ممكن بالنسبة لحياة البلاد ٠

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٧٥ ٠

لم يلق انتقال السلطة الى الحكومة الاتحادية الاثيوبية اية صعوبة تذكر لكن المشكلة الكبرى كانت في انتقال السلطة الى حكومة أرترية التي ما تزال في طور الاعداد • في هذا الاطار كان على السلطة البريطانية ، ما دامت مسؤولة عن الحكم في ارتريا ، ان تبقى حرة التصرف فيما تراه مناسبا في وقت الازمات وكانت مجازفة كبرى في ذلك الوقت ان تنتقل السلطة بصورة تدريجية ، الى اشخاص غير مدربين ، وربما غير مدركين لمعنى المسؤولية ولكن مع ضرورة وجود مجلس تشريعي ارتري عند تسلم الحكومة الجديدة مهام الحكم ، لم يكن امام الادارة البريطانية الا التسليم • ووجدت هذه المشكلة واعمال الاعداد لانتخابات السلطة التشريعية ، حلا موفقا في قرار قضى بأن يتحول المجلس التمثيلي ، من مجلس تأسيسي الى مجلس تشريع ارتري ، حالما يصدق الامبراطور على الدستور (١) •

تشكيل السلطة القضائية كان اكثر تعقيدا • فالادارة الانكليزية كما أشرنا سابقا ،كانت قد اعتمدت النظام الايطالي في هذا المجال ، لتسهيل مهامها القصيرة الامد • لكن الفارق في هذا النظام ــ حتى بعد تطويره ــ ، والنظام القضائي المنصوص عليه في الدستور ، كان كبيرا لدرجة يصعب معها التوفيق بين الاثنين بمجرد عملية التعديل • فالدستور الجديد نص على انشاء محكمة عليا وسلسلة محاكم مرتبطة بها ، تكون مستقلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية (٢) لكنه لما كانت السلطة

---

(١) المادة ٩٩ من الدستور • التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٨٩ •

(٢) المادتان ٨٥ و٨٦ • التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ، ص ٨٧ و٨٨ •

القضائية خاضعة للسلطتين التشريعية والتنفيذية ، وبسبب عدم وجود محكمة عليا ، كان لا بد من احداث نظام قضائي جديد ٠ احداث مثل هذا التغيير الجذري في الوقت القصير الذي بقي من عمر الادارة البريطانية كان صعبا ومزعجا في اكثر من ناحية ، واستقر الرأي نهائيا على تأليف لجنة من قضاة انكليز وطليان ومن مفوض الامم المتحدة ومستشاريه القضائيين لوضع مسودة نظام قضائي مناسب يدخل موضع التنفيذ عند انتقال السلطة الى الحكومة الارترية ٠

النظام القضائي الذي اقترحته اللجنة ، نص على قيام محكمة عليا ، ومجلس عدلي ـ ومحاكم متفرعة في المناطق ٠ كما نص على ان يكون كل قضاة المحكمة العليا ، وعلى الاقل نصف اعضاء المجلس العدلي ، من الممارسين او من حاملي شهادة المحاماة منذ سبع سنوات على الاقل ٠ وانيط بالمحكمة العليا تمييز الاحكام والنظر في الاحكام الصادرة عن محاكم اخرى واعطيت وحدها حق تفسير مواد الدستور ٠

اما المجلس العدلي الاعلى فيكون بمثابة محكمة جنايات ومحكمة استئناف لاحكام محاكم المناطق ، وباستثناء القضايا التي تعتبر من صلاحيات المحكمة العليا ، اعطيت محاكم المناطق صلاحيات واسعة في كافة القضايا الجزائية والمدنية ٠

كان من شأن هذا التشريع ، انتزاع السلطات القضائية من ايدي الزعماء المحليين ومساعديهم ٠ ومن اجل عدم المساس بالتقاليد ، وتسهيلا للمتنازعين ، اعطي هؤلاء الزعماء ومساعديهم حرية العمل كمحاكم عند وقوع اية مشكلة ، بناء على طلب المتداعين ٠ ونص القانون على تسجيل قراراتهم في سجلات محاكم المناطق ٠



كما نص التشريع الجديد على اعتماد ثلاثة انواع من القوانين النوع الاول: القوانين العامة ، التي تتضمن مزيجا من القوانين العامة الايطالية والبريطانية التي ستوافق عليها الحكومة الارترية الجديدة ، والقوانين التي ستصدرها الحكومة في ما بعد ، والقانون الجزائي الايطالي • النوع الثاني : الشريعة الاسلامية ، والنوع الثالث والاخير كان قانون العادات والتقاليد على اختلاف انواعها • ونص التشريع على اعتماد قضاة مختلفين لكل نوع من القوانين ، وعلى تقسيم المحاكم الى محاكم مدنية ومحاكم جزائية • وتعتمد القوانين المشترعة في القضايا الجزائية ، اما في القضايا المدنية ، فينتقي الفرقاء انفسهم القانون الذي يجب اتباعه • ولقد وضعت قواعد خاصة لهذه الحالات ، لتفادي قيام خلافات بين المتقاضين •

وتبين للقائمين على هذه المرحلة الانتقالية انه اذا ما اريد تأمين نوع من الاستمرارية في الحكم ، فلا بد من انشاء جهاز مؤهل للعمل بأسم الحكومة الارترية العتيدة • وكان الوضع يحتاج الى قرارات نهائية وطويلة الامد حول العديد من القضايا• فقد كانت هناك ميزانية يجب اعدادها، وهناك شروط للعمل يجب ان توضع لموظفي الحكومة العتيدة • كما كانت هناك اتفاقات يجب عقدها لتأمين التموين ، وتعيينات جديدة يجب ان تقرر • ووجب اعادة النظر في قوانين قديمة ، وسن قوانين جديدة ، من اجل ذلك عمدت الجمعية التأسيسية الى انتخاب «مجلس تنفيذي ارتري» اعطي صلاحيات خاصة ، بموجب مادة خاصة في الدستور للعمل بأسم الحكومة الارترية •

اثناء العمل على انشاء المجلس التنفيذي الارتري ، كان

على الادارة البريطانية اتخاذ تدابير خاصة لتمكنها من نقل السلطة الى الحكومة الفدرالية الاثيوبية والحكومة الارترية في نفس الوقت ، وكانت الخطوة الاولى تقسيم أجهزتها الى قسمين : واحد للشؤون الاتحادية ، والاخر للشؤون التي تخص الحكومة الارترية ، ورأى ان من شأن هذا التدبير تأمين انتقال هادىء للسلطة ، ومعاهدة القسم الذي عرف « بسكرتارية الشؤون الارترية » ، على تطوير نفسه ليصبح الجهاز التنفيذي للحكومة الارترية ٠

مسودة الدستور نصت على قيام جهاز تنفيذي تحت سلطة رئيس تنفيذي ، يعاونه امناء سر يعينهم بنفسه ويتمتعون بحقوق شبه وزارية ، وكانت الادارة البريطانية بطبيعة الحال ، غير ميالة لادخال نظام وزاري قبل انتقال السلطة ، فارتأت انشاء جهاز تنفيذي للحكومة ، ووضعته تحت سلطة الحاكم الاداري العام ٠ اما رئيس المجلس التنفيذي وأمناء السر فيعينون ، الا انهم لايتسلمون مهامهم قبل انتقال السلطة ٠

وارتؤى ان يقسم الجهاز التنفيذي الى اربع دوائر : دائرة الشؤون الداخلية ، مع ما يتبعها من مسؤوليات ادارية في المناطق والسجون والشرطة والبلديات والاشغال العامة والمطبوعات الحكومية ٠ ودائرة الشؤون المالية ، التي تتضمن قضايا المال والحسابات والتجارة والمؤسسات ، ثم دائرة الشؤون الاقتصادية، التي تتضمن الزراعة، والتحريج، والشؤون البيطرية،والصناعة والتجارة الداخلية ، والمواصلات ، والمناجم ، والمعادن ، واراضي الدولة ، وأخيرا دائرة الشؤون الاجتماعية التي تتضمن شؤون التربية والصحة والعمل ٠

ونص القانون على تعيين مدير عام يكون مسؤولا امام الرئيس التنفيذي ، على ان تكون كل دائرة تحت اشراف نائب مدير تابع سياسيا لسكرتير الدولة المناسب ، واداريا للمدير العام. ولقد انشئت دائرتا الداخلية والشؤون الاجتماعية من غير ان تنشأ دائرة المالية والاقتصادية ، لصعوبة الفصل بين شؤون الاتحاد الاقتصادية والمالية وشؤون ارتريا . وعهد بهاتين الدائرتين الى ضباط انكليز يساعدهم موظفون ارتريون، يأخذون مكانهم عند انتقال السلطة .

اما مسألة تسليم الارتريين مختلف مراتب الادارة ، فكانت اكثر المهام دقة . ففي المرحلة الاولى من الاحتلال ، كانت الادارة البريطانية قد فعلت الكثير من اجل استبدال الطليان بارتريين في الوظائف البسيطة في الادارة وفي دوائر الاشغال العامة والزراعة والبيطرة والتحريج والصحة ، كان المسؤولون قد اعتادوا على اشتراط الجدارة التقنية ، لمعرفتهم أنه بأمكان المساعدين الطليان المدربين وحدهم اعطاء نتائج حسنة . لكن في وضع سياسي معين ، ليس من الحكمة ربط تعيين الموظفين بشروط المستوى التقني وحدها.

لذلك تدخلت الادارة البريطانية لتعلن انه فيما عدا الحالات التي قد تخفض فيها الفعالية « الى مستوى الخطورة » لابد من توظيف ارتريين في مختلف المجالات . ونشرت دعوات لتقديم طلبات توظيف فيما كانت تبدأ دورات تدريس تشمل وظائف متعددة ابتداء من الضرب على الالة الكاتبة الى هندسة الكهرباء، ومن اعمال السنكرية الى الاعمال اللاسلكية . وكانت مرحلة التوظيف الاولى تبدأ بأمتحان بسيط في كتابة وقراءة الانكليزية والايطالية والعربية والتجرينية ثم يخضع الناجحون الى

دورات تدريبية ، تنتهي هي الاخرى بأمتحان بسيط ثان ، قبل عملية التوظيف النهائية/وجاء مستوى المرشحين الارتريين اسوأ مما كان منتظرا ، فمن أصل ١١٤٠ مرشحا نجحوا في الامتحان الاول وخضعوا لدورة تدريبية ، لم يوظف منهم سوى ١٨٩ في وظائف دائمة لعدم جدارة الاخرين ، ومع ذلك فقد استبدل الف ايطالي بأرتريين ، وكانت نسبة الوظائف الباقية بأيدي الطليان ضئيلة ٠

اما «ارتنة» : قوى الشرطة ، فقد تمت بدون صعوبة ، ذلك ان الشباب الارتري تقدم باعداد كبيرة للانخراط بالسلك الذي كان يضم عددا لا بأس به من المفتشين الارتريين الجديرين بالترفيع ٠ ووضعت ترتيبات لارسال بعض هؤلاء المفتشين في دورات تدريبية الى انكلترة ، كما نظمت حلقات دراسية خاصة للمفتشين ولـ R.C.D. في ارتريا ٠ وهكذا تحولت قوة الشرطة تدريجيا الى ايدى الارتريين،فيما عدا القيادة المركزية وادارتها٠

أما « ارتنة » الوظائف الادارية فكانت أصعب٠الوظائف العليا في دوائر سكرتيريات الدولة شغلها افضل المساعدين الاداريين الارتريين واكثرهم خبرة ٠ اما تعيين موظفين ارتريين في المناطق فكان اقل سهولة ، لانه بالرغم من وجود عدد من المساعدين الاداريين الارتريين ، فأن اكثرهم كان من الشباب القليلي الخبرة ، الذين كانوا يضطرون للاعتماد على مساعدة الضباط الانكليز لفرض سلطتهم ، لذلك استقر الرأي على الاستعانة ببعض البارزين من خارج الادارة ، لتعينهم « حكاما على ما كان يعرف بالضواحي والتي ستصبح مناطق ، وسيساعد كل حاكم أمين سر ذو سلطة تنفيذية يعين من بين كبار المساعدين الاداريين الارتريين ٠ كما سيعين الضباط المسؤولون

عن المقاطعات من بين المساعدين الاداريين الارتريين • وجرى استبدال تدريجي لكل الضباط الاداريين الانكليز بارتريين في الضواحي والمقاطعات ، وبقي أولئك الذين سيخلفهم حكام الغد في مراكز المسؤولية ، وقد رفض «المجلس التنفيذي» تعيين ارتريين في هذه المراكز ، لان تعيينهم كان حسب الدستور من صلاحياته •

يوم تم انتقال السلطة لم يكن قد بقي في الادارة سوى ٣٤٨ اجنبيا مقابل ٢٢١٧ كانوا في خدمتها قبل سنة • وكان حوالي ٢٦٠ منهم قد بقوا كخبراء فنيين ، فيما احتل الباقون مراكز رئيسية • وكانت مسألة الاستعانة بالاجانب قد شغلت جزءا كبيرا من اهتمام اللجنة الادارية ، بحيث كان همها الابقاء على خدمة بعض الاجانب في بعض الدوائر ، يوازي همها لاخراجهم من دوائر اخرى • فبالاضافة الى حاجتها الى جهاز فني من اطباء ومهندسين ، كانت الحكومة الارترية بحاجة الى المساعدة في القضايا الادارية والمالية والعدلية • ولقد قررت اللجنة تعيين بعض الضباط البريطانيين في مراكز مستشارين ماليين ومستشارين في ادارة المناطق • كما انهم كانوا سيشغلون مراكز مدققي حسابات ، ومراكز قضاة • أكثرية الاجانب الذين بقوا في مراكز ثانوية كانوا من الطليان اما في المراكز الرئيسية ، فقد كان هناك ٥٥ ايطاليا مقابل ٢٢ بريطانيا •

لعل اهم مظاهر الحذر الذي اتبع في عملية انتقال السلطة بدأ في الموازنة ، فالحكومة الاثيوبية ، كانت قد اعلنت استعدادها لتغذية الميزانية الارترية ، مقابل اعطائها الحق في اجراء رقابة على مالية ارتريا، لذلك كان على ارتريا ان تجد التوازن المطلوب

في موازنتها مقابل الاحتفاظ بأستقلالها الاداري في هـذا المجال٠ لكن الافق كان مظلما فبسبب التزامات جديدة فرضتها تقوية اجهزة الامن انتهت السنة المالية ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ بعجز بلـغ ٣٦٦ الف استرلينية ٠ كما ان تقديرات ميزانية سنة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، ابرزت عجزا قدره ٨٠٠ الف استرلينية ٠ لكن هذا لم يمنع من وضع ميزانية مرضية قدرت مداخيلها بـ ١ر٦٣٩ر٠٠٠ استرلينية ، ومصاريفها بـ ١ر٥٦٦ر٦٤٤ استرلينية ، اي بفائض قدره ٧٢ر٣٦١ استرلينية ٠ وكانت معظم المداخيل من عائدات الجمارك والضرائب غير المباشرة والمباشرة ٠

اما المصاريف فقد خفضت كثيرا نتيجة لاستبدال الموظفين ، وتبسيط انظمة الادارة ، ونقل بعض الاجهزة المكلفة ـ مثل السكك الحديدية ، والطرقات الدولية والمرافىء ، الى الميزانية الاتحادية ، ونتيجة اتفاقية قامت بموجبها الحكومة الايطاليـة بتمويل الخدمات التربوية والصحية للجالية الايطالية (١) ٠

قبل انتقال السلطة، كان لابد من اصدار بعض القوانـين الاساسية التي من شأنها اتاحة تطبيق الدستور ، وكان لابد من اعادة النظر في القوانين القائمة ، لذلك قامت الادارة الانكليزية بوضع مسودة لعدد من هذه القوانين الاساسيـة (٢) وعرضتها

---

(١) انظر كذلك القرار ٥٣٠ (٧١) حول النواحي الاقتصادية والمالية في ارتريا ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٢٩ « يناير » كانون الثاني ١٩٥٢ ٠

(٢) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ص ٥٩ ، ص ٦٥ ٠



على اللجنة التنفيذية، التي لم تتمكن من الموافقةالا على مشروع قانون واحد ، يتعلق بمهام الحكومة ، قبل وضع الدستور موضع التنفيذ • اما بقية المشاريع فقد تركت الى ما بعد انتقال السلطة ومن جهة ثانية عمدت الادارة البريطانية الى تعيين لجنة خاصة لاعادة النظر في القوانين القائمة ، ووضعت هذه اللجنةتوصياتها في مسودة أصبحت قانونا في ١١ سبتمبر (ايلول) •

فيما كانت هذه الاعدادات قيد التنفيذ ، كانت تتخذ تدابير لنقل السلطات التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة • الى الحكومة الاثيوبية او الحكومة الاتحادية الارترية • ولم يكن من شأن دوائر ، كدائرة الدفاع مثلا ، والهجرة ورقابة النقد ، والجمارك ، والتجارة الخارجية ، والطيران ، والمرافىء ، ودوائر الاحوال الجوية ، والمنارات والبريد ، ووسائل الاتصال اللاسلكية ، ان تثير أي اشكال لكن بعض الشكوك قام حول ما اذا كان يجب الحاق مرافق مثل السكك الحديدية والجسور المعلقة والطرقات ، بالادارة الاتحادية ام لا؟ مصلحة ارتريا المالية كانت تقتضي ضرورة الحاقها وكان يدعم هذه الحاجة عدم وجود مواصلات داخلية ، بالمعنى الصحيح ، فالسكك الحديدية والجسور المعلقة مثلا يمكن اعتبارها ملحقة بمرفأ مصوع الواقع تحت المسؤولية الاتحادية • وما دام الجزء الاكبر من الطرقات الرئيسية يربط ارتريا بأثيوبيا والسودان، فهي بالتالي طرقات دولية ، واقعة تحت المسؤولية الاتحادية • وكان ان اخذ بهذا الرأى ووضعت هذه المرافق تحت مسؤولية الحكومة الاتحادية •

الصعوبة الجدية الوحيدة قامت حول قضية الاملاك فالحكومة

الاتحادية كانت بحاجة الى المكاتب وورش التصليح ، ومعدات النقل ، والى سلسلة من المباني والتجهيزات التي كانت على وشك الانتقال الى الادارة الارترية ، كما كانت بحاجة الى منازل لادارييها والى مقر لائق للحاكم العام • وارتأت الادارة البريطانية من حقها وضع عدد من الاملاك غير المنقولة تحت تصرف الحكومة الاتحادية واداربيها ، من دون ان يكون لها اي حق قانوني ، في نقل ملكيتها القانونية • وتركت قضية البت بمسألة الملكية للسلطة الارترية وللسلطة الاتحادية بعد ان تتم عملية انتقال السلطة • بالرغم من عدم قيام اية خلافات حول مصير الجزء الاكبر من الاملاك ، فقد قامت خلافات مرة عند بحث مسألة تخصيص المنازل للاداريين الاتحاديين ومع ان الاستجابة لمطالب السلطات الاثيوبية كانت جزئية ، فقد قام كثير من الاستنكار في صفوف الارتريين ، حول تلك الاملاك التي وضعت تحت تصرف الاداريين الاتحاديين •

عندما وقع امبراطور الحبشة على وثيقة اعلان الاتحاد(١) في ١١ سبتمبر (ايلول) ١٩٥٢ ، كان تنفيذ العمليات الطويلة والمعقدة التي نصت عليها قرارات الامم المتحدة قد قطع شوطا كبيرا ، وقد تمت عملية انتقال السلطة بهدوء ، ولم تقع أية حوادث ، وعين الحاكم العام والاداريون الاتحاديون القلائل الذين سيعملون في ارتريا ، كما انتقلت اليها مجموعة من القوات الاثيوبية ، وعين ابرز مسؤولي الحكومة الارترية الجديدة وتم انسحاب اخر المسؤولين عن القوات البريطانية ، عشية الخامس من سبتمبر (ايلول) التي شهدت حشودا كبيرة تم

---

(١) التقرير النهائي لمفوض الامم المتحدة ص ٤٤/٤٧ (٢١٨٨ـ) •

فيها عملية انزال العلم البريطاني ورفع العلم الاثيوبي (العلم الاتحادي) • هكذا طبقت قرارات الامم المتحدة وانتهى الاحتلال البريطاني •

بالرغم من ان عددا قليلا من الاداريين البريطانيين ،من الذين بقوا في ارتريا عند انتقال السلطة ، قد أمضى بضع سنوات في البلاد ، فقد كان لدى أكثرهم محبة وعطفا تجاه الشعب الارتري ولولا ذلك لما بقي سوى القليل في خدمة الادارة • في حالة النزاع لا تعطى ضمانات مالية لا في الحاضر ولا فى المستقبل • ولم يكن هناك اي مجال للقول ، لو انهم كانوا قد رحلوا من ارتريا ،انهم تخلوا عن واجبهم واهتمامات عمرهم، شأن المسؤولين البريطانيين الذين تركوا الهند وباكستان قبل ذلك بقليل • وبالمقابل لم يشعروا بالرضاء لكونهم بقيوا لاتمام مهام انصرفوا لها بضمير حي •

بديهي ان الانكليز لم تكن لهم رسالة حقيقية في ارتريا مهمتهم كانت «القيام بالاعمال» وبامكانهم الاعتزاز بأنهم لم يعطوا لمهمتهم معناها الضيق ، وانهم فعلوا المستطاع من اجل اعداد الارتريين لادارة شؤونهم بأنفسهم • الا ان انجازاتهم قد تبدو تافهة امام التقدم الرائع الذي حققه عدد من المستعمرات بعد الحرب • لكن ما انجزوه ، يجب قياسه فقط بعدد المدارس والمستشفيات الجديدة ، والمجالس الاستشارية ، التي انشاؤها وتسليم الارتريين مواقع المسؤولية ، لذلك فان مساهمتهم الحقيقية في ارتريا ، جرت في بعض الاحيان على حسابهم وتضمنت بعض المجازفة ، كما انها كانت تفتقر الى الامل باستفادة الارتريين منها • لقد ساهموا في تحويل شعب ذليل معتاد على طاعة اوامر حكومة مستعمرة غريبة ، الى شعب تعلم التفكير

والعمل بنفسه . وبادارة البريغادير لونغريغ الحكيمة ، حققت ارتريا تقدما سريعا نسبيا ، خلال المرحلة الاولى من الاحتلال ، لكن البلاد لم تعرف فيما بعد سوى تقدم ضئيل ليس بسبب تبدل نوايا الادارة البريطانية بل بسبب تحول ارتريا الى ميدان قتال ، بسبب التخريب الاثيوبي اول الامر ، والايطالي فيما بعد .

اثيوبيا وارتريا

ان ارتريا اليوم تشكل « دولة تتمتع بالحكم الذاتي متحدة فدراليا مع اثيوبيا» . وبعد ٦٠ سنة من نظام استعماري فيشكليه الايطالي والبريطاني ، يتقاسم السلطة فيها الاثيوبيون والارتريون . لقد سجل انتقال السلطة نهاية مرحلة ثورة سريعة وجذرية ، وبداية تجربة جريئة وربما مزاجية .. فهل ستنجح ؟ وهل ستجد كل من ارتريا واثيوبيا الرضاء والاكتفاء بشراكتهما هذه ؟ ..

ليس بوسع أي نص دستوري ، او اتحادي تغطية الضعف الاساسي في بنية ارتريا وهو فقرها الطبيعي واقتسام شعبها . لذلك فان مستقبل ارتريا ، وبالتالي مستقبل الاتحاد مرهون الى حد كبير بمدى قدرة الدولتين التغلب على نقطتي الضعف . كرم الطليان ساعد الارتريين على التغلب على حالة الفقر التي كانوا يعيشون فيها ، وبالتالي على التخفيف من حدة عمق الهاوية التقليدية السائدة بين المسلمين والمسيحيين . وعندما اضطرت ارتريا تحت الحكم البريطاني ، الى الاعتماد على ثروتها الخاصة ، بدت تبرز نقاط الضعف في بناء ارتريا الاجتماعي ، ولم تكشف

ظروف الحرب عمق هذا الارتجاج الذي راح يزداد بصورة مخيفة بعد انتهاء الحرب ، فقد تحول تحت وطأة موجة البطالة والاجواء القلقة في المدن ، وموجة الجزع في مناطق الهضبة الزراعية ، الى حرب مريرة ووحشية بين المسيحيين وجيرانهم المسلمين ٠ ولا مجال للشك في انهم سيعاودون ذلك في ظروف مماثلة ، ذلك ان تخفيف وطأة الظروف الاقتصادية لا يشكل سوى حلا مؤقتا ، من شأنه اخماد نار العداوات الاجتماعية مثلما حدث ايام الحكم الايطالي ، لكنه من المشكوك فيه ان يشكل حلا جذريا دائما ٠ ومن اجل ازالة امكانية قيام نزاع داخلي خطر ، لا بد من تحقيق الازدهار الاقتصادي ٠ وتعليم العدد الكافي من المسيحيين والمسلمين لملء الهوة الشاسعة التي تفصل بين نصفي الشعب والى بناء جهاز عسكري كاف لتأمين الامن ٠

ليس لدى ارتريا امكانات مادية تساعد على تطوير اقتصادها او حتى على مواجهة مصاعبها الاقتصادية ٠ ولو تركت بدون اعانات مالية ، لعجزت عن الاحتفاظ حتى بنظامها المدرسي الذي كان قائما عند نهاية الاحتلال (١) (٢) ، ومداخيلها عاجزة عن تمويل اية قوة كافية للمحافظة على الامن بدون مساعدات عسكرية ٠ وهكذا لم يكن امام ارتريا سوى الاعتماد على اثيوبيا ٠٠٠ وحصولها على مساعدات عسكرية كان يتوقف

---

(١) ١٩٥٢ كان يوجد في ارتريا ١٠٠ مدرسة ابتدائية تضم ١٣٥٠٠ تلميذ ، و١٤ مدرسة تكميلية تضم ١٢٠٠ تلميذ ،ومدرستان ثانويتان تضمان ١٦٧ طالبا ٠ وكان هناك ٣٠ طالبا يتلقون علومهم العالية في الخارج ٠

(٢) تكذيبا لهذا الادعاء البريطاني فان عدد المدارس في ارتريا اليوم رغم حالة الحرب والاستغلال الاثيوبي البشع تزيد عن خمسمائة مدرسة يؤمها أكثر من مائة ألف طالب « المترجم » ٠

على تعاون وحسن استعداد اثيوبيا ٠

لابد من التذكير هنا ان اثيوبيا ادعت باستمرار اناستقلال ارتريا غير عملي ، وان الوحدة التامة والكاملة كفيلة وحدها بضمان حاجات البلدين ٠

قد يكون اعتماد ارتريا على مساعدات اثيوبيا هو الذيساعد على تبرير هذا الموقف في السابق وعلى اعطاء اثيوبيا اعذارا كافية في حال تصميمها على استغلال وضعها الحالي ، لتحقيق الوحدة التي طالبت بها باستمرار ٠ فهناك حاكم عام أثيوبي مقيم في ارتريا ، كما ان هناك قوات اثيوبية مرابطة في ارتريا وهي تسيطر على مساعدات أثيوبيا المالية ٠ كل هذه الاسباب كانت تتيح لاثيوبيا فرصة تعجيز اية حكومة تقوم في ارتريا ،والقضاء على اي شكل من الاستقلال الارتري ، لكنها لو فعلت ذلكلاخطأت فهي كالشريك الاكبر في الاتحاد ، لها الحق في ان تنتظر من أرتريا الاخلاص لزعامتها (١) ومقابل مساعداتها من مالية وغير مالية، لها ان تنتظر من ارتريا العمل بنصائحها ومراعاة مصالحهالكنه ليس بوسعها، حسب الاعراف والقوانين ، ان تنتظر او حتى ان تطلب استلام ارتريا ٠

مسلمو ارتريا قبلوا شراكة الاتحاد بتردد ، وسيكونون اول من يتضايق من تدخل اثيوبي مبالغ في شؤونهم ٠ وفي هذا المجال لابد للحكومة الاثيوبية من ان تأخذ بعين الاعتبار التغييراتالتي

---

(١) يبالغ المؤلف في قدرات اثيوبيا الاقتصادية وهي البلد الذي تلازمه المجاعة في معظم السنوات والعكس هو الصحيح ، فقد قدر خبراء ادارة المالية الارترية ما ستجنيه اثيوبيا من ارتريا حتى عام ١٩٧٠ بنحو الف مليون دولار اثيوبي ٠



طرأت على اوضاع الشرق الاوسط • وعلى ازدياد النفوذ الاسلامي السياسي فيها ، فمع الانسحاب الانكليزي من السودان، واضمحلال النفوذ البريطاني في مصر ، واقتراب شروق شمس استقلال الصومال ، تجد اثيوبيا نفسها محاطة بدول اسلامية مستقلة ، نشيطة وطموحة ، وفي مثل هذا الوضع لابد من ان يكون لاي اضطراب مسلم في أثيوبيا ذيول خطرة ،فالزعماء المسلمون في ارتريا بدأوا يدركون قيمة صلاتهم الاسلامية ، خلال الفترة الاخيرة من الاحتلال البريطاني ، ولا بد انهم سيعمدون الى استغلال اية ظروف تثير عدم رضاهم في المستقبل • وفي مثل هذه الحالة لابد من ان تحرك نداءاتهم عطف سائر المسلمين وتشجيعهم على اثارة الاضطرابات ، وعلى العصيان والثورة ، ليس في صفوف مسلمي ارتريا فحسب ، بل كذلك في صفوف مسلمي اثيوبيا الاكثر عددا •

كما ان من شأن اي تدخل اثيوبي غير ضروري في شؤون ارتريا ان يثير ردة فعل خطرة ـ ان لم تكن مباشرة ـ في صفوف الارتريين المسيحيين أنفسهم فبالامس أخذت جماعة الحزب الوحدوي الارتري بارشادات الاثيوبيين عندما كانوا بحاجة الى مساعداتهم • لكن ذلك لا يعني انهم سيرقصون غدا على الايقاعات الاثيوبية • ان معنى ازدياد الوعي السياسي بين الارتريين المسيحيين لا يتجسد في كونهم طلبوا الوحدة مع اثيوبيا ، وانما في كون الكثيرين منهم تعلموا كيف يفكرون لانفسهم وكيف يعبرون عما يفكرون به • بالنسبة لهم كان للوحدة مع أثيوبيا بريقها العاطفي ، ان السبب الفعلي لتأييدهم الحزب الوحدوي يكمن في اعتقادهم ان الحكم الاثيوبي يؤمن مصالحهم افضل من الحكم الاستعماري الاوروبي •

ولا يستبعد ان يجد اي اضطراب يقوم في الهضبة الارترية صداه في بلاد التجراى ، وان يحرك من جديد احلال الوحدة الارترية التجراوية،وليس من الحكمة ان تقوم اثيوبيا بمثل هذهالمجازفة ٠

القرار الاخير في هذا الصدد متروك لاثيوبيا ٠ ان الميل لاخضاع ارتريا لرقابة شديدة ، سيبقى بصورة دائمة مصدر اغراءات كبيرة بالنسبة لاثيوبيا ٠ لكنها لو حاولت لتعرضت لاثارة اشمئزاز الارتريين ، وربما لثورة من شأنها ـ بمساعدة وعطف خارجيين ـ ان تقوض دعائم أثيوبيا وأرتريا معا ٠ صحيح ان نظام الحكم الذاتي في ارتريا قد يتسبب في اثارة ذيول غير مستحبة في اثيوبيا ، الا ان حاجة اثيوبيا الى ارتريا مستقرة ومخلصة ، تطغي على كافة الاضطرابات التي من شأن علاقة فدرالية أن تسببها ، لأن من مصلحة أثيوبيا وأرتريا معا ، العمل على تحقيق الاتحاد بالشكل الذي ارتآه واضعوه. أن مستقبل الاتحاد ، وحتى مستقبل مجموعة الدول الحديثة التي قامت في شمال شرقي افريقيا سيتأثر بلا شك بالاتجاه الذي ستسلكه اثيوبيا ٠ ان مسؤوليتها في هذا المجال كبيرة ٠

ملحق

١ ـ المتحدثون بالتجرينية	مسيحيون	مسلمون	وثنيون	المجموع
حماسين	١١٧٠٠٠	١٠٠٠	ـ	١١٨٠٠٠
سراى	١٦١٠٠٠	٧٠٠٠	ـ	١٦٨٠٠٠
اكلي قوزاي	١٠٨٠٠٠	١٠٠٠	ـ	١٠٩٠٠٠
سكان المدن وغيرهم	١٠١٠٠٠	٢٨٠٠٠	ـ	١٢٩٠٠٠
	٤٨٧٠٠٠	٣٧٠٠٠	ـ	٥٢٤٠٠٠

ب ــ المتحدثون بالتجري

بني عامر	ــ	٨٠٠٠٠	ــ	٨٠٠٠٠
قبائل الساحل (٣)	ــ	١١٤٠٠٠	ــ	١١٤٠٠٠
ماريا	ــ	٤٣٠٠٠	ــ	٤٣٠٠٠
منسع	٧٠٠٠	٤٠٠٠	ــ	١١٠٠٠
بيت جوك	ــ	٤٠٠٠	ــ	٤٠٠٠
سمهر	ــ	٣٥٠٠٠	ــ	٣٥٠٠٠
سكان المدن وغيرهم	ــ	٤٢٠٠٠	ــ	٤٢٠٠٠
	٧٠٠٠	٣٢٢٠٠٠	ــ	٣٢٩٠٠٠

ج ــ باريا وكوناما

باريا	ــ	١٥٠٠٠	ــ	١٥٠٠٠
كوناما	٣٠٠٠	١٢٠٠٠	٧٠٠٠	٢٢٠٠٠
سكان المدن وغيرهم	ــ	٤٠٠٠	ــ	٤٠٠٠
	٣٠٠٠	٣١٠٠٠	٧٠٠٠	٤١٠٠٠

د ــ الدناكيل

دناكيل الشمال	ــ	٢٣٠٠٠	ــ	٢٣٠٠٠
دناكيل الجنوب	ــ	٥٠٠٠	ــ	٥٠٠٠
سكان المدن وغيرهم	ــ	٥٠٠٠	ــ	٥٠٠٠
	ــ	٣١٠٠٠	ــ	٣٣٠٠٠

هـ ــ الساهو

اساورته	ــ	٣٥٠٠٠	ــ	٣٥٠٠٠
منفرى	ــ	١٩٠٠٠	ــ	١٩٠٠٠
حزو	١٠٠٠	٦٠٠٠	ــ	٧٠٠٠
وبرميلا	١٠٠٠	١٠٠٠	ــ	٢٠٠٠
منعفي	ــ	١٠٠٠	ــ	١٠٠٠
سكان المدن وغيرهم	ــ	٢٠٠٠	ــ	٢٠٠٠
	٢٠٠٠	٦٤٠٠٠	ــ	٦٦٠٠٠

و ــ بلــين

بيت ترقي	١٠٠٠	٧٠٠٠	ــ	١٧٠٠٠
بيت توقي	ــ	١٩٠٠٠	ــ	١٩٠٠٠
سكان المدن وغيرهــم	١٠٠٠	١٠٠٠	ــ	٢٠٠٠
	٢٠٠٠	٢٧٠٠٠	ــ	٣٨٠٠٠
المجموع (٤)	٥١٠٠٠٠	٥١٤٠٠٠	٧٠٠٠	١٠٣١٠٠٠

ملاحظة : الارقام المذكورة أعلاه هي تقديرات ايطاليـة في عام ١٩٢٨ · ويقدر سكان ارتريا حاليا اكثر من ثلاثـــــة ملايين نسمة ·

١ ــ هذه الارقام مأخوذة من تقدير اجرته الادارة البريطانية سنة ١٩٥٢ وهو يستند الى معلومات رؤساء القرى وزعمـــاء المناطق القبلية · لذلك يجب اعتبارها تقديرية ·

٢ ــ السكان المسيحيـــون موزعون علـــى ٤٥٩٠٠٠ قبطي مسيحي و ٣٥٠٠٠ كاثوليكي(حسب الطقس الاثيوبي)و ١٦٠٠٠ برتستانتي تابعين للكنيسة الانجيلية السويدية ·

٣ ــ قبائل الساحل اسم اعتمدته القبائل التي أنشئــت بعد انقسام قبيلة « بيت القرى وقبيلة عر شيخ » وهي قبيلة جاءت كبرى عائلاتها في القرن التاسع عشر من السودان ·

٤ ــ سنة ١٩٥٢ كان يقيم على الارض الارترية اضافــة الى السكان الارتريين ١٧٠٠٠ اوروبي اكثرهم من الطليـــان و ١٠٠٠٠ عربي وحوالي ٦٠٠٠ سوداني وصومالي من افريقيا الشمالية ·



المحتويات

دار المسيرة

للصحافة والطباعة والنشر

بيروت

برقياً : تلسيرات - ص. ب. ١٩٥٢٩٩

هاتف : ٣١٥٦٢٨ سجل تجاري : ٣٣٩٠٨

ارتريا في سطور

- مساحة إرتريا ١١٩ ألف كيلو متر مربع ، وعدد سكانها حوالي ثلاثة ملايين نسمة .
- تسميتها بأرتريا مشتقة من التسمية اليونانية للبحر الاحمر « سينوس إرتريوس » .
- اهم موانيها التاريخية « عدوليس » والحالية مصوع وعصب .
- احتلها الطليان عام ١٨٦٩ ، وجيوش الحلفاء عام ١٩٤١ .
- فرضت الامم المتحدة على ارتريا اتحاداً فدرالياً مع إثيوبيا في ٢/١٢/١٩٥٠ ، نفذ القرار في ١٥/٩/١٩٥٢ فأصبحت ارتريا تحت التاج الامبراطوري ، وفي عام ١٩٥٨ انزلت اثيوبيا العلم الارتري وبتاريخ ١٤/١١/١٩٦٢ الغت البرلمان الارتري واللغتين الرسميتين للشعب العربية والتجرينية .
- بتاريخ ١/٩/١٩٦١ انطلقت الرصاصة الاولى مؤذنة ببداية الكفاح المسلح الإرتري ، وقيام جبهة التحرير الارترية التي ما تزال تحمل السلاح بشقيها «قوات التحرير الشعبية» و « المجلس الثوري » في سبيل تحرير البلاد من المستعمر الاثيوبي .

الثمن : ... ليرات لبنانية او ما يعادلها